وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 3 — كلية العلوم السياسية

السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي و الدولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات مقارنة

إعداد الطالبة:

أسماء بن مشيرح

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم كيبش

لجنة المناقشة

د.بوروبي عبد اللطيف	جامعة قسنطينة 03	رئيسا
أ.د كيبش عبد الكريم	جامعة قسنطينة 03	مشرفا و مقررا
د.بن جديد سلوى	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
د.غزلاني وداد	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

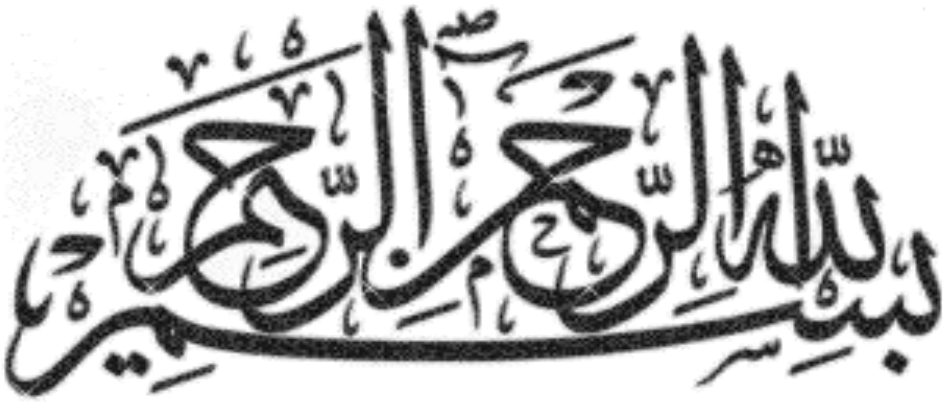
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

لأنّ اللغة لن تنصفني و لأنها ضئيلة جدا أمام هذا المصاب العظيم، سأختصر ألمي و أقول:

إلى أختي **"أنفال"** التي فقدتها خلال فترة انجاز هذه المذكرة، فهويت إلى أعماق جرح لا يعلمه إلا الله عز و جلّ،إلاّ أنّ روحها انتشلتني وأرغمتني على الوقوف من جديد، فواصلت بالإرادة التي منحتني ابتسامتها والإصرار الذي عرفته عنّي،رادة لها بعض الفرح الذي كانت تملأ به حياتنا،و بعض الفخر الذي أهدتني إياه في مذكرة تخرجها قبل سنوات،إليها في الفردوس الأعلى راضية مرضية ،بجوار الأنبياء و الصالحين.

إلى روح جدّي**"أحمد"** رجلاً كبيرًا شامخًا،لن ينصفه التاريخ شجاعته و حكمته و نبله.

إلى **"أمّي"** التي اختصرت كل نساء الكون بحنانها وصبرها و تضحياتها،إليها كل ما لا يمكن أن تراه إلا بقلبي.

إلى **"أبي"** رجلا كبيرا حنونا منحني الحكمة و أنار لي سلالم لم أكن لأصعدها لولا صبره و تضحياته و تجربته الكبيرة، احترامي وامتناني و فخري الذي لا يصفه أي كلام.

إلى روحي التي أرى بها العالم كل صباح،و أفتح على نقائها عينيّ:أخي **"محمد"**.

إلى أختيّ **"إيمان" و "مروة"** اللتين تقاسمتا معي أحزان و أفراح الدنيا،محبة أبدية.

إلى روح صديقتي**"سلمى"** ساكنة في ذاكرتي و قلبي.

إلى جدتّي،أعمامي و عمّاتي و أولادهم،أخوالي و خالاتي و أولادهم ما عهدوه عني من مودّة و وفاء.

إلى صديقاتي:مفيدة، زينب، آسيا، عفاف، نوال نابضات في قلبي عن كل لحظة صدق.

إلى زميلاتي و زملائي بكلية العلوم السياسية .

إلى كل من ساندني بصدقه و روحه و نبضه و كلامه الطيّب أهدي هذا العمل.

شكر و تقدير

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

المجادلة:11.

الحمد لله الذي أعانني و يسّر لي الطريق و وفّقني لإنجاز هذا العمل،اللهم انفعني بما علّمتني،و علّمني ما ينفعني،و زدني علما،اللهم أكرمنا بنور الفهم،و افتح لنا معرفة العلم و حسّن أخلاقنا بالحلم.اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا و أنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا.

أتقدم بشكري الخالص للأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبش الذي شرّفني بقبول إشرافه على هذه المذكّرة،و على كل ما منحه لي من وقت و جهد و نصائح قيّمة، حرصًا على أن تكون هذه الرسالة إضافة للبحث العلمي.لكم منّي كل الاحترام و التقدير.

كما أتقدّم بأصدق عبارات الشكر و الاحترام لأعضاء لجنة المناقشة،على جهدهم في قراءتهم هذه الرسالة:الدكتور عبد اللطيف بورويبي،الدكتورة سلوى بن جديد،الدكتورة وداد غزلاني.

دون أن أنسى أساتذتي الكرام الذين استفدت من علمهم الكثير خلال السنة النظرية للماجستير،أ.د.بوريش،أ.د بن جديد،،د.زياني،الأستاذ زروق،الأستاذ يخلف،شكرا على مجهوداتكم و صبركم و تفانيكم لتقدموا لنا عصارة ما اكتسبتموه طيلة سنوات عملكم و بحثكم.

الملـخّـص

ملخّص: السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي و الدولي

تمحورت دراستنا حول إشكالية ارتباط السياسة الخارجية الصينية بالدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في محيطها الإقليمي و الدولي، و لعلّ ما ميّز السلوك الصيني الخارجي بعد الحرب الباردة هو المرونة و القابلية للتكيّف مع القضايا الإقليمية و الدولية، تحت ما يسمى ب"الواقعية العنيدة".و لقد حاولنا بداية أن نحلّل السياسة الخارجية الصينية نظريا و منهجيا، من خلال نظريات العلاقات الدولية التي اختلفت متغيرات تفسيرها للسلوك الخارجي،ثم توضيح أهمية المؤشرات الاقتصادية و العسكرية و التكنولوجية و القيادية التي تتحكم في صنع القرار،و التي يتغلّب فيها المتغيّر البراغماتي على المتغير القيمي الإيديولوجي،في إطار البحث عن المصالح و المكاسب المطلقة.وبالانتقال إلى الفصل الثاني حلّلنا تفاعل الصين في نظامها الإقليمي،و ذلك بالإشارة إلى علاقاتها بالدول الكبرى في جنوب آسيا،فالصعود الصيني هو المتغيّر الذي جعل كلا من الهند و باكستان تتخوفان من الزعامة الصينية للمنطقة.فالعلاقات الصينية الهندية ما زالت تتأثر بالمشاكل الحدودية في كل من إقليمي كشمير و التبت،رغم تقدم مستويات التعاون الاقتصادي و التكنولوجي،في المقابل تشهد علاقات الصين مع باكستان تطورا ملحوظا خاصة في المجالات التقنية و العسكرية.لكن التنافس الدولي في جنوب آسيا هو ما يشكل مصدر تهديد للقوة الصينية،خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في ضبط ميزان القوى في المنطقة.و على المستوى الدولي ترتبط السياسة الخارجية للصين بإدارتها لعلاقاتها مع الدول الكبرى،خاصة الولايات المتحدة و تدخلّها في جزيرة تايوان التي تطالب الصين بها،بالإضافة إلى المنافسة الاقتصادية على الأسواق العالمية،و دور البعد الأمني العسكري الذي يفسّر تخوّف و.م.أ من بسط الصين هيمنتها على المناطق الإستراتيجية في العالم.ثم التنافس الصيني الياباني و مشكلة النزاع في جزر" دياويو" بين البلدين.في حين مثّلت العلاقات الروسية الصينية نموذجا آخر لتكتل القوى بعد الحرب الباردة.كما ظهرت قضايا جديدة غيّرت توجهات السياسة الخارجية الصينية، كأمن الطاقة و الحد من الانتشار النووي،التي منحت الدور الصيني أبعادا جديدة.

و أخيرا تطرّقنا إلى سيناريوهات مستقبلية للدور الصيني في النظام الدولي، فالسيناريو الثوري يحلّل إمكانية تحوّل الصين إلى دولة عظمى ووصولها إلى القطبية الدولية عبر مؤشرات اقتصادية و عسكرية تمكّنها من تغيير هيكل النظام الدولي،في حين يدرس السيناريو الخطي بقاء الأحادية القطبية و فشل الصين في بسط هيمنتها،و التفوّق على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ما تعانيه من عوائق داخلية و مشاكل التحديث الاقتصادي.

كلمات مفتاحية:الصين،السياسة الخارجية،النظام الإقليمي،النظام الدولي،ميزان القوى، القطبية الدولية.

Abstract: foreign policy of china in regional and international system

Our study basically discusses the correlation between the foreign policy of China and its predicted role in the international and regional systems. The most distinctive characteristic of the Chinese politic behaviour after cold war is the flexibility and adaptation with regional and world affairs in what is called "**The Stubborn Realism**". We tried, as a first phase of enquiry, to analyze the Chinese Foreign Policy, both theoretically and methodologically, via a set of international theories explaining the foreign behaviour according to a diversity of variants.

We, furthermore, conferred the significant contribution of the economy, military, technology and leadership on making decision process in which the pragmatic variant is rather influential than the ideological and moral one in the field of hunting optimal gains. Moving to the second chapter, we analyzed the Chinese interaction in the region emphasizing its relation with big south Asian countries; the rise of China's power is the mere variant creating an Indian- Pakistani phobia from a "Chinese Leadership" to the region. An illustration to this would be the troubled Chinese- Indian relationship caused by the borders' problem about" Kashmir" and "Tibet", although the advanced mutual economic and technological affairs. On another hand, the Chinese- Pakistani relationship witnessed a phenomenal upgrading of technology and military cooperation. Nevertheless, the international competition in South Asia is the prime menace to the Chinese power especially the American domination of the balance of powers in the region. On the international level, the Chinese foreign policy deals mainly with more global problems with big players, specifically when talking about the American interference in Taiwan which is an old Chinese ambition, moreover, the echo of strategic and military calculations on the American expectations about the huge dominance of China on the strategic spots in the world. Then comes the Chinese- Japanese racing and the "Diaoyu Island Conflict", whereas, the Chinese- Russian relationship represented a model of cooperation after cold war. In addition, other efficacious affairs redirected the Chinese foreign policy towards more vital issues like "Energy Security" and "Limiting the nuclear spread".

We, finally, enquired the future scenarios of the Chinese role in the world system; while the revolutionary scenario expects a Chinese hegemony as a player in world polarity as a giant power which deploys military and economic strengths to reformulate the world system structure, the linear scenario claims its failure in reaching the polarity due to the local/ domestic problems and economic modernization deficiencies which lowers China's position and keeps the American unipolarity.

Keywords : china ,foreign policy, regional system, international system, balance of power, international polarity.

Résumé :la politique étrangère de la chine dans le système régional et international

Notre travail de recherche est porté sur la politique étrangère chinoise et le rôle que capable de jouer la chine dans son territoire et sur plan international, et Peut-être ce qui caractérise le comportement chinois étranger après la guerre froide c'est la flexibilité et la prédisposition de s'adapter avec les questions régionale et internationale sous ce qu'est appelé « le réalisme têtu ».D'abord nous avons essayé d'analyser la politique étrangère chinoise théoriquement et méthodologiquement à travers les théories des relations internationales qui varient leurs variables interprétations du comportement étranger, et puis illustrer l'importance des indicateurs économiques, militaires, technologiques et leaderships ; dont elles gèrent la prise de décision et surtout la domination de variable **pragmatique** sur celui de **valeur et idéologique** dans la recherche d'intérêts et des gains absolus.

Dans le deuxième chapitre nous avons analysé l'interaction de la chine dans son système régional, en référence à ses relations avec les grands pays de l'Asie du sud. La progression chinoise est la variable qui a provoqué chez l'Inde et le Pakistan une certaine crainte de la domination chinoise dans la région. Les relations sino–indiennes sont toujours influencées par les problèmes de frontières dans les régions de Cachemire et du Tibet, malgré les progrès des niveaux de coopération économique et technologique. En parallèle les relations sino-pakistanaises sont marquées par un développement remarquable en particulier dans les domaines techniques et militaires .mais la concurrence internationale en Asie du sud représente une source de menace pour la puissance de la chine notamment celle des états unis qui dirige l'ajustement de l'équilibre des forces dans la région et sur le plan international. La politique étrangère chinoise est liée par son gouvernement de ses relations avec les grandes puissances surtout les états unis et son intervention dans l'ile de Taïwan, celle qui demande la chine son droit afin de là s'approprier. Ainsi que la concurrence économique dans les marchés internationaux et le rôle de la dimension sécuritaire militaire qui explique la peur des états unis de la domination chinoise sur les régions stratégiques dans le monde et puis la rivalité sino-japonaise et le problème du conflit dans les iles **« Diaoyu »** entre les deux pays. Alors que les relations russo-chinoises représentaient un modèle différent d'alliance après la guerre froide, ainsi l'apparition de nouvelles questions, qui ont changé l'orientation de la politique étrangère chinoise comme la sécurité énergétique et la non-prolifération nucléaire.

Finalement nous avons abordé les différents scénarios futurs concernant le rôle de la chine dans le système international, le scénario révolutionnaire analyse la possibilité de transformer la chine en une grande puissance afin d'attendre le système bipolaire à travers des indicateurs économiques et militaires qui leurs permettre de modifier le cadre du système international. Autrement le scénario linéaire analyse la survie du système unipolaire et l'échec de la chine d'imposer sa domination et sa supériorité sur les États-Unis notamment au sein des obstacles internes rencontrés et les problèmes de modernisation économiques.

Mots clés : La chine, la politique étrangère, le système régional, le système international, la polaire internationale, la balance des pouvoirs.

خطة الدراسة

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول:المقاربة المفاهيمية

المطلب الأول:التأصيل النظري لمفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني:مقاربة تحليلية لمفهومي النظام الإقليمي و الدولي

المبحث الثاني:تحليل السياسة الخارجية الصينية في ظلّ منظورات العلاقات الدولية

المطلب الأول:الواقعية الجديدة

المطلب الثاني:الليبرالية النفعية

المطلب الثالث:المقترب البنائي

المبحث الثالث:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول:المحددات المادية للسياسة الخارجية الصينية

المطلب الثاني:المحددات المعنوية للسياسة الخارجية الصينية

الفصل الثاني:السياسة الخارجية الصينية في النظام الإقليمي لجنوب آسيا

المبحث الأول:دراسة جيو سياسية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا

المطلب الأول:الموقع الجغرافي لنظام جنوب آسيا

المطلب الثاني:قدرات و إمكانات النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا

المبحث الثاني:السياسة الخارجية الصينية تجاه القوى الكبرى في النظام الإقليمي

المطلب الأول:العلاقات الصينية الهندية بين التنافس و النزاع

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الباكستانية بين التنافس و التعاون

المطلب الثالث:الصين و التنافس الدولي في جنوب آسيا

الفصل الثالث:السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي

المبحث الأول:السياسة الخارجية للصين اتجاه الدول الكبرى و أبعادها الإقليمية

المطلب الأول:العلاقات الصينية الأمريكية/التنافس على القوة و مناطق النفوذ

المطلب الثاني:الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية و ميزان القوى الدولي

المطلب الثالث:العلاقات الصينية اليابانية /تنافس و صدام

المبحث الثاني:التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي

المطلب الأول:الانتشار النووي و الأجندة الخارجية الصينية

المطلب الثاني:أمن الطاقة كمتغيّر ثابت في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثالث:سيناريوهات الدور المستقبلي للصين في النظام الدولي

المطلب الأول:السيناريو الثوري/إمكانية تحول الصين إلى قطب دولي(قوة عظمى)

المطلب الثاني:السيناريو الخطي/بقاء الأحادية القطبية

خـــــاتـــمـــة

قائمة المراجع

فهرس المواضيع

فهرس الأشكال و الخرائط و الجداول

تعتبر دراسة الصعود الصيني من أهم الدراسات التي تركّز عليها أدبيات العلاقات الدولية حاليا،خاصة المرونة التي تمكّنت بها الصين من التعامل مع مختلف القضايا و التفاعلات مع الدول الأخرى،و كيفية التأسيس لمجموعة من الثوابت التي توجّه سلوكها الخارجي.إن السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي و الدولي ترتبط بمجموعة من المحددات الداخلية و الخارجية التي مكّنتها من الظهور كقوة تتفاعل في النظام الدولي من منطلق مصلحي ديناميكي قادر على إحداث الكثير من التغيّرات في المسائل و القضايا المشتركة بين الدول.ما يميّز هذا النمط المتكامل من المتغيّرات هو كيفية الربط بين عمليات الإصلاح الداخلي و متطلبات النمو الاقتصادي،و بين ضرورة إيجاد بيئة إقليمية و دولية مناسبة لهذا الصعود.

حاولت الصين بعد الحرب الباردة أن تملأ الفراغ الجيوسياسي الذي تركه الاتحاد السوفياتي في النظام الدولي، مرتكزة في ذلك على الانفتاح على الخارج،و تبني السلمية في علاقاتها الدبلوماسية،و هذا البعد القيمي للسياسة الخارجية الصينية هو الذي فتح العديد من النقاشات حول قدرة الصين على بناء أنموذج خاص تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها و الوصول إلى أكبر المكاسب.هذا ما يطرح محاولة القيادات الصينية المتعاقبة لتكريس فكرة" الإمبراطورية الصينية " التي تعطي للصين دورا مهما يليق بقوة عظمى.هذا الدور الإقليمي و الدولي المتنامي للصين، قد فرض عليها انتهاج سياسة خارجية فعّالة تستطيع أن تمنحها قوة تفاوضية مجدية مع القضايا الاقتصادية و السياسية المطروحة.و لهذا حاولت الصين أن تلجأ إلى سياسة خارجية أكثر انفتاحا في التعامل مع القضايا الراهنة،و هذا ما أوضحه مسار الإصلاح الاقتصادي الذي جعلها تظهر كواحدة من أهم القوى الاقتصادية،بالإضافة إلى دورها في حلّ المعضلات الأمنية و السياسية على الصعيدين الإقليمي و الدولي.لعلّ أهم ما يميّز سلوك الصين الخارجي هو انطلاقها من تسوية علاقاتها مع القوى الكبرى في محيطها الإقليمي وصولا إلى تفاعلاتها المتبادلة مع القوى في النظام الدولي،من خلال إيجاد أرضية لتقاسم الفرص و البحث عن بدائل أخرى لتحقيق أهدافها.ففي نظامها الإقليمي الذي يتميّز بوجود قوتين نوويتين(الهند و باكستان)،حاولت الصين لعب دور الموازن للقوى في جنوب آسيا من أجل تحقيق الأمن الذي يسمح لها بإكمال مسيرة النمو الداخلي، و إنشاء علاقات اقتصادية و تجارية تمكّنها من الوصول إلى الأسواق،بالإضافة إلى سعيها لتطويق التنافس الدولي في المنطقة. هنا يبرز الدور التنافسي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا،باستقطابها للهند كشريك استراتيجي لمواجهة الصين

ومحاصرتها. و هذا ما أدركته الصين و حاولت ربط علاقاتها مع باقي دول نظام جنوب آسيا خاصة الاقتصادية منها لمنع الهيمنة الأمريكية في مجالها الإقليمي.

فسياسة الصين الخارجية في جنوب آسيا مرتبطة ليس فقط بسلوكات الدول التي تنتمي لهذا النظام الإقليمي،بل أيضا بالتنافس الدولي فيه،باعتبار أن القضايا و المسائل الموجودة في المنطقة عالمية البعد،تتداخل فيها مجموعة من المتغيرات و تشترك فيها العديد من الدول.و لهذا فقدرة الصين على تعظيم دورها الإقليمي مرتبط بكيفية تكييف سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها و مصالح القوى الإقليمية و الدولية.و بالانتقال إلى النظام الدولي فالنمو الصيني في كل المجالات يشهد حركية جعلت القوى الكبرى تدرك أن هيكل النظام الدولي قابل للتغيير،و إنّ مستقبل النظام الدولي مرتبط بكيفية توزيع القوى فيه،و بنمط التفاعلات التي ستعطي الدور الأهم للأكثر قوة.

إنّ السياسة الخارجية للصين تجاه القوى الكبرى في النظام الدولي انطلقت من عملية تأثير و تأثّر،تهدف من خلالها الصين إلى الوصول إلى القطبية الدولية،ليس فقط عن طريق الإصرار على المكاسب،بل أيضا المرونة في اختيار البدائل،و التجاوب السريع مع القضايا الدولية.و هذا ما يجعل باقي القوى ترى الصين قوة مستقبلية ستغيّر الكثير من ملامح النظام الدولي.فالتنافس الأمريكي الصيني شهد أول مراحله بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وخوفها من ظهور منافس دولي لها يجعل من سيناريو الثنائية القطبية قابل للتحقّق من جديد.و عليه صار التحرّك الصيني في العالم مرهونا بكيفية الخروج من دائرة الحصار الأمريكية.و ما يتطلّبه الدور الصيني حاليًا هو الإبقاء على سياسة خارجية سلمية فعّالة تعطيها القدرة على التغلغل في المناطق الإستراتيجية في العالم،و بناء صورة متكاملة متناسقة حول الأهداف المرجوة من كل سلوك خارجي.و من هنا ظهرت توجهات جديدة في سياسة الصين الخارجية كقضايا أمن الطاقة،و الحدّ من الانتشار النووي،هذه القضايا ببعدها الكوني ستؤسس لعلاقات و تفاعلات جديدة بين القوى الكبرى،و ستجعل الصين تعيد ترتيب أولوياتها الخارجية،انطلاقا من بيئتها الداخلية،خاصة في ظلّ المشاكل الاجتماعية و عدم اكتمال مسيرة النمو الاقتصادي،و الفارق في التنمية بين المقاطعات.

مبررات اختيار الموضوع

مبررات علمية:

إن الدور الذي تلعبه الصين على المستويين الإقليمي و الدولي،يستدعي دراسة تحليلية علمية تساعد على بلورة تفسيرات للعلاقات التعاونية أو التنافسية،و لهذا أردنا البحث في هذا الموضوع من منطلقات أكاديمية تمثلت في ضبط إطار تحليلي للسياسة الخارجية الصينية انطلاقا من محددات البيئة الداخلية و محاولة الوقوف على أهم المؤشرات التي توجّه تصاعد الدور الصيني،و بروز الصين كقوة عالمية تستوجب أن تؤخذ كنموذج للدراسة.فمستقبل النظام الدولي مرتبط بقدرة الصين على الوصول إلى القطبية العالمية،و هذا ما سيؤثّر على توازنات القوى،و على توزيع المكاسب و المصالح.

مبررات ذاتية:

إن أيّ بحث أكاديمي ينطلق من رغبة ذاتية بإمكانها أن تؤسس لمجموعة من الأسباب و المنطلقات للإقناع بأهمية الدراسة و إبراز الجانب الموضوعي منها.و عليه فإن اختيارنا للموضوع جاء لأنّ تحليل السياسة الخارجية يمسّ بكل الجوانب الفكرية و الثقافية و الإنسانية و الاقتصادية،التي تهمنا كجزء من هذا العالم،و التي يجب البحث في تأثيراتها الكيفية و الكمية.فالدور الذي تلعبه الصين حاليا يتطلّب البحث عن إطار تحليلي يفسّر التغلغل الاقتصادي في العالم،و محاولة استقطاب الدول الصغرى،في كل المجالات،خاصة و أنّ الجزائر من بين الدول التي تتواجد بها عمالة صينية كبيرة، و تستقبل استثمارات صناعية و حتى مشاريع ثقافية و اجتماعية صينية.

إشكالية الدراسة

ستتمحور إشكالية دراستنا حول قدرة الصين على صياغة سياسة خارجية تمكّنها من ممارسة دور فعّال استراتيجي في البيئتين الإقليمية و الدولية،و قدرتها على التأثير في أهم القضايا المطروحة حاليا.فكل دولة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى الحصول على مكانة دولية و إقليمية تمكّنها من زيادة نفوذها و تعظيم قوتّها،فالتعامل مع القضايا السياسية يختلف من دولة إلى أخرى،تبعا للتصورات الإيديولوجية لصناع القرار،و الإمكانات المادية و العوامل الديموغرافية و الثقافية.و على ضوء هذا سنحلّل أبرز العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الصينية،خاصة في شقّها البراغماتي،و

التي مكّنت الصين من تحقيق أهدافها و مصالحها و تركيز اهتمامها على جذب القوى الصغرى،و المنافسة مع القوى الكبرى في النظام الدولي.

و عليه نلخّص **إشـــــكالية** الدراسة في السؤال التالي:

"**إلى أي مدى تمكّنت الصين من بلورة سياسة خارجية تساعدها في لعب دور استراتيجي على المستويين الإقليمي و الدولي؟**"

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من **الأسئلة الفرعية**:

1-ما هي المحددات التي تتحكّم في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية؟

2-هل يمكن للمتغيّر الاقتصادي أن يفسّر الدور الذي تلعبه الصين على المستويين الإقليمي و الدولي؟

3-هل يستطيع الدور الإقليمي و الدولي الجديد للصين أن يؤسس لمنظور تعددي في بنية النظام الدولي،و يقدّم مجموعة من التغيرات التي تشكّل ملامح لعالم متعدد الأقطاب؟

4-ما هي توجهّات السياسة الخارجية الصينية في ظلّ سياسات الاحتواء و التنافس الدوليين؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقترح **الفرضية** التالية:

"**إنّ السياسة الخارجية الصينية تنطلق من مبادئ براغماتية مرتبطة بتفعيل دور الصين على المستويين الإقليمي و الدولي.**"

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من **الفرضيات الثانوية** كما يلي:

1-إذا كانت السياسة الخارجية للدول مرتبطة بمجموعة من المحددات الداخلية الخارجية، فإنّ العلاقة التفاعلية بين هذه المحددات هي التي ستوجّه سلوكها الخارجي.

2-إنّ دور الصين في النظامين الإقليمي و الدولي تتحكّم به علاقات التنافس و التعاون التي تربط الصين بالدول الأخرى، و بالتالي نمطية توجهاتها الخارجية.

3-إنّ وصول الصين للقطبية الدولية يتوقّف على طريقة إدارتها للتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية و شبكة التفاعلات مع القوى الإقليمية و الدولية الأخرى.

الإطار الزمني للدراسة:

حددنا الفترة الزمنية للدراسة ما بين 1991-2011،و هذا بسبب التحولات الدولية و الإقليمية بعد الحرب الباردة،و التي جعلت الصين تتبنى توجهات جديدة في سياستها الخارجية،و تعمل على لعب دور فعال و هام يمكّنها من تحقيق مصالحها الواسعة.إن الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي- في التوازنات الإستراتيجية الإقليمية و الدولية-جعل الصين تحاول البروز كقوة اقتصادية و سياسية من خلال الانفتاح على القضايا الإقليمية و الدولية،و البحث عن مناطق نفوذ جديدة.

بالإضافة إلى ظهور قضايا الأمن الإنساني أو الأمن المركّب التي جعلت السياسة الخارجية للصين تنطلق من مكونات البعد القيمي، للانخراط في حلّ كافة القضايا الإنسانية،و العمل على تبني مواقف فعّالة اتجاه حركات الإصلاح السياسي،و القضايا العابرة للحدود. فخلال الفترة الواقعة بين 1991 و 2011 تغيّرت توجهات السياسة الخارجية الصينية،تبعًا للظروف المرتبطة بالبيئة الداخلية خاصة مسار الإصلاح الاقتصادي،و كذا متغيرات البيئة الخارجية على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

الإطار التحليلي للدراسة (مستويات التحليل)

تحتاج الدراسة إلى تقييم التفاعل الحاصل بين مختلف بيئات السياسة الخارجية الصينية، معتمدين في ذلك على ما يسمى"نظرية الدوائر" بأبعادها الثلاث كما يلي:

مستوى النظام الدولي:في هذا المستوى من التحليل سنتعامل مع الدور العالمي للصين،خاصة في علاقاتها مع الدول الكبرى و علاقات التنافس و التعاون الموجودة في هذا النظام،وكيفية إدارة الصين لقضايا سياستها الخارجية في النظام الدولي.

-**مستوى النظام الإقليمي:** ندرس من خلال هذا المستوى البعد الإقليمي للسياسة الخارجية الصينية،و ما تلعبه من دور في القضايا المتعلقة بهذا النظام.خاصة أن النظام الإقليمي لجنوب آسيا يعتبر منطقة إستراتيجية و يتميز بديناميكية و تفاعلات دائمة في مختلف القضايا السياسية و الأمنية و الاقتصادية.

-مستوى الدولة:إن مستوى الدولة كمستوى للتحليل يعتمد على دراسة البيئة الداخلية، و بنية النظام السياسي بكل محدداته الفكرية و الحضارية و العسكرية و الاقتصادية.و لذلك سنعتمد على هذا المستوى في تحليل منطلقات السياسة الخارجية الصينية تبعا للخلفيات الفكرية و دور الطابع المؤسساتي لصنع القرار،و أهم الفواعل الرسمية و غير الرسمية التي توجّه السياسة الخارجية.

أدبيات الدراسة

تعتبر دراسة السلوك الخارجي للدول من أهم الدراسات التي يهتم بها الباحثون في العلاقات الدولية،و قد تعرّضت مجموعة من الدراسات لتحليل السياسة الخارجية الصينية،و علاقات الصين بباقي الدول في إطار النظام الدولي،و سنذكر أهم الكتب التي ركّزت على التحوّل في السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة و هي الفترة التي تتناولها دراستنا.

- كتاب توماس روبنسون و دفييد سامبوغ "**السياسة الخارجية الصينية:النظرية و التطبيق**"

Thomas W Robinson and David Shambaugh, **Chinese foreign policy: theory and practice**, studies on contemporary china,1st ed, oxford press ,new York,1994.

تناول هذا الكتاب مجموعة من المحاور لتحليل السياسة الخارجية الصينية،فقد قام الباحثان بتفصيل القدرات أو المحددات الداخلية التي تتحكم بسلوك الصين الخارجي من تقاليد المركزية السياسية و السلطات و أهمية الإدراك الإيديولوجي و النخبة السياسية و دورها في تنمية العلاقات الخارجية الصينية.في مستوى آخر تناول الكتاب المصادر و القدرات الدولية للسياسة الخارجية الصينية.

ثم تحليل أنماط التفاعل في العلاقات الصينية الأمريكية و تطوّر العلاقات الصينية الروسية بين الوطنية و الدولاتية، بالإضافة إلى علاقة الصين بالدول النامية كدول إفريقيا و الشرق الأوسط.

و في محور آخر تطرق الكتاب إلى أنماط السياسة الخارجية الصينية من خلال السلوك التعاوني و التفاوضي للقوة الصينية،و أهمية السلوك الاقتصادي التي تتبعه الصين في العالم.و أخيرًا قدّم الكاتبان تحليلا للسياسة الخارجية الصينية عن طريق نظريات العلاقات الدولية و إمكانية التنبؤ في السلوك الخارجي للصين.

- كتاب يونغ دانغ و فيي لينغ وانغ:"**النمو الصيني:القوة و الحوافز في السياسة الخارجية الصينية**"

Yong Deng ,Fei-Ling Wang ,**china rising :power and motivation in Chinese foreign policy**, Littlefield Publishers,INC,USA,2005.

تناول الكتاب سعي الصين للوصول إلى العالمية، فبعد الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة كقوة دولية، و أرادات احتواء و تفسير طريقة التفكير لصناع السياسة الخارجية الصينية،و بالتالي صار اهتمام الصين يتمركز حول كيفية إدارة علاقتها بالولايات المتحدة.و بعد إحداث 11 سبتمبر ظهرت ظواهر جديدة في النظام الدولي كالتهديدات غير التقليدية و العابرة مثل الإرهاب و الأزمات المالية و ظهرت كما يرى المحللون الصينيون ما يسمى بنظرية"التهديد الصيني" بالنسبة لأمريكا.

في المقابل تميزت النظرة الإستراتيجية الصينية "بالشعور باللاّأمان في عالم آمن كما يرى المحللون الصينيون و يؤمنون أن الولايات المتحدة تسعى إلى "غربنة" Westernizing الصين و جعلها تابعة للغرب،فالصين تحتاج إلى التكنولوجيا و الأسواق لتحقيق حلمها في الوصول إلى القطبية الدولية أو المساواة بالقطب الغربي.هذه الحساسية و الشعور باللاأمان يظهر بوضوح في سلوك الصين الخارجي،و صار اهتمام الصين بضرورة إيجاد بيئة سلمية مناسبة لعمليات التحديث و النمو الاقتصادي الداخلي.و في مستوى آخر تناول الكتاب التحديات التي تواجه الحزب الحاكم الصيني في مواجهة العولمة و الوضع الدولي بعد الحرب الباردة.

- كتاب دوني روي:"**العلاقات الخارجية الصينية**"

Denny Roy, **china's foreign relations**, Littlefield publishers inc, new york,1998.

و تطرّق الكتاب إلى دور الحزب الاشتراكي الحاكم في توجيه السياسة الخارجية الصينية،و تحليل سلوك الصين في آسيا و تدخلاتها في كوريا الشمالية،بالإضافة إلى الأزمة التايوانية و تأثيرها على العلاقات الصينية الأمريكية،و أبعاد هذه الأزمة الإقليمية و الدولية.و اعتبر الكاتب أن الصين لا

يزال ينظر لها كوريث للاتحاد السوفياتي أو للقطب الاشتراكي سابقا،و لهذا ما زالت علاقات الصين مع روسيا جيدة،على الرغم ما يتبعها من تدهور من حين لآخر.

الاختلاف بين دراستنا و هذه الدراسات السابقة يكمن في تحديد الفترة الزمنية للدراسة بعد الحرب الباردة، و تحليل التغيرات التي حدثت في توجهات السياسة الخارجية الصينية،و بالتالي فهم الأبعاد المختلفة لسلوك الصين في النظامين الإقليمي و الدولي،بالإضافة إلى تبيين أهمية التصورات الجديدة للقيادة الصينية في محاولة الوصول إلى المصلحة القومية و تحقيق المكاسب.و كذا تحليل النزاعات بين الصين و الدول الأخرى، و التي تلعب دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية الصينية،و تجعلها مرتبطة بكيفية إدارتها لهذه النزاعات من أجل تفادي أكبر الخسائر.

الإطار المنهجي للدراسة

المنهج التاريخي:سنعتمد على المنهج التاريخي في دراسة التحولات الدولية التي جعلت الصين تغيّر في سياساتها الخارجية اتجاه النظام الإقليمي و الدولي،و بالتالي سنتتبع أهم المحطات التاريخية التي أثرت في التوجهات الإيديولوجية و الفكرية للنظام السياسي الصيني،و التغيّر في قضايا السياسة الخارجية الصينية تبعًا لكل الظروف الداخلية و الإقليمية و الدولية التي أثّرت في صنع القرار الخارجي للصين.

المنهج النظمي:System Analysis Approach،و قد اعتمدنا على هذا المنهج في تحليل السياسة الخارجية الصينية انطلاقا من علاقات التداخل بين المستويات و النظم الثلاث:النظام الداخلي في الصين و النظام الإقليمي و النظام الدولي.

المنهج المقارن:من خلال هذا المنهج سنقوم بدراسة مدى الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية الصينية،و نحاول المقارنة بين سياسات الصين الإقليمية و الدولية،و علاقة التكامل بين المستويين.

المنهج الإحصائي:سنستخدم المنهج الإحصائي في دراسة بنية الاقتصاد الصيني و الحركة المصرفية،و كذا حجم التبادل التجاري في إطار التكتلات الاقتصادية،بالإضافة إلى دراسة القدرات العسكرية الصينية.

خطة الدراسة

قسّمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث ففي **الفصل الأول** حاولنا أن نقدّم تحليلا منهجيا نظريا للسياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي و الدولي،فتناولنا مفهوم السياسة الخارجية تأصيلا و تعريفًا،و أهمية التغيير و الاستمرار في السياسة الخارجية،ثم تطرقنا إلى إشكالية تحديد مستويات التحليل،و النقاشات النظرية حول مفهومي النظامين الإقليمي و الدولي، كما حاولنا أن نحلّل السياسة الخارجية الصينية في إطار المنظورات الفكرية،و هي الواقعية الجديدة الليبرالية النفعية و المقترب البنائي.لننتقل فيما بعد إلى المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية،و قسّمناها إلى قسمين المحددات المادية البنيوية التي تمثلت في المحددات الجغرافية و الديموغرافية و المحددات الاقتصادية و العسكرية و التكنولوجية،و القسم الثاني هو المحددات المعنوية متضمنة المحددات القيادية والمحددات الثقافية الهوياتية.

في **الفصل الثاني** أردنا أن نحلّل السياسة الخارجية للصين في النظام الإقليمي لجنوب آسيا،حيث قدمنا دراسة جيو سياسية لمنطقة جنوب آسيا متضمنة الموقع الجغرافي و الإمكانيات و القدرات الطبيعية و الاقتصادية و العسكرية الموجودة في هذه المنطقة،ثم انتقلنا إلى دراسة تحولات السياسة الخارجية للصين بعد الحرب الباردة اتجاه القوى الكبرى في النظام الإقليمي لجنوب آسيا و هي الهند و باكستان لما تمثلانه من تحدّي للدور المستقبلي الصيني،باعتبارهما قوتان نوويتان صاعدتان،مبرزين علاقات التعاون و التنافس و النزاعات الحدودية،و أثر التدخل الدولي للقوى الكبرى في المنطقة.و أخيرا اثر التنافس الدولي في جنوب آسيا على سياسة الصين الخارجية.

أمّا **الفصل الثالث** فقد حاولنا فيه دراسة السلوك الصيني في النظام الدولي،حيث حللنا السياسة الخارجية للصين اتجاه القوى الكبرى في النظام الدولي و التي تواجه منافسة مع الصين على القطبية الدولية و هي الولايات المتحدة الأمريكية روسيا و اليابان،وفي مستوى آخر رصدنا أهم التطورات في قضايا السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي بظهور قضايا جديدة في توجهاتها بعد الحرب الباردة،و هي قضايا الانتشار النووي و قضايا امن الطاقة و ما تؤثر به على صنع السياسة الخارجية الصينية،و أخيرًا حاولنا أن ندرس مستقبل الصعود الصيني في ضوء سيناريوهات مستقبلية متمثلة في السيناريو الخطي الذي يعتقد تواصل و استمرار القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة،و عدم قدرة

الصين على بلوغ القطبية الدولية،و السيناريو الثوري الذي أوضحنا فيه قدرات الصين و مؤشرات وصولها إلى وضع القوة العظمى.

صعوبات الدراسة

وجدنا مجموعة من الصعوبات العلمية المتمثلة في صعوبة ضبط النظام الإقليمي الذي تلعب فيه الصين دورا مهما،فالحدود الجغرافية للصين جعلتها في تفاعل مع 21 دولة،مقسّمة على 3 نظم إقليمية هي النظام الإقليمي لشمال آسيا الذي يشمل اليابان و كوريا الشمالية،و النظام الإقليمي لجنوب آسيا الذي يشمل الهند و باكستان و أفغانستان و 4 دول صغيرة أخرى،و النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا و الذي يتضمن الفيتنام و سنغافورة و ماليزيا،لكن و لاعتبارات بحثية متمثلة في إشكالية الدراسة و ربط علاقة السياسة الخارجية للصين بدورها في النظامين الإقليمي و الدولي،فقد اخترنا النظام الإقليمي لجنوب آسيا،لأن به قوتين نوويتين تمثلان تحديا للصعود الصيني،خاصة أن السياسة الخارجية اتجاه الهند و علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية تمثّل أهم متغيّر في سلوك الصين لخلق بيئة إقليمية دولية،خاصة في ظلّ علاقات التعاون التي شهدتها مؤخرا الصين و اليابان،ممّا يجعل التهديد الهندي أكبر من التهديد الياباني للصعود الصيني.بالإضافة إلى اختلاف الباحثين في تحديد انتماء الصين لأيّ من هذه النظم الإقليمية.بالإضافة إلى قلة المراجع خاصة باللغة العربية والتي تدرس السياسة الخارجية الصينية،و العلاقات الصينية مع دول جنوب آسيا.

الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول:

المقاربة المفاهيمية للدراسة

المطلب الأول:التأصيل النظري لمفهوم السياسة الخارجية

1-تعريف السياسة الخارجية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية، كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية،من عدم وجود تعريف محدد و متفق عليه من طرف الباحثين و المتخصصين في علم السياسة بشكل عام و حقل العلاقات الدولية بشكل خاص.إذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية.[1]إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة و صناعة مجموعة سلوكيات للدولة اتجاه عالمها الخارجي،بناءً على تحديد ووصف مسبق و دقيق لمجموعة من الأهداف و الأولويات و الإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية و تعمل على توجيهها،و يعرّفها جيمس روزنو James Rosenau على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات،إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية،أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2] و يقول كريستوفر هيل Christopher Hill أنّ السياسة الخارجية تعبّر عن مجموعة من العلاقات الرسمية الخارجية التي تقوم بها فواعل مستقلة(عادة الدولة) في العلاقات الدولية.[3]

يعرّف ناصيف يوسف حتي السياسة الخارجية بقوله:"تعرّف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي،و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرير أو نحو قضية معينة" [4]. السياسة الخارجية هي مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول و سلوكياتها و علاقاتها مع الدول الأخرى على الصعيدين الإقليمي و العالمي، لتحقيق مصالحها و أهدافها الوطنية و حماية أمنها و سلامتها.[5] و تبعا لكون السياسة الخارجية مجموعة عمليات فيمكن اعتبارها إذن" الهدف المباشر لمجموع الأفعال المتخذة من قبل الدولة في إطار جهودها من اجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية".[6]

---

[1] مصباح زايد عبيد الله،**السياسة الخارجية**،منشورات فاليتا،ليبيا،1994،ص08.

[2] سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 11.

[3] Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, ***Foreign Policy: Theories, Actors, Cases***, 1st pub, Oxford University Press, New York, 2008, p02.

[4] ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،بيروت،دار الكتاب العربي،1985،ص 157.

[5] بطرس غالي و آخرون،**المدخل إلى علم السياسة**،ط 7،المكتبة الانجلومصرية،القاهرة،1984،ص 351.

[6] مصباح عامر، **صناعة السياسة الخارجية:التخطيط في مواجهة الضغوط**، مجلة الدبلوماسي، العدد 37،2007،ص 41.

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة،فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني و الكيان الإقليمي للدولة،و من ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة".غير أن السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة دولية إلى أخرى،فبالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة،بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى.[1]و يبيّن هاورد ليتنر Howard H Lentner التداخل بين السياسة العامة و السياسة الخارجية،فالسياسة الخارجية هي تعبير عن السلم و الحرب،عن الاستثمار و التجارة و حماية حدود الدولة من التهديدات الخارجية،و الاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز مصالحها،كل هذه الأنشطة هي من أعمال الحكومة،أي أنها مرتبطة بتنفيذ السياسة العامة في الدولة،فالمواطنون لهم اهتمامات بالبيئة الدولية و بالقضايا التي تمسّ حياتهم الشخصية.[2] فالسياسة الخارجية تلعب دورا مهما في توجيه و صنع السياسات العامة و يتضّح هذا في ما يلي:

- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية،و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معيّنة على الوحدة الدولية و تأمين المصالح الخارجية.
- تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي و الاستقرار السياسي،و يتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشاكل دولية.[3] و يعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع و أشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل و قوى مؤثرة أخرى و لذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول،حيث تحضّر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة،أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة و لتحقيق أهداف عامة.[4]

كتعريف إجرائي نقول أن السياسة الخارجية هي "مجموع التصرفات و الأفعال و العمليات التي تقوم بها الدولة في مجالها الخارجي لتحقيق أهدافها و مصالحها الخارجية."

---

[1] سليم محمد السيد، مرجع سابق، ص 78.

[2] Howard H Lentner, ***Public Policy And Foreign Policy***: Divergences, Intersections, Exchange, Review Of Policy Research ,Vol 23, N 1, 2006, P171.

[3] سليم محمد السيد، نفس المرجع، ص 79.

[4]فتيحة النبراوي،محمد نصر مهنا،**أصول العلاقات السياسية الدولية**،منشأة المعارف، الإسكندرية ،1985 ، ص421.

ترتبط دراسة السياسة الخارجية بدراسة عالم السياسة حاليا من خلال طريقتين أو اتجاهين:[1]

الأول: يرتبط بالأجندة السياسية بعد أحداث 11 سبتمبر ،و إعادة صياغة مفهوم المصلحة الوطنية.

الثاني: يرتبط بالحوار الأكاديمي الموجود في أدبيات السياسة الخارجية و العلاقات الدولية.

كانت الأبحاث حول السياسة الخارجية في الـ 50 و 60 تهدف إلى تحدي الافتراضات الواقعية التي كانت أهم المقاربات المهيمنة في مجال العلاقات الدولية،في المقابل و لاختبار نتائج السياسة الخارجية حاولت السلوكية فهم عملية صنع السياسة الخارجية نفسها.[2]

2-عملية صنع السياسة الخارجية

تتميّز عملية صنع السياسة الخارجية بتفاعل عدة عوامل و محددات داخلية و خارجية،و كل منها يؤثر في عملية اتخاذ و صنع القرار الخارجي بدرجة متفاوتة.و يمكن تعريف صنع السياسة الخارجية بأنها عملية سياسية قوامها تحديد التعامل مع المتغيرات و الظواهر الدولية الراهنة والمحتملة،و صياغة برنامج العمل في المجال الخارجي،و تتضمن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار.[3] يرى كارل هولستي **Karl Holsti** أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت،حيث تتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار.[4]

تعتبر السلطة التنفيذية سلطة مركزية لصنع السياسة الخارجية،بفضل ما تتمتّع به من صلاحيات قرارية داخل النظام السياسي.و تتدرج تحتها أيضا مجموعة من الوحدات الفرعية كالمقاطعات والولايات و المجالس المحلية،بالإضافة إلى مجموع القوى الفاعلية غير الحكومية كالأحزاب والنخب و جماعات المصالح الاقتصادية و وسائل الإعلام ،حيث تعود فكرة تأثير وسائل الإعلام على السياسة الخارجية إلى أعمال برنار كوهين **Bernard Cohen** سنة 1963.[5]

---

[1] Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, op cit, p02.
[2] C. Alden, ***Foreign policy Analysis***, University of London, 2011, p11.
[3] سليم محمد السيد، مرجع سابق ص 449.
[4] Lisbeth Aggestam**, *Role Conceptions And The Politics Of Identity In Foreign Policy***, ARENA Working Paper, 99, P8.
[5] Stuart N Soroka, ***Media ,Public Opinion, And Foreign Policy*** ,Press Politics, Vol 8, N°1,Harvard College,2003,P29.

تطرح في هذا الإطار فرضية تعرّض القرار في الدول الديموقراطية المفتوحة إلى ضغط من جهات عديدة،مما يؤدي إلى صعوبة اتخاذه،على عكس الأنظمة الشمولية التي لا تمنح الفرصة للقوى الأخرى للتأثير،و بالتالي تتمتع بمرونة في صنع القرار و في توجيه سياستها الخارجية بما يناسب مواردها و قوتها.[1] و قد ظهرت عدة نماذج تحلّل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية و منها ما جاءت به_المدرسة السلوكية التي ظهرت في منتصف الخمسينات من القرن العشرين،و التي وجدت إطارا معرفيا جديدا لدراسة العلاقات الدولية.حيث قام بعض الباحثين من أمثال سنايدر، جيفري فريدن وهيلين ميلنر بفحص كيفية تأثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها إلى سلوكات خارجية غير متوقعة .وكذلك فقد قام جورج داونس ودايفيد روك بتبيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية .بينما قام بعض باحثي علم النفس بتطبيق النظريات السيكولوجية جنبا إلى جنب مع أدوات تحليلية أخرى لتفسير سبب إخفاق صناع القرار في التصرف بشكل عقلاني.

قدّم **سنايدر** أول إطار نظري مفصّل إلى و دقيق لمقترب صناعة القرار في دراسات السياسة الدولية و السياسة الخارجية،و يعتبر أن الفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص، بالتالي فان فهم و استيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم.[2] هذا يعني أنهم يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها،إذ أن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وإدراكهم لها،و ليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي،و قد أكد **هولستي** على هذا في نموذجه القائم على في العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات و عملية الإدراك و عملية صنع القرار.[3] و لكن سنايدر ينبه إلى أن هدف نظرية صناعة القرار لا الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار،بمقدار ما هو معرفة النتائج المترتبة على موقف معين و يقول في هذا الصدد:"يمكن أن نصل إلى تحليل لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعه،و ردود فعله على ما يجري داخل و خارج بيئته.[4]

---

[1] سليم محمد السيد،مرجع سابق،ص 435.
[2] ناصيف يوسف حتى،مرجع سابق،ص 177.
[3] أحمد النعيمي،**السياسة الخارجية**،ط1،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،2008،ص 21.
[4] جيمس دورتي،روبرت بلتسغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي،ط1،دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،الكويت،1985،ص 318-319.

يوضح الشكل التالي نموذج سنايدر لاتخاذ القرار الذي يبرز محددات السياسة الخارجية،و التي سنسقطها لاحقا على صنع السياسة الخارجية الصينية:

شكل رقم01:نموذج ريتشارد سنايدر لاتخاذ القرار

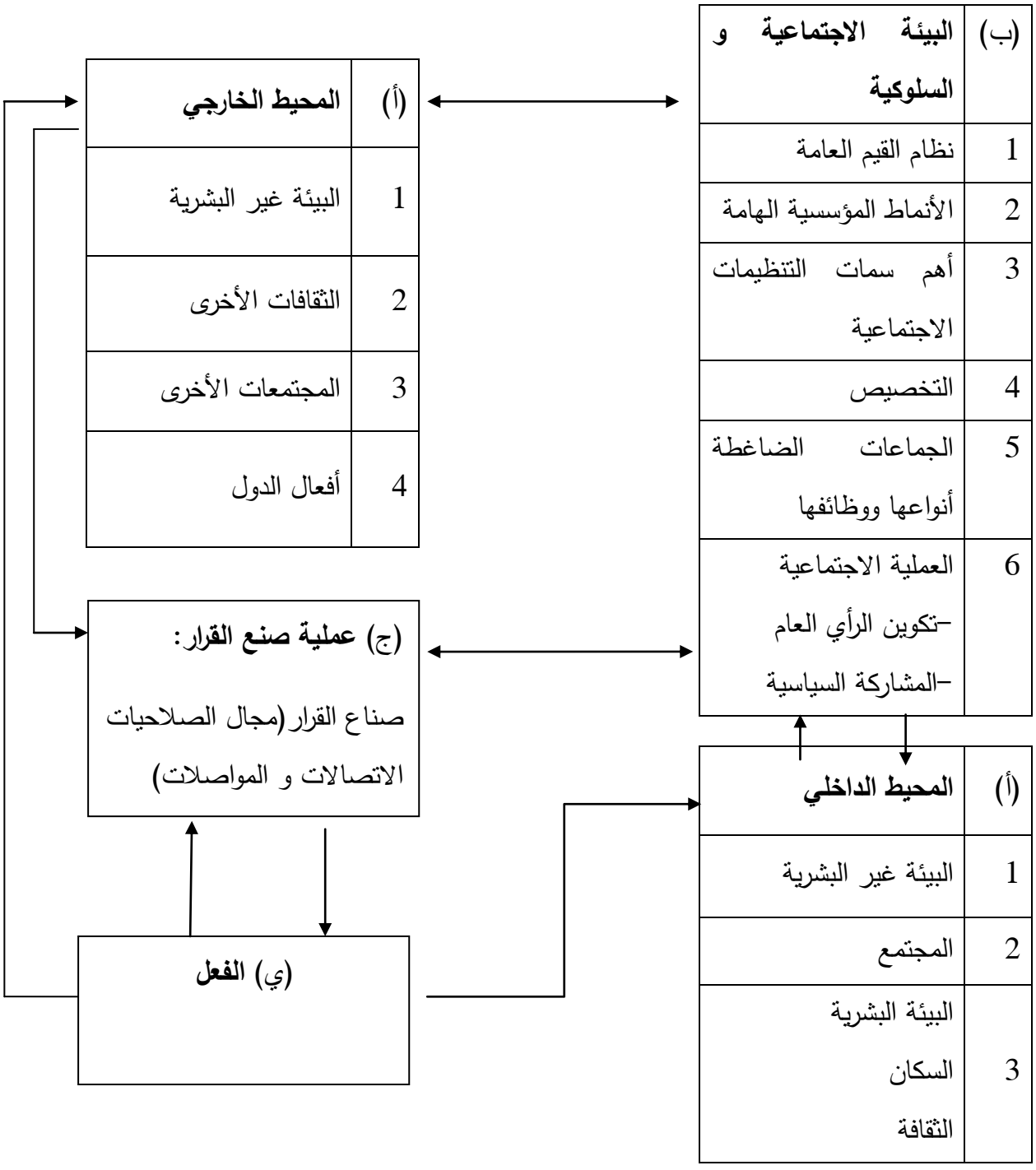

المصدر: ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،بيروت،دار الكتاب العربي،1985،ص 180.

3-التغير و الاستمرار في السياسة الخارجية

تطرح عملية صنع السياسة الخارجية مسألة التغير و الاستمرار فيها،فالعديد من الدول مرّت بمراحل مختلفة في سياستها الخارجية بناءً على المحددات و الطرق التي تتم بها صناعة القرار الخارجي،و يميّز" تشارلز هرمان"،بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية:[1]

- التغير التكيفي: يقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة،مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها و الأدوات السياسية كما هي.

- التغير البرنامجي:ينصرف إلى تغير أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، و ليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار نفس الأهداف.

- التغير في الأهداف: يشير إلى تغير الأهداف ذاتها،و ليس مجرد التغير في الأدوات.

- التغير في توجهات السياسة الخارجية: أي تغير الوجه العام للسياسة الخارجية،بما في ذلك تغير الأهداف و الاستراتيجيات و الأهداف، و هو أكثر أشكال التغير تطرفا.

جدول رقم 01:حالات التغير الجذري في السياسة الخارجية(1945-1979)

نمط التغيير	الدولة	تواريخ بداية و اكتمال التغيير
أ-من العزلة إلى		
1-الاعتماد	نيبال	1950-1948
	بوتان	1967-1964
2-التنويع	**الصين**	1973-1970
ب-من الاعتماد على الذات إلى:		
1-العزلة	**الصين**	1969-1966
ج-من الاعتماد إلى:		
1-العزلة	ألبانيا	1979-1977
2-الاعتماد على الذات	**الصين**	1966-1959
3-تغيير الشركاء	غينيا	1960-1958

المصدر:سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**،ط 2،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،مصر، 1998،ص 103.

[1] سليم محمد السيد، مرجع سابق، ص 100.

المطلب الثاني:مقاربة تحليلية لمفهومي النظام الإقليمي و الدولي

1-إشكالية تحديد مستويات التحليل

طرحت قضية مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينات من القرن العشرين،كجزء من التأثير الواسع للحركة السلوكية،و يرى باري بوزان Barry Buzan أن مساهمة المدرسة السلوكية كانت في إدخال مقاربتين للتحليل في العلوم السياسية،و هي المقاربة التجزيئية Atomistic و المقاربة الكلانية **Holistic**.و لتحليل شامل للعلاقات الدولية فضّل بوزان استخدام مستويات التحليل.و ظهرت عدة مساهمات أخرى حول مستويات التحليل من أهمها مساهمات كنيث والتز Kenneth N Waltz و مورتون كابلان Morton Kaplan،و دافيد سينجر David Singer.[1]حيث انطلق مورتن كابلان Morton Kaplan في كتابه "**النظام و العملية في السياسة الدولية**" System and process in international politics 1957"،* من نظرية النظم،محاولة منه لبناء نماذج لأنماط النظام الدولي،على قاعدة أنماط توزيع القوى و توافقات الأحلاف.[2]

نجد مجموعة من التعريفات لمفهوم النظام،و التي تنطلق كل منها من متغير معين،حيث يرى شارل ماكلالند أن مفهوم النظام هو شيء مجرد و صفي و نظري في آن معا،و هو أداة تحليل يمكن أن تستعمل في إطار مقتربات عديدة و متنوعة،و يشمل مجموعة من التفاعلات المتغيرة من فترة إلى أخرى. [3]

بهذا يكون النظام أداة للتحليل تستخدم في مجالات عديدة حسب المتغيّر الذي يتم الانطلاق منه لتفسير الظاهرة و محاولة دراسة التفاعلات التي تحدث فيه.

- تعني كلمة **النظام:**"مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات،و تعد بمثابة مرتكزات،و تتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات،و تتيح العلاقات بين الوحدات

---

[1] عامر مصباح،مرجع سابق، ص 287.

* قدّم مورتان كابلان دراسة شاملة في كتابه **"النظام و العمليات في السياسة الدولية"**،حيث حلّل دور الفواعل الداخلية و الخارجية و تأثيرها على قوة الدول في النظام الدولي،للإطلاع على مزيد من المعلومات أنظر:
Morton A Kaplan , **System And Process In International Politics** ,ECPR Press ,1957.

[2] عامر مصباح،نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص 46،47.

إمكانية الاتصال و التأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي".[1] طبقا لهذا التعريف يعتبر النظام شبكة من الوحدات تتفاعل فيما بينها بمجموعة من التفاعلات التعاونية أو التصادمية،و كل وحدة منها تؤثر بشكل أو بآخر في الوحدات الأخرى.

ينطوي مفهوم النظام بمعنى **régime** بالفرنسية، على مجموعة المؤسسات التي تتوزّع بينها آلية التقرير.بينما يأخذ تعبير "**المنتظم**" مدلولا أشمل من النظام من حيث انطوائه على مجمل العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية.و بتعبير آخر يأتي "المنتظم" موازيا لمصطلح système بالفرنسية،أو **system** بالانجليزية،ليعطي مضمونا شموليا،و أبعادا إضافية لما يمكن أن يعطيها "النظام".[2] أي أنّ النظام من حيث مكوّناته قد يتعدى المؤسسات التي تصنع القرار،ليصل إلى كافة الظواهر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

بدأ الاستخدام الأكاديمي لكلمة النظام مع تعريف ستيفن كرانسنر **Stephen Kransner** له عام 1980،و الذي يقرّ بأنّ النظام أكثر من مجرّد افتراضات في مستويات أعلى للمؤسساتية،فنظرية النظم تتناول نقد المصطلحات التي تصف التنظيم الدولي،عبر وحدة قياس واحدة،و إنّما عن طريق استخدام أكثر من وحدة قياس عن طريق الفحص البسيط لرموز و فواعل هذا النظام.[3]

يلجأ محللو النظم إلى استعمال معايير محددة لدراسة و قياس التغيير change أو التحوّل transformation في النظام،فالتغير يحصل مثلا عند قيام أنماط عادية جديدة من التفاعلات أو عند زيادة حدتها أو نقصها،أو عند حدوث زيادة أو نقص في إمكانات النظام.أما التحول فيحصل بحدوث تغير كبير في إمكانيات النظام أو في أنماط التفاعلات.[4] بالتالي فدراسة أي نظام ستنطلق من مستويات التغيّر أو التحوّل التي تطرأ عليه و تغيّر من تفاعل الوحدات داخله.

سنتطرّق إلى الإسهامات النظرية التي قدّمها المفكّرون حول مستويات التحليل،و كيف تمّ تقسيم هذه المستويات لتحليل الظاهرة السياسية،و ما هي خصائص كل من النظامين الإقليمي و الدولي كمستويات تحليل في العلاقات الدولية.

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**،ط1،دار الهدى للنشر و التوزيع،مصر،2005،ص 09.

[2] عدنان السيد حسن، **نظرية العلاقات الدولية**،ط1،دار أمواج للنشر و التوزيع،بيروت،لبنان،2003،ص 157.

[3] جهاد عودة،نفس المرجع،ص 125.

[4] ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص 47.

2- مفهوم النظام الإقليمي

تعتبر دراسة الأنظمة الإقليمية من الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية،و التي تندرج تحت منظور **التحليل الجزئي**،و قد ساهمت عدة مدارس في تطور هذه الدراسات و منها الوظيفية الجديدة التي تركّز على التكامل في المستوى الإقليمي. فرغم حداثة هذا المفهوم كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، إلا انه يمكن إرجاع جذوره الفكرية إلى الفكر السياسي في الستينات،فقد شكل مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي،و خاصة مع ما صاحبه من جدل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية،و أي المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي.[1] و قد ظهر اتجاهان لدراسة النظم الإقليمية، **الاتجاه الأول** يرى أن النظام الإقليمي هو نظام تابع للنظام الدولي أي نظام فرعي **Sub-system**،و انطلق هذا التحليل من كون النظام الدولي ينقسم إلى مجموعة أقاليم فرعية لكل منها محددات ومميزات خاصة كما يرى في ذلك Oran Yong،و بالتالي فهذه الأنظمة الإقليمية تتميز بلا استمرارية (Discontinuity)في التفاعل مع النظام الدولي.أما **الاتجاه الثاني** فيرى أن النظام الإقليمي هو تجمع لمجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا و التي تتفاعل في إطار بنيوي يتم فيه تجميع الأهداف و حلّ المشاكل داخل الحيّز الإقليمي.و يشكل هذا النظام مرحلة وسطا بين النظام الدولي و الدولة الإقليمية.[2]

- يثير مفهوم النظام الإقليمي نقطة ترتبط بموضوع التكامل الدولي،ففي هذا الإطار يتم تناول عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوحّد البيئة الموضوعية للتكامل ووجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تقود العملية التكاملية و الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب و الأعباء،ووجود الثقافة السياسية المشتركة ووجود نخب سياسية حاكمة ذات أهداف و سياسات متقاربة، ووجود المنظمات الإقليمية الحكومية و غير الحكومية على تنشيط التبادلات و التفاعلات.[3]

---

[1] عمارة محمد محمد،**العلوم السياسية بين الأقلمة و العولمة:رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي و العشرين**،ط2،دار الطباعة الحرة،الإسكندرية،2006،ص 310.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، ط1، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 22.

[3] عمارة محمد محمد،نفس المرجع، نفس الصفحة.

-يعرّف **هاني إلياس الحديثي** النظام الإقليمي بأنه"مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة و الولاء،بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميّز،و التعاون و التكامل في مجالات الأمن و الاقتصاد،فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد."[1] و يرى في تعريف آخر أن النظام الإقليمي هو"مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا،و التي تتفاعل مع بعضها سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا،و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول.[2]

يتميز أي نظام إقليمي بنمط معين من التفاعل(أو العلاقات المتبادلة) بين أطرافه،و يحكم هذا النمط التفاعلي متغيران أساسيان أحدهما كمي و الآخر كيفي ،فبالنسبة **للمتغير الكمي** نجد أنه يرتبط بمدى خضوع التفاعلات الحادثة في الساحة الإقليمية لقواعد و قوانين منتظمة و معروفة سلفا،فضلا عن درجة التزام الأطراف الإقليمية بهذه القوانين.

أما **المتغير النوعي** فيتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف و التي يمكن التعرف عليها من خلال دراسة ثلاثة أبعاد أساسية هي:[3]

1-تكافؤ العلاقات داخل النظام، فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة،أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله و تملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بكل جدية من قبل الأطراف الأخرى.

2-حركة النظام التي ترتبط بدرجة ملائمة الترتيبات الإقليمية لتحقيق تحسن مطرد في مستوى انجاز النظام ككل إلى جانب إبراز قدرتها على التأقلم مع الظروف و المستجدات بما يتوافق و الانجاز التنموي.

3-تكاملية النظام،و تعنى بقدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة القواعد و القوانين السائدة في النظام،و في مقابل تقليص صفة السيادة التي تتمتع بها أطرافه،و من ثمة بروز ميل

---

[1] هاني إلياس الحديثي،**سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994**،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998،ص24.
[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.
[3] عمارة محمد محمد، مرجع سابق، ص 310.

نحو تكوين ولاءات اجتماعية سياسية لسلطة واحدة داخل الإقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدولة و الأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام.

يتطوّر نمط التفاعلات داخل أي نظام إقليمي من خلال التداخل بين عاملين أساسيين هما درجة التنسيق في مواقف الأطراف اتجاه القضايا الجوهرية للنظام،و هيكل القوة السائد فيه و تحولاته،فالنظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية الإجماع داخله.[1]

يرى" راي ماغوري" (Ray maghoory) أن النظام الإقليمي هو مجموع التفاعلات الكثيفة و المتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي،وتشكل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي و داخلي.فيكون النظام الإقليمي" ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، و بما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط مميز".[2]

إزاء هذه الخلفية تتعدد الاتجاهات في تعريف مفهوم "النظام الإقليمي"،و لكن يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية تنطلق كل منها من معيار محدد:[3]

الاتجاه الأول: يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي و يجعل من هذه الاعتبارات أساسا للتمييز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني: ينطلق من أهمية توافر عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

الاتجاه الثالث: ينتقد هذا الاتجاه الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها،و أن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية بين الدول بعضها البعض.

---

[1] نفس المرجع،ص311.
[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص19.
[3] عمارة محمد محمد،مرجع سابق،ص 311.

- يحدّد تومبسون **TOMBSON*** أربعة شروط لقيام نظام إقليمي هي:[1]

- اتسام أنماط العلاقات و التفاعلات بين الوحدات المكوّنة للنظام بدرجة عالية من الحدة و التكرار،بحيث أن أي تغيير في جزء من النظام يؤثر في أجزائه الأخرى.
- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
- اعتبار المراقب الخارجي أو الداخلي للنظام كمنطقة متميزة عن غيرها أو "كمسرح عمليات".
- تكوّن النظام من وحدتين على الأقل و عادة أكثر من ذلك.

قسّم كل من لويس كانتوري و ستيفن سبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاثة أجزاء:

1- **منطقة القلب**:تضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية بالمنطقة.
2- **منطقة الهامش**:تضم الدول البعيدة عن منطقة قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية،و لكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي.
3- **نظام التغلغل** (intrusive system): و يضم الدول الخارجية عن النظام و التي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام.و اعتبر الكاتبان أن هناك أربعة فئات من المتغيرات تحدد موقع الدول في التقسيمات الثلاث و تحدّد طبيعة النظام بشكل عام و هي:طبيعة و مستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام،مستوى القوة أو الإمكانيات في النظام و بنية العلاقات و أنماطها.[2]

تتوزّع القوة داخل النظام الإقليمي تبعا للتفاعلات بين هذه المناطق الثلاث،فمنطقة القلب تملك القدرة على جعل منطقة الهامش منطقة تابعة،أما نظام التغلغل فهو يشكّل علاقات التنافس و الصدام مع منطقة القلب،و هذا ما يغيّر توازن القوى داخل أي نظام إقليمي.

* لمزيد من المعلومات أنظر:

William R Thompson, **Delineating Regional Subsystems**: Visit Networks And The Middle Eastcase, International, Journal Of Middle East Studies, Vol 13, No 2,1981.

[1] ناصيف يوسف حتى،مرجع سابق،ص 58.

[2] نفس المرجع،ص 57.

3- النظام الدولي

قدم مورتن كابلان أول نماذج نظرية للنظام الدولي،حيث ذكر منها نموذجين من التجارب التاريخية الواقعية،و أربعة نماذج مثالية نظرية،و افترض أنها تصلح كمرجع للمقارنة في حال تحول النظام الدولي باتجاه التشابه مع إحداها،بحيث يمكن التنبؤ بسلوكيات الوحدات في هذا النظام بناء على الفرضيات و المقولات التي يقدّمها النموذج المشابه له.و فيما يلي نماذج مورتن كابلن:

1-نظام ميزان القوى:و يضم عادة عدة قوى كبرى أساسية،و هو النظام الذي كان قائما حتى الحرب العالمية الثانية.و يرى الكثير من الباحثين أن هذا النظام الذي تتوزع فيه القوة على عدة أطراف في النظام الدولي هو الذي يتميز بقدر كبير من الاستقرار.فيعتبر كارل دوتش أن تواتر Frequency الحروب يخفّ عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب.[1]

ارتبطت نظرية القوة أو توازن القوى Balance of power بهانس مورغانتو Hans Morgenthau،الذي يرى أن الدول القومية لتحصل على الموارد الأولية و السيطرة على الممرات البحرية و المناطق الإستراتيجية،تسعى للسيطرة على سلوكات الدول الأخرى،فالقوة مطلب عقلاني و حتمي،و بالتالي فالسياسات الخارجية للدول يكون لها هدف واحد هو السيطرة و تقليص نفوذ أو قوة دول أخرى.و يصف دور القطب المسيّر لهذا النظام Balancer،بأنه المتحكّم بكيفية توزيع القوى و منع حدوث حالات لا توازن.و هنا يفرّق مورغانتو بين نظام "الأمن الجماعي" و "نظام توازن القوى"،فالأول يعمل بشكل تلقائي نتيجة اتفاق أخلاقي قانوني بين الدول،بينما نظام توازن القوى فهو اتفاق تقوم به دول لحماية مصالحها المشتركة ضد خطر معيّن.

2-نظام الثنائية القطبية المرنة:نشأ هذا النظام عقب الحرب العالمية الثانية،و ساعد على بروز قوى دولية غير الدولة،كالمنظمات الدولية و الإقليمية،و توزّعت فيه القوة على قوتين عظمتين تسعى كل منهما للسيطرة و ضمّ القوى الصغيرة إلى كتلتها،و في نظام الكتل الذي قدّم نموذجا له روجر ماسترز نجد وجود خمس كتل و صعوبة نشوب حرب نووية بين كتل تمتلك السلاح النووي.[2]

---

[1] ناصيف يوسف حتى،مرجع سابق،ص 48.
[2] عدنان السيد حسن،مرجع سابق،ص 159.

من أهم قواعد نظام الثنائية القطبية المرنة:[1]

- ✓ تحاول الكتل ذات البنية الهرمية و شبه الهرمية إزالة الكتلة المنافسة.
- ✓ تفضل الكتل ذات البينة الهرمية وشبه الهرمية التفاوض على القتال، والقيام بحروب صغيرة على الحروب الكبيرة،و القيام بحروب كبيرة، ضمن شروط محددة من المخاطر والتكلفة على الفشل في إزالة الكتلة المنافسة.
- ✓ يحاول أعضاء كل كتلة زيادة إمكاناتهم تجاه أعضاء الكتلة المضادة لهم.
- ✓ تحاول الدول غير الأعضاء في الكتلة تنسيق أهدافها مع أهداف المنظمة.

3-نظام الثنائية القطبية الجامدة:و يتميّز هذا النموذج عن نظام القطبية المرنة في أن الأطراف غير الأعضاء في إحدى الكتلتين و الأطراف العالمية قد تختفي أو يخفّ دورها و تصبح دون فعالية.لكن مع التطوّرات الدولية التي حدثت بعد سقوط الإتحاد السوفيتي،صار شكل النظام الدولي يتميّز بالأحادية القطبية،و لكن الباحثين اختلفوا في طبيعة هذه الأحادية القطبية من حيث العلاقات بين القطب المهين و بين القوى الكبرى و حتى القوى الصغرى في النظام الدولي،و هنا نميّز بين شكلين:نظام القطبية الأحادية العالية المرنة و نظام الأحادية الصلبة،ففي الشكل الأول تكون القوة الكبرى في النظام الدولي(أمريكا) هي مركز هذا النظام،و توزّع الأدوار على الدول الكبرى الأخرى و التي بدورها توزّع الأدوار على الدول الصغرى بما يخدم مصالحها كما هو موضّح في الشكل:

شكل رقم 02:نظام القطبية الأحادية العالية المرنة

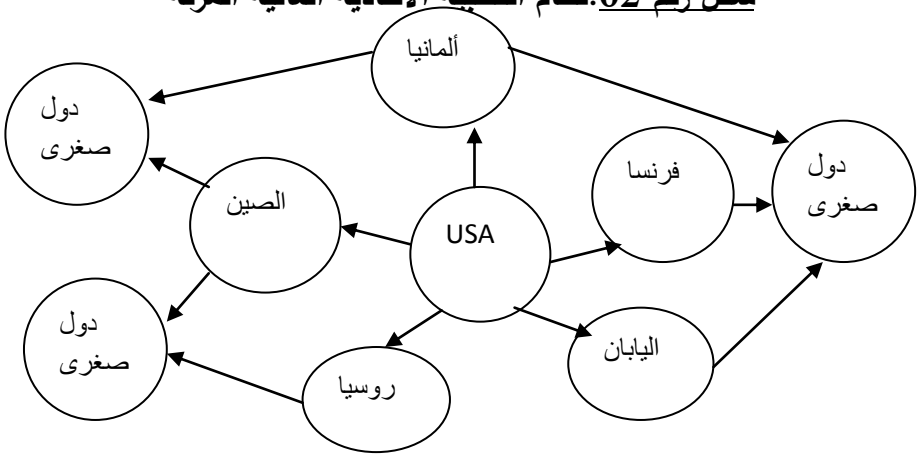

المصدر: جهاد عودة،**النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**،ط1،دار الهدى للنشر و التوزيع،مصر،2005،ص209.

[1] ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص 49.

-هناك دراسات كثيرة تتوقّع أن يتحوّل نظام الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب،و هذا في ظلّ صعود قوى كبرى في النظام الدولي،استطاعت أن تتجاوز القوة الأمريكية،سواء في المجال الاقتصادي أو العسكري أو الاستراتيجي،كالصين ،اليابان،روسيا،البرازيل والإتحاد الأوروبي،و صارت القوة الدولية مقسّمة على هذه القوى سواء في ظلّ التنافس أو الشراكة،هذه القوى تشكّل كل منها مجموعات تحقّق مصالحها في إطارها،و يوضّح الشكل التالي النظام الدولي متعدد الأقطاب.

يوضّح الشكل التالي كيف توزّع القوة في النظام الدولي متعدّ الأقطاب،حيث تصبح كل من الصين و اليابان و روسيا و الدول الأوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة،أقطابا دولية يسعى كل منها إلى جذب الدول الصغرى،التي تكون تابعة لها اقتصاديا،و هذا الشكل سيفسّر لنا لاحقا تصورات شكل النظام الدولي مستقبلا،و الدور الصيني فيه.

شكل رقم03:النظام الدولي متعدد الأقطاب

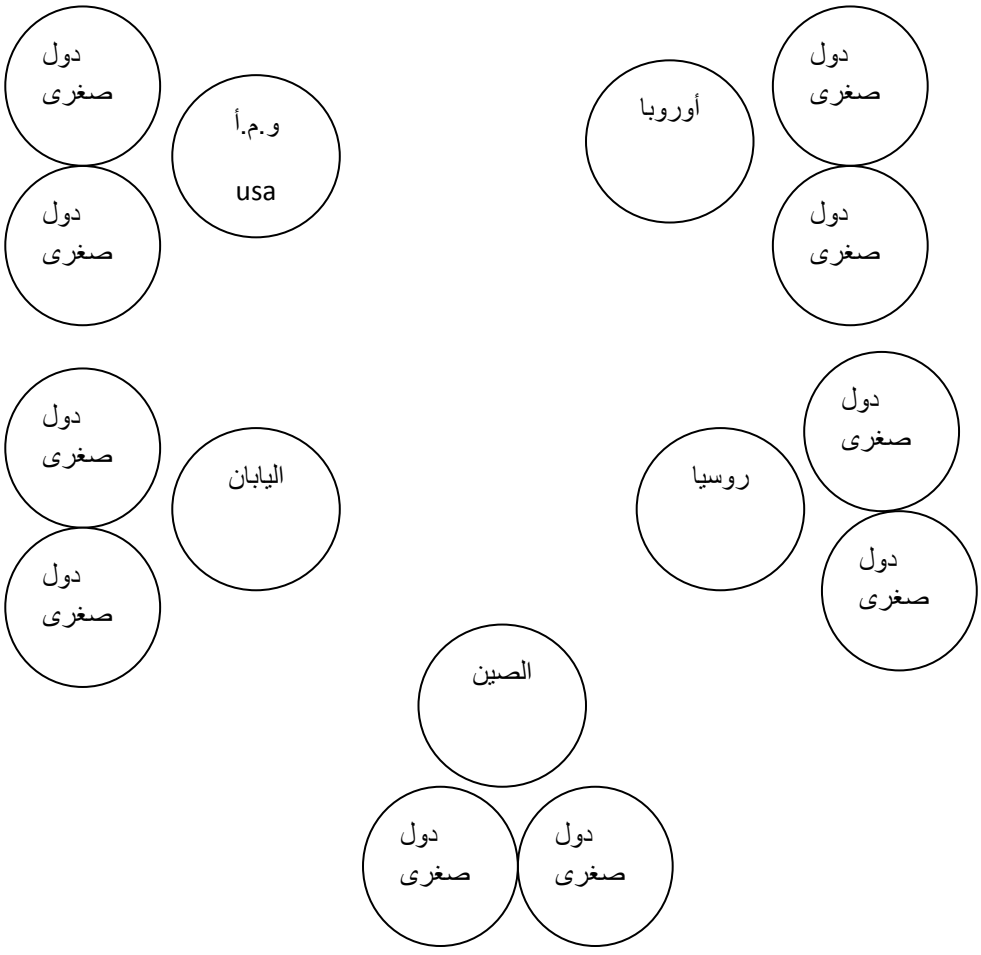

المصدر : **جهاد عودة،النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**،ط1،دار الهدى للنشر و التوزيع،مصر،2005،ص211.

– نجد أن المفهوم الأساسي في تشكيل تلك النماذج هو مفهوم"القوة power،* و الذي قسّم النظام الدولي على أساس هرمي وفقا لما تملكه كل دولة من إمكانات،حيث يعرّفها كارل دوتش Karl Deutsch بأنّها"القدرة على السيطرة في صراع ما و التغلّب على العوائق،و مصادر تلك القوة تحوّلها من قوة كامنة إلى قوة فعلية.[1]

–وصف الباحث البريطاني **جورج تشوارزنبرغر** القوة بأنّها المتغيّر الأصيل في السياسة الدولية،و قال "في غياب مجتمع دولي شامل،فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقّع منها أن تتصرّف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدلاً من عمل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية.[2] ففي الأبحاث التقليدية تتوقّف دراسة السياسات الدولية على وجود مجموعة من الدول التي تتفاعل في علاقات صراع،و التموضع في موقع يسمح لها بتحقيق استقلاليتها،عن طريق استخدام القوة العسكرية،فالدولة التي تملك أكبر قوة عسكرية هي الدولة التي تصبح "قوة كبرى" في النظام الدولي.[3]لكن المقاربات الجديدة في دراسة القوة الدولية طوّرت من هذا المفهوم مع ظهور المدرسة السلوكية،و التي أضافت للمقاربات القديمة– التي درست القوة كمصدر– مجموعة من المتغيّرات الأخرى في إطار ما يسمى بـ"علاقات القوة الجديدة" كالإمكانات الاقتصادية و القيادية و كيفية صنع القرار و الجوانب الاجتماعية.[4]

– يرتبط مفهوم النظام الدولي بمفهوم آخر هو "**المجتمع الدولي**" الذي عرّفه هيدلي بول Heddly Bull بأنه إطار عمل يضمّ:القانون الدولي،الدبلوماسية و نظام توازن القوى،بالإضافة إلى مجموعة من الأعراف و المعاهدات الدولية.و من هذا التعريف انطلق جوني كيسولوسكي Johnie Kissolewski في دراسته للمجتمع الدولي،و أقرّ بأن هذا الأخير يزدهر من خلال اتحاد مجموعة

---

* يجب التمييز بين مفهوم **القوة** في الأدبيات الفرنسية التي تستخدمها مرادفا لـــكلمة force أو puissance(قدرة)،و بين استخدامها في الأدبيات الأنجلوسكسونية التي تميّز بين كلمة strength (قوة) و كلمة power بمعنى(قدرة)،و هنا يربطها الاتجاه الأول بطريقة ممارسة الدولة لسياستها الخارجية،أما الاتجاه الثاني فيتضمّن كيفية تأثير الدولة على الأطراف الأخرى.

[1] خضر عباس عطوان،**القوى العالمية و التوازنات الإقليمية**،ط1،دار أسامة للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 2010 ،ص 14.

[2] نفس المرجع،ص 16.

[3] David A Baldwin, ***Power And International Relations*** ,Handbook Of International Relations, In Walter Carlnnaes, Thomas Rise And Beth A Simmons, Sage Publication ,London,2002,P177.

[4] Ibid., p 178.

من الدول التي تجمع بينها مجموعة من المصالح المشتركة،و اتّفق كيسولوسكي مع رؤية جيمس مابيل James Mayall حول الركائز الثلاث التي تميّز المجتمع الدولي عن النظام الدولي و هي:وجود قواعد مشتركة،الآلية الدبلوماسية،المصالح المشتركة.[1]

بالتالي فالمجتمع الدولي تتفاعل فيه مجموعة من الأطراف،في إطار علاقات تفاعلية ترتبط بمفاهيم السيادة و الصراع و البحث عن الأمن،و هذا ما يطرح فكرة كيفية توزيع القوة داخل النظام الدولي و كيفية استخدامها و محاولة الوصول إلى وضع التوازن الذي يحقّق المصالح المشتركة للوحدات،انطلاقا من المستوى الدولي ثم المستوى الإقليمي وصولاً إلى المستوى المحلي و الفردي.

يوضّح الشكل التالي مستويات الظاهرة في النظام الدولي و كيفية تفاعل موضوعاتها،و هذا ما سنفصّله في الفصل الأخير من هذه الدراسة،حيث سندرس أهم الظواهر و القضايا التي توّجه سلوك الصين الخارجي،و التي تتداخل موضوعاتها بين المستويين الإقليمي و الدولي.

شكل رقم 04:الظاهرة في النظام الدولي

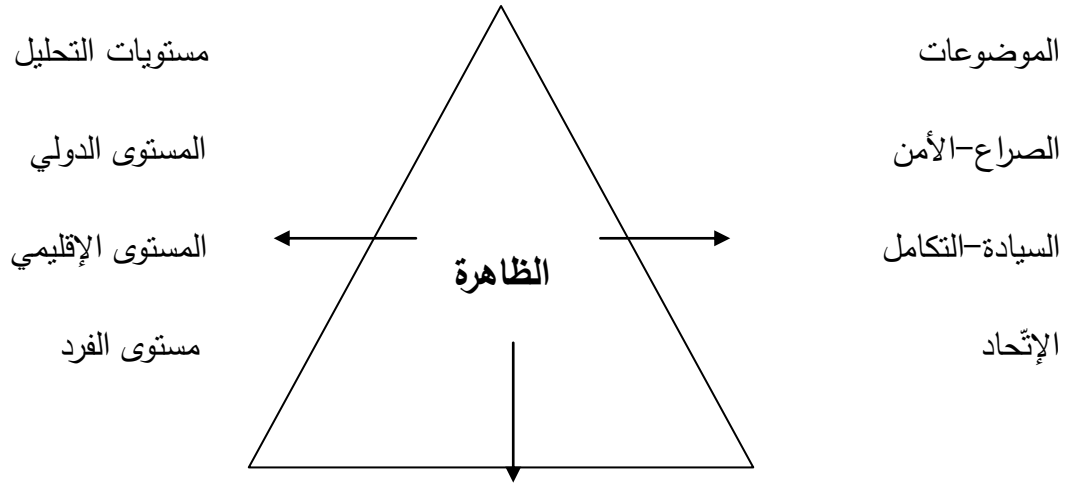

المصدر: جهاد عودة،**النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**،ط1،دار الهدى للنشر و التوزيع،مصر،2005،ص148.

[1] جهاد عودة، مرجع سابق، ص514.

– يحتوي النظام على عدة نظم إقليمية تؤثّر في بعضها البعض و تؤثّر على النظام الدولي ككل،كما هو الحال في نظم شرق آسيا،جنوب آسيا و غرب آسيا.و تعتمد القوى الكبرى في تقرير جانب من توازناتها العالمية على الأنظمة الإقليمية،و هكذا تصبح التوازنات الدولية سلسلة غير منتهية من توازنات إقليمية متفرعة عنها.و ترجع أسباب علاقات التأثير و التأثّر المتبادلة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي إلى المتغيّرات التالية:[1]

- ✓ أهمية الإقليم في التوازنات الدولية،و ترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها النظام الإقليمي في النظام الدولي.
- ✓ ارتباط الإقليم(كأطراف) بالتوازن العالمي،فالهند و باكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى،و هذا ما يجعل جنوب آسيا إقليما مهمّا في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.
- ✓ درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية، فكلّما زاد هذا التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكّل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية.

– يظهر حاليا كيان دولي متعدد الأقاليم بوصفه النواة لنظام عالمي جديد قيد التشكيل،و هذا الكيان يتألف من ثلاث دوائر ،هي:

الدائرة الأولى:حالة اتفاقات النافتا و الاتحاد الأوروبي و الآبيك و الأقطاب الرئيسية في هذه الاتفاقات هي الولايات المتحدة،ألمانيا،اليابان و الصين.و بلغ حجم الناتج القومي لهذه الأقطاب عام 2000(4.9837 مليار،2197 مليار،6.4841 مليار،1080مليار) دولار على التوالي.وإضافة إلى هذا الثقل العالمي تتوافر كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا و الصين على السلاح النووي.

تتألف **الدائرة الثانية** من الأقاليم المتاخمة للدائرة الأولى مباشرة.و هي ملحقة بها في الغالب مثل أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية و آسيا الباسفيك.

أما **الدائرة الثالثة** فهي اقل الدوائر تشكلا،و تشمل إفريقيا جنوب الصحراء،و وسط آسيا.[2]

كل دائرة مرتبطة بالدوائر الأخرى على أساس علاقات القوة و المصالح و التعاون.

---

[1] خضر عباس عطوان،مرجع سابق،ص 52.
[2] نفس المرجع،ص40-41.

المبحث الثاني:

تحليل السياسة الخارجية الصينية في ضوء منظورات العلاقات الدولية

حاولت العديد من الإسهامات أن تقدّم تفسيرات لسلوكات الدول في العلاقات الدولية،حيث رأى البعض أن السياسة الخارجية هي نتاج عملية ديناميكية معقّدة خاضعة لتفاعلات متباينة بين مجموعة من الفواعل،و هذه المجموعة الأولى تعتبر أن السياسة الخارجية جزء من نظام كلّي،و الهدف من دراستها هو الوصف و التنبؤ بردود أفعال الدول اتجاه القضايا الدولية.في حين دعا اتجاه ثان إلى اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية،لاستشراف و تفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها.

سنحاول في هذا المبحث تحليل السياسة الخارجية الصينية في ضوء أهم المنظورات الفكرية،التي اختلفت حسب كيفية انتقاء المتغيرات و وسائط التحليل.و من أهم هذه الإسهامات النظرية الواقعية الجديدة التي اعتبرت إلى وقت طويل المنظور السائد في دراسة و تفسير سلوكات الدول الخارجية.بالإضافة إلى المنظور الليبرالي بالتركيز على الليبرالية النفعية و أفكارها الاقتصادية التي تسعى لتحقيق أكبر منفعة،و تعتبر هدف السياسة الخارجية هو المصلحة الذاتية في إطار التعاون الاقتصادي الدولي و الإقليمي،ثم المنظور البنائي و ما قدّمه من تفسيرات مغايرة لسلوك الدول الخارجي.

المطلب الأول:الواقعية الجديدة

تبلور الفكر الواقعي خلال فترة الحرب الباردة،و هيمن على حقل العلاقات الدولية خلال تلك الفترة،و تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة، بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد،و هي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات و الحروب،كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان مناسبا جدا مع جوهر الصراع الأمريكي – السوفياتي.[1] و تفضّل الواقعية التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها،و هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتشابهة أو المتقاربة من حيث مكانتها في النظام الدولي،رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول،و هذا ما لا يترك المجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية.[2]

النقطة الأساسية في الواقعية الكلاسيكية هي أن هدف كل الدول في النظام الدولي هو الحصول على القوة،و من أبرز المفكرين الذين أكدوا على أهمية القوة في العلاقات بين الدول نجد مورغانتو Morgenthau،الذي يرى أنها مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة.و بالتالي فالقوة هي المحرّك الأساسي في السياسات الخارجية للدول، فمفهوم "المصلحة القومية" يعطي تبريرا واقعيا و منطقيا لتصرفات الدول و سياساتها الخارجية.و أن هذا المفهوم ليس مرتبطا بالقيادات و الزعامات و النخب و الفواعل المحلية و تغيرها داخل النظام السياسي للدول، و إنما يعبّر عن الاستمرارية في السياسات الخارجية لها.[3]

– يرى مورغانتو أن السياسة الخارجية هي عملية عقلانية رشيدة rational،أي أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة(المتغيرة) و بين الأهداف(الثابتة)،لذا فإن كل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما إلى تعظيم القوة و المصلحة الوطنية.[4]

---

[1] ستيفن والت،،**العلاقات الدولية،عالم واحد نظريات متعددة**،ترجمة عادل زقاغ و زيدان زياني،نقلا عن الموقع: http://www.benkous.com، تاريخ التصفح 2013/02/17.

[2] James D Fearon ,**Domestic Politics ,Foreign Policy And Theories Of International Relations**, Annual Review Of Political Science ,Vol 01,June 1998,P 297.

[3] ibid.

[4] جهاد عودة،مرجع سابق،ص 30.

–جاءت عدة انتقادات في السبعينات من القرن الماضي، تنتقد الافتراضات الأساسية للواقعية الكلاسيكية،و من أجل تكييفها مع التطورات في السياسة الدولية،ظهرت الواقعية الجديدة و هي تيّار داخل الواقعية طوّره كينث والتز،و أطلق عليه اسم "الواقعية البنيوية".[1]

يرى روبرت كوكس Robert cox أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية ،تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة،تستعمل القوة power ،العقلانية Rationality و الفرضيات البنيوية structural hypothesis لبناء نوع جديد من التفكير.[2]

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادًا للواقعية الكلاسيكية المعتمدة على ثنائية القوة–المصلحة في تفسيرها للعلاقات الدولية.[3] فللدول توجه مصلحي ذاتي،و النظام الدولي الفوضوي و التنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني،بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها و تحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.[4]

في ظلّ انتفاء سلطة مركزية تنظم النظام الدولي،فالدول لا تهتم إلا بمصالحها،غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الأقوياء.[5]

– رغم إبقائها على أهم فرضيات الواقعية الكلاسيكية،كالمصلحة الوطنية و القوة و فوضوية النظام الدولي و ميزان القوى،إلا أن الواقعية الجديدة تعتبر أكثر انفتاحا و تكيّفا مع المجال الدولي،و ما يحدث فيه من تغيرات و تفاعلات،فهي ترى أن سبب الصراعات بين الدول يرجع إلى طبيعة النظام الدولي الفوضوي و ليس للدول كما رأت الواقعية الكلاسيكية،و بالتالي تستطيع الدول اللجوء إلى كافة السلوكات التي تمكّنها من الحصول على زيادة في القوة للدفاع عن نفسها من أجل البقاء،نظرا لعدم وجود قواعد منظمة لهذه العلاقات بين الدول.[6]

---

[1] جهاد عودة، مرجع سابق،ص 44.

[2] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص 163،نقلا عن :

Bruce Bueno De Mesquita**, Neorealism's Logic And Evidence: When Is A Theory Falsified.**

[3] فريد زكريا،**من الثروة إلى القوة:الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**،ترجمة رضا خليفة،ط1،مركز الأهرام للترجمة و النشر،القاهرة،1999،ص 211.

[4] عامر مصباح،**نظرية العلاقات الدولية:الحوارات النظرية الكبرى**،ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2009،ص 28.

[5] ستيفن والت،مرجع سابق.

[6] Jean Jacques Roche**, Théories Des Relations Internationales**, 5eme Ed, Edition Montchrestien, Paris, 2004,P 40.

– قدّمت الواقعية الجديدة مجموعة من الإضافات التي حاولت من خلالها نقد بعض التصورات التي أخفقت فيها الواقعية الكلاسيكية، كاهتمامها بمجالات أخرى بالإضافة إلى المجال الأمني السياسي في العلاقات الدولية.و يرى "هولستي "أن الواقعية الجديدة أنتجت تحولا في العلاقات السببية و قدمت تفسيرا مختلفا للقوة، وتعاملت مع مستوى الوحدات بطريقة مغايرة.[1]

يعتقد **كينيث والتز** أن نظريته عن العلاقات الدولية يمكن إثباتها أو عدم إثباتها،باعتبارها أكثر قوة و عملية من أعمال الواقعيين التقليديين.[2] و من أهم هذه الفرضيات التي قدّمتها الواقعية الجديدة نذكر ما يلي:

- تتميّز العلاقات الدولية بالفوضى و الصراع المتواصل.
- الدولة كوحدة تحليل و فاعل مركزي للنظام الدولي.
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء.
- تحاول الدول زيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر.
- إن التغيرات الجذرية و الخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.
- نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية.[3]

نجد من خلال هذه الفرضيات أن الواقعية الجديدة تلتقي مع الواقعية الكلاسيكية في العديد من النقاط أهمها مركزية الدولة و السعي للحصول على أكبر قدر من القوة لخدمة المصلحة الوطنية.

– يعتبر مفهوم المكاسب **النسبية** والمكاسب **المطلقة** إحدى الإسهامات الحديثة للواقعية ،فردا على افتراض "الاتجاه المؤسساتي "الذي يعتبر أن المؤسسات الدولية ستمكّن الدول من ترك المزايا قصيرة المدى لصالح مكاسب أكثر للتعاون على المدى الطويل .بحيث يشير الواقعيون من أمثال جوزيف قريكو وستيفن كراسنر إلى أن الفوضى تدفع بالدول للقلق بشأن هذه المكاسب المطلقة من خلال التعاون، زيادة على الطريقة التي يتم وفقها توزيع هذه المكاسب بين المتعاونين.

---

[1] Ole R. Holsti: **Theories Of International Relations And Foreign Policy: Realism And Its Challengers**, In: Charles W. Kegley Jr. Ed: Controversies In International Relations, P 76.

[2] فضيلة محجوب،**القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**،مجلة قراءات إستراتيجية،مركز الأهرام للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ع 5، ماي 2000،نقلا عن الموقع:
http://acpss.ahram.org تاريخ التصفح:2013/02/18.

[3] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق،ص 175.

تبرير ذلك هو أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى ،بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة. [1] و يرى ميرشايمر أن المكاسب المطلقة أهم من المكاسب النسبية بالنسبة للدول،و على رؤساء هذه الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين.[2]و بالتالي فإن للدول نفس الأهداف هو تحقيق المصلحة الوطنية الخاصة بالحصول على المكاسب المطلقة، لكن الدول تختلف حسب إمكانياتها و قدراتها.و يوضّح الشكل التالي أنواع المصلحة الوطنية التي تسعى كل الدول للحفاظ عليها،و هو ما يبرز في توجهات سياستها الخارجية.

شكل رقم05: أشكال المصلحة الوطنية

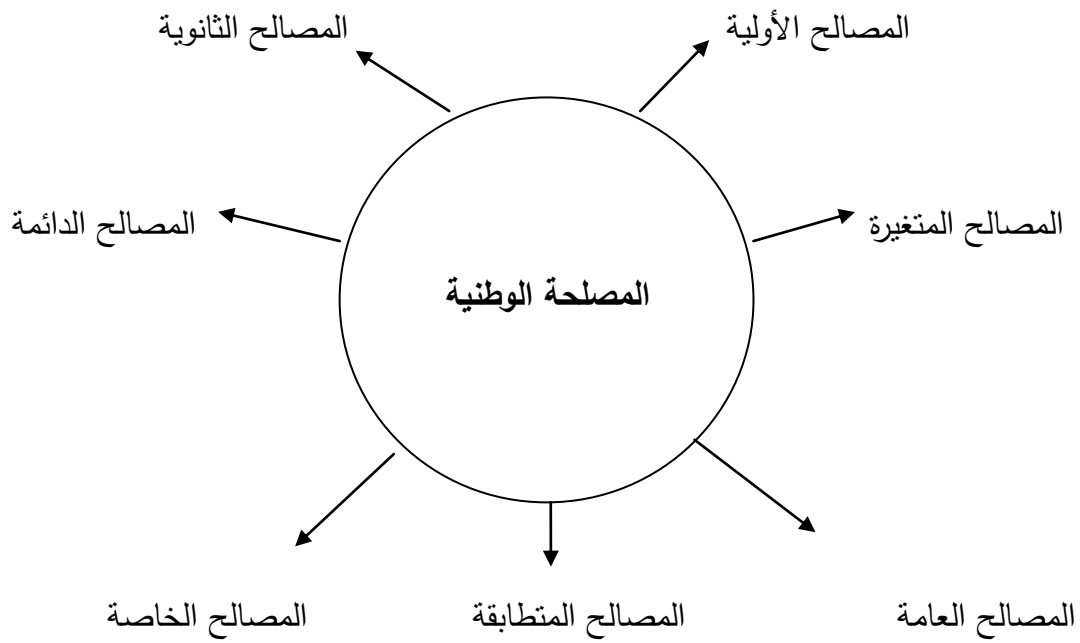

المصدر:عبد النصر جندلي،مرجع سابق،ص 158.(بتصرف)

[1] ستيفن والت،مرجع سابق.

[2] Steven L Lamy, **Contemporary Mainstream Approaches : New Realism And New Liberalism** , In John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics,3d ,Ed , Oxford Press 2005,P 211.

ترى الواقعية الجديدة أن الفرق بين النظامين الدولي و الداخلي هو بنية كل منهما،ففي مجال السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم،و في النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة و مواجهتها،لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس،و بالتالي فكل دولة ستسعى لتشكيك الدول الأخرى في أمنها لحماية مصالحها القومية،و المصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية.[1] فالقوة عند الواقعيين الجدد هي وسيلة و ليست غاية،بينما هي عند الواقعيين الكلاسيكيين فهي وسيلة و غاية في نفس الوقت.[2] و لكي تستخدم الدولة هذه القوة يجب عليها أن تدرك أهمية قدراتها العسكرية و الاقتصادية،و دراسة نوايا جيرانها السلمية أو المعايير الدولية(المؤسسات الدولية التي تنبذ العنف و تدعو إلى التعاون و السلم الدولي)،و لكن في نفس الوقت لا يجب أن تعتمد على ديمومة و فاعلية هذه الشروط.[3]

ظهر داخل هذه النظرية تياران هما الواقعيون الدفاعيون و الواقعيون الهجوميون،حيث يرى كل منهما أن الأمن هو الحافز الأكبر لكل الدول في النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى،لكن الاختلاف بينهما يكمن في الطريقة التي يتمّ بها تحقيق الأمن فالواقعيون الهجوميون يرون أن إرادة الأمن تسعى إلى استخدام و تبني استراتيجيات التوسّع و الهجوم. و يعتقد كل من روبرت جريفيس Robert Jervis و جورج كريستر George Crister أنه بتزايد احتمالات الحروب بين الدول كلما كان لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة،لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية،فانه يسود الأمن و تزول حوافز النزعة التوسعية.[4]

عندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة ذات الطابع الهجومي، وعندئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين،و هي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.أما النيوواقعيون ذو النزعة الدفاعية فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها بينما تقدّم الدول الكبرى ضمانات

---

[1] تيموثي دن،**الواقعية**،في جون بايلس و ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**،ط1،ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث،2004،ص 246.

[2] جندلي عبد الناصر،مرجع سابق،ص 171.

[3] Volker Rittberger ,Approaches **To The Study Of Foreign Policy Derived From International Relations Theories** ,Tubinger Arbeitspapire Zur Internationalen Politik,Working Paper ,N46, P 04.

[4] ستيفن والت،مرجع سابق.

لصياغة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية.[1]و إذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من الأمن، فإن الواقعيين الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة و التأثير و التوسع،و في هذا الصدد يقول فريد زكريا:"إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة،بل عندما ينبغي عليها ذلك".[2]

يعترف كلا التيارين أن الدول التي تفكر بعقلانية ستركّز على إمكانية النزاع لأن الإجراءات الدفاعية لا تعدّ تأمينا حقيقيا ضدّ العدوان،و على الدول أن تكون مستعدة لأسوأ الأحوال.[3]

لا يرتبط مفهوم النفوذ بموارد الدولة و إمكانياتها فقط، بل بقدرتها على تحديد كيفية استخدام الفواعل الأخرى لإمكانياتها.فسياسة تحقيق النفوذ هي إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم و السياسات الامبريالية لتحقيق أهدافها،و هدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى،من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد أنها تمتلكها أو تريد أن يعتقد الآخرون بأنها تمتلكها.[4] و اختلفت مصادر القوة حسب الواقعيين الجدد،حيث يرى كل من باري بوزان و فان ايفيرا على أهمية التكنولوجيا في المساعدة على زيادة سرعة و حجم و دقة الاتصالات مما يسهّل الحصول على فرص الاستثمار و توجيهها لخدمة القوة الاقتصادية،و يعتقد كل من كراسنر و والت على أهمية العامل الجغرافي و الموارد الأولية في حالات النزاع و كيفية استخدام القوة العسكرية.[5]

إنّ صعود الصين يعد من إحدى النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من اجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تأخذ منحى خطيرًا، خاصة و أن نفوذها المتعاظم يجعلها أكثر طموحًا.و من منظور آخر فإن مفتاح التوجه المستقبلي للصين يتوقّف على ما إذا كان سلوكها سيتغيّر بفعل اندماجها في الأسواق العالمية و الانتشار (الذي لا يمكن تجاهله) بالنسبة للقيم الديموقراطية.[6]

---

[1] ستيفن والت،مرجع سابق.

[2] فريد زكريا،مرجع سابق،ص 16.

[3] Sean M Lynn Jones, **International Security Studies After The Cold War** :An Agenda For The Future ,CSIA Discussion Paper 91-11,Harverd University,1991,P

[4] جيمس دورتي،روبرت بلتسغراف،مرجع سابق،ص 72.

[5] Stephen Brooks, Dueling **Realism: Realism In International Relation**, International Organization, Vol 51, N03, 1997,P 446.

[6] ستيفن والت،مرجع سابق.

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

تعتبر الليبرالية من أهم النظريات التي كان لها قوة تفسيرية لسلوكات الدول الخارجية،حيث تم استخدمها لتحليل سياسات الدول في النظام الدولي.و هي في المجال السياسي المحلي مختلفة عنه في مجال الشؤون الدولية،ففي الوقت الذي شهد فيه المجال الداخلي لكثير من الدول درجة كبيرة من التقدم حيث تهتم المؤسسات بالنظام و العدالة،فان المجال الدولي في مرحلة الدول الحديثة قد تميّز بالفوضى و غياب العدالة.[1] بدأت أفكار النظرية الليبرالية – في مجالها الدولي– منذ القديم مع رفض المفكرين للصفة الصراعية للنظام الدولي،و الدعوة إلى إدارة القوة من خلال سياسات ميزان القوة و إقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام العالمي،و تطورت الأفكار اللبرالية مع مدرسة الحقوق الطبيعية و إسهامات ايمانويل كانت ثم كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث و الذي اعتبر من أهم التطورات الفكرية التي أسّست للنظرية اللبرالية.و في عام 1871 أفصح أراسموس Erasmus عن نقطة من نقاط الليبرالية عندما قال أن الحرب لا طائل منها.[2] فالسياسات الدنيا الاقتصادية و الاجتماعية أكثر قدرة على تشجيع التعاون و السلم بين الدول.

يعتبر الرئيس الأمريكي وودر ويلسون أيضًا أحد أهم المساهمين في الفكر الليبرالي من خلال خطابه عام 1918 و الذي ذكر فيه المبادئ الأربعة عشر :" يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم و خفضها بشكل كبير،يجب تأسيس عصبة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي و التكامل الإقليمي للدول الكبيرة و الصغيرة".[3] أي أن اللبرالية في البداية ارتبطت بتحرير الاقتصاد و منع تدخّل الدولة في توجيهه.

لا زال الجانب الاقتصادي لليبرالية لحدّ الآن يحظى بنفوذ كبير،خاصة ما طرحه بعض الباحثين من أن عولمة الأسواق العالمية،و ظهور الشبكات عبر الوطنية و المنظمات غير الحكومية،و الانتشار السريع لتكنولوجيات الاتصال،كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول و حوّلت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي.[4]

---

[1] تيموثي دن،**اللبرالية**، في جون بايلس و ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**،مرجع سابق،ص 313.

[2] نفس المرجع،ص 317.

[3] نورتون فريش،ريتشارد ستيفنز،**الفكر السياسي الأمريكي**،ترجمة هشام عبد الله،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،1991،ص 250.

[4] ستيفن والت،مرجع سابق.

قدّم الفكر اللبرالي مجموعة من الفرضيات منها:

- الدولة ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي،و هناك دور مهم للفواعل الأخرى كالمؤسسات الدولية و المنظمات.فالأفراد و المؤسسات هم الفواعل الأساسية في السياسات العالمية،حيث أن حاجات الأفراد و الجماعات يتم معالجتها كأسباب محرّكة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.و من هنا جاءت فكرة تناسق المصالح Harmony of interests التي جاء بها آندرو مورافسيك Andrew Moravscik.
- الدولة في حد ذاتها مركبة من عدة فواعل كالأفراد و الجهاز البيروقراطي و النخب و جماعات المصالح، فالسياسة الخارجية للدولة أو سلوكها اتجاه القضايا الإقليمية و الدولية إنما يتحددّ بتفاعل تلك المكونات المشكّلة لها.
- تتصرف الدول في النظام الدولي تبعًا لأجندة محددة،فالدولة بحاجة إلى هدف و رهان لكي تثير نزاعا أو لتدخل في تعاون أو تتخذّ أي سلوك في سياستها الخارجية،و طبيعة هذه الرهانات هي التي تشكّل سياستها.و يرى الليبراليون أن الأمن العسكري لم يعد وحده المحدد التفسيري للسياسات الخارجية للدول،بعد أن ظهرت أهمية العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.[1]

هذه الفرضيات السابقة هي الفرضيات المشتركة بين كل اتجاهات الفكر الليبرالي،و الذي مرّ بمراحل نظرية عديدة،ساهمت في ظهور عدة تيارات و مداخل،من أهمها **الليبرالية الجديدة** التي ظهرت مع بداية السبعينات من القرن الماضي،فبعد أزمة 1973 تراجعت أفكار الليبرالية التقليدية الداعية إلى تخليّ الدولة الكامل عن التدخل في الاقتصاد،و بدا من الضروري إعادة ضبط دور الدولة في توجيه الاقتصاد،و جاءت أيضا أفكار التكامل و الاندماج الإقليمي،و رأى بعض المفكرين أن السلم و التقدم يتحقّق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي و الاستجابة للمشاكل الإقليمية.[2]

---

[1] Paul R Viotti And Mark V Kauppi, **International Relations Theory : Realism , Pluralism, Globalism And Beyond**, USA , Allyne And Bacon,1999,P 200.
[2] Steven L Lamy, Op.Cit ,P 213.

من أهم الإضافات التي جاءت بها الليبرالية الجديدة هو أن التعاون الجماعي يمكّن الأفراد و الدول من حلّ المشاكل على المستويين الداخلي و الدولي،و هذا نتيجة للعقلانية التي تبحث عن تحقيق المنفعة و المصلحة،و التكامل الدولي يأتي من أجل هذه المنفعة الذي من الممكن تحقيقه في النظام الدولي.غير أنها تتفّق مع الليبرالية الكلاسيكية في أهمية الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية،خاصة دور المؤسسات الدولية و الإقليمية.كما تلتقي الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة بتيارها الدفاعي في فكرة سعي الدول لتحقيق المكاسب المطلقة،و أن على المسؤولين في الدولة يحسبون جيدا التكلفة و الفائدة لأي سلوك يتخذونه في السياستين المحلية و الخارجية.و بالتالي فأن الدول تتصرف بعقلانية في استخدام الوسائل التي تحقق بها تلك المصلحة.و لكن الفرق بينهما هو أن "الواقعية الدفاعية" تؤكد على "تضخيم القوة قصير الأجل" short –term power maximizer بينما تؤكّد "اللبرالية الجديدة" على البحث عن الفائدة أو المصلحة بعيدة المدى long term utility.[1]

يصنّف ديفيد بالدوين الليبرالية الجديدة إلى 4 أقسام:الليبرالية **التجارية** التي تدعوا إلى حرية التجارة و الاقتصاد و ضرورة التعاون بين الدول لخدمة مصالحها المشتركة،و بالتالي فالسياسة الخارجية هي محصلة نشاطات اقتصادية و تجارية بالدرجة الأولى،والاتجاه الثاني هو الليبرالية **الجمهورية** التي تركّز على فكرة السلام الديموقراطي،و أن طبيعة النظام السياسي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية،فالدول التي تنطلق من المبادئ الديموقراطية لن تنتهج نزعة عدوانية أو تستخدم القوة اتجاه الوحدات الأخرى. الاتجاه الثالث هو الليبرالية **المؤسساتية** و التي أبرزت أهمية المؤسسات الاقتصادية و المالية الإقليمية و الدولية في تحقيق التكامل و التعاون الوظيفي بين الدول.[2] أما الاتجاه الأخير فهو الليبرالية **النفعية** حيث يرى الليبراليون النفعيون أن السياسة الخارجية من الوظائف الأساسية للدولة،و أولويات السياسة الخارجية لها مصادر نابعة من البيئة الداخلية،و تبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية،و بالتالي فهي تعتمد على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو أعلى bottom–up approaches.[3]

---

[1] Steven L Lamy, Op.Cit, P 187.
[2] Ibid, P 213.
[3] Volker Rittberger ,Op.Cit, P 21.

***الليبرالية المؤسساتية**

–ترى الليبرالية المؤسساتية أن النظام الدولي يجب أن يتوفر فيه شرطان،الأول يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون و التكامل،ثانيا أن يكون التغيير في درجة "المأسسة" institutionalization يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.[1] و بالإضافة إلى أفكار التعاون و التكامل التي جاء بها روبرت كيوهان Robert Keohane و جوزيف ناي Joseph Nye ، طرحت نظرية أخرى في إطار الليبرالية المؤسساتية هي نظرية "الاستقرار المهيمن" **Hegemonic stabillity theory**، حيث يقول كيوهان:"إنّ نظرية استقرار الهيمنة و كما طرحت في مجال الاقتصاد السياسي الدولي،تعرف الهيمنة على أساس رجحان الموارد المادية،و هناك أربعة أنواع من الموارد مهمة جدا،و القوة المهيمنة يجب أن تهيمن عليها و هي: المواد الخام،مصادر رأس المال،الأسواق،إنتاج الحاجات عالية القيمة.[2] و التغير في موارد القوة النسبية للدول الكبرى هي التي تحدد التغير في بنية و هيكلة النظام الدولي.و بالتالي فالقوة المهيمنة يجب أن تكون لها إستراتيجية قائمة على توفير السلع العامة العالمية World Public Goods كما أشار لها جوزيف ناي في عدة عناصر منها: الحفاظ على توازن القوى في المناطق الهامة، التنمية الاقتصادية، الحفاظ على قواعد المؤسسات الدولية،الترويج لاقتصاد دولي مفتوح،الحفاظ على المصالح الدولية المشتركة.[3]

بالتالي فهدف السياسات الخارجية للدول هو الهيمنة على موارد القوة،كالمواد الأولية و الطبيعية و رأس المال و الأسواق و توجيه الاقتصاد بما يخدم استحواذها تجاريا على الأسواق العالمية.

حسب ما رأيناه في المبحث الأول من هذا الفصل،فإنّ الدول تسعى لبسط نفوذها الاقتصادي على الأسواق في كل أنحاء العالم،من خلال فرص الاستثمار و العمالة و الشراكة،بالإضافة إلى سعيها للحصول على أهم الموارد الأولية و الطبيعية كما رأينا في حجم استيرادها للبترول و الفحم و غيرها من المواد التي تحتاجها لتنمية اقتصادها،و هذا ما سنحلّل به السلوك الخارجي للصين.

---

[1] Robert Keohane, **After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy** , New Jersey University Press,1984,P32.

[2] ibid.

[3] جوزيف س ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**،ترجمة محمد توفيق البجيرمي ،ط1 ، العبيكان للنشر،السعودية،2003، ،ص 261.

*** <u>الليبرالية النفعية</u>**

تركّز اللبرالية النفعية كباقي التيارات الليبرالية الجديدة، على مفهوم "لا وحدوية الدولة" non unitary،أي أن الدولة مكوّنة من مجموعة من المكوّنات و الفواعل،و بالتالي لكل دولة نموذج خاص في صنع سياستها الخارجية،ينطلق من البيئة الداخلية و ما تؤثر به على عملية صنع القرار.و تعتمد هذه النظرية على نموذج تقصي الأهداف،و الوصول إلى المنفعة القصوى،بالإضافة إلى افتراض أن الفواعل تهتم بالمنفعة الذاتية،و هذا يعود إلى النزعة الأنانية الطبيعية من أجل تحقيق المصلحة.و هذه المنفعة العقلانية تتجاوز ما طرحته التيارات الأخرى في الليبرالية الجديدة من تأمين البقاء إلى تعظيم المنفعة،و هذا الهدف لا يختلف مهما كانت الفواعل و طبيعتها.

تعتمد الليبرالية النفعية على منهج تحليلي من أسفل إلى أعلى Bottom-up Analyse، فالدولة هي نسق بنيوي متكامل تتفاعل فيه عدة مكونات منها الرسمية و منها غير الرسمية و تتمثل الفواعل الرسمية في المؤسسات السياسة و الإدارية،السلطات التنفيذية،التشريعية،القضائية و الجهاز البيروقراطي.أمّا الفواعل غير الرسمية فتشمل الأحزاب،النخب،منظمات المجتمع المدني،جماعات المصالح، رجال الاقتصاد،الشركات الاقتصادية و الاستثمارية.[1]

[1] Volker Rittberger, Op.Cit, P 22.

المطلب الثالث :النظرية البنائية

تعتبر النظرية البنائية من النظريات التي حاولت الإلمام بكل عناصر و متغيرات النظرية ،بغية تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة للعلاقات الدولية،فهناك من يصفها بالجسر الرابط Bridge Gap بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية،و النظريات ما بعد الوضعية التكوينية.و ترجع أصول النظرية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico،الذي يرى أن العالم التاريخي Historical World من صنع الإنسان.غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة،بسبب إخفاق نظريات الوضعية أو العقلانية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا.[1]

يعتبر نيكولاس آونيف Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989[2]،بالإضافة إلى مساهمات كل من بيتر هاتزنشتاين Peter Hagenstein،فريديريك كراتوشويل Frederick kartochwil،و ألكسندر واندت Alexandre Wendt الذي يعتبر أب البنائية،مشيرا إلى أنها منهج في العلاقات الدولية يقوم على ما يلي:[3]

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ Inter-subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- ✓ تتشكل هويات و مصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني،مجادلين بأن العقلانيين Ratinalists (النيوواقعيين و النيوليبيراليين) همّشوا دور الأفكار في السياسة الدولية،و الأفكار هنا تشير إلى صنف واسع يشمل كل أنواع المعتقدات،الإدراك و المعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن، و يعيدون إنشاءها في تفاعلاتهم أو ممارساتهم.[4] ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة

---

[1] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص 322.

[2] Alexander Wendt, **Social Theory Of International Politics**, Cambridge University Press,1999,P1.

[3] عبد الناصر جندلي،نفس المرجع،ص 323.

[4] Volker Rittberger, Op.Cit,P13.

كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة و الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية (كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع)، لأن الخطاب يعكس ويُشكلً في الوقت ذاته المعتقدات و المصالح، ويؤسس أيضا لسلوكات تحظى بالقبول، فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول. [1]كما تركز على عنصر الهوية Identity ،إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة،و تؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية(الدول) و تستجيب لمطالبها و لمؤسساتها.فهي تحاول إيجاد علاقة جدلية ترابطية بين بنى النظام الدولي و الممارسات و الوقائع الاجتماعية. [2]هذه العلاقات التفاعلية بين الوحدات و الخصائص البنيوية للنظام و مدى استقلالية كل منهما عن الآخر.[3] و عليه فالهوية تتأثر بكافة الظواهر و القضايا الدولية و هي قابلة للتغيير.

حسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية،من خلال التجربة الثقافية و التاريخية بالإضافة إلى عوامل المؤسسات،و هكذا فإن السلوكات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير و الهويات،حيث أن هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف و مصالح الأطراف،بتوجيهها لصانع القرار،و يعتبر القانون الدولي و المعاهدات الدولية و غيرها من الأعراف الدولية أحد أهم هذه المعايير.[4]

يحدث التغير البنيوي أو التغير الثقافي عندما تقوم الفواعل بإعادة تعريف لأنفسهم،فالتغيرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية و مكانة و دور الدولة،فالسياسة الخارجية التعاونية ستتطور ،و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق،و هذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية.[5]

ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له،خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية

---

[1] ستيفن والت،مرجع سابق.

[2] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص 325.

[3] Henning Boekle, Volker Rittberger, Wolfgang Wanger, **Norms And Foreign Policy**: **Constructivist Foreign Policy Theory** ,Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik Und Friedensforschung,N34a,1999,P

[4] ibid.

[5] جون بيليس و ستيف سميث،مرجع سابق،ص 375.

باعتناقه أفكارا جديدة" كالأمن المشترك." زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد لجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

من وجهة نظر البنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها .ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة،إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات ،و الكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض ،لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعا لذلك.[1]

و يوضّح الجدول التالي أهم الاختلافات الموجودة بين المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية:

جدول رقم 02: الميزات الأساسية لنظريات السياسة الخارجية

النظريات	دوافع الفواعل	المتغير المستقل	مركبات المتغير المستقل	المتغير التابع
الواقعية الجديدة	توجه هدفي	وضع القوة النسبية في النظام الدولي	موارد القوة و الاستقطاب في النظام الدولي	سياسات القوة:سياسة البحث عن الاستقلال و النفوذ
الليبرالية الجديدة	توجه هدفي	المصالح المجتمعية المهيمنة	بنية الشبكة السياسية الواردة	سياسة البحث عن المكاسب
البنائية	توجه الدور	الضوابط /المعايير المجتمعية الدولية و الداخلية	الاشتراك و خصوصية المعايير	سياسة توافق المعايير

Source : Volker Rittberger ,**Approaches To The Study Of Foreign Policy Derived From International Relations Theories** ,Tubinger Arbeitspapire Zur Internationalen Politik,Working Paper,N46,P 11.

[1] ستيفن والت،مرجع سابق.

المبحث الثالث:

المحددات الداخلية

للسياسة الخارجية الصينية

تعدّدت العوامل المحددة للسياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية منذ نشأتها في العام الأخير من عقد الأربعينات و حتى يومنا هذا ،بعض من هذه العوامل داخلي،كالنظام السياسي و الرغبة في تحقيق درجات عالية من التنمية الاقتصادية و البعض الآخر خارجي،كشكل النظام الدولي الذي توجد من خلاله الصين الشعبية و مصادر التهديد لأمنها و استقرارها.

سنحلّل السياسة الخارجية الصينية أولا بالإحاطة بمختلف المحددات التي تنطلق منها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،هذه العملية المعقّدة التي تتداخل فيها مجموعة من العوامل التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

تختلف هذه العوامل المتنوعة الداخلية و الخارجية من حيث وزن كل منها و قوته في التأثير في سياستها الخارجية.و إن جميع تلك العوامل ذات تأثير في خط سير السياسة الخارجية الصينية،إلا أن بعضها يكون في بعض الفترات،و نتيجة بعض الظروف و العوامل،أكثر تأثيرا من غيرها في توجه الصين الخارجي،هذا الأمر يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى إطار نظري،أو نموذج واحد لتفسير ماضي و حاضر و توقع مستقبل السلوك السياسي الصيني الخارجي،ذلك يعني أن السياسة الخارجية الصينية هي سياسة ديناميكية و مرنة و ليست جامدة غير قابلة للتغير،بل هناك درجة كبيرة من الاستمرارية فيها و درجة كبيرة من التغيير أيضا،و هذا هو حال السياسات الخارجية للدول الكبرى.[1]

[1] Thomas W .Roberson And David Shambaugh, **Chinese Foreign Policy : Theory And Practice**, Studies On Contemporary China, Oxford, Clarendon Press ,New York :Oxford University Press ;1994.

المطلب الأول:المحددات المادية البنيوية

1-العوامل الجغرافية و الديموغرافية

- العامل الجغرافي

برزت العديد من الدراسات التي تتناول دور الموقع الجغرافي في تحديد قوة الدولة و قدراتها الإستراتيجية،و كيفية تفاعلها مع القضايا الإقليمية و الدولية.و من بين هذه الأعمال نذكر نظرية مارشال ماكلوهان و نظرية هالفورد ماكيندر "قلب الأرض" **Heart Land** التي قسّم فيها العالم إلى ثلاث مناطق :منطقة القلب،منطقة الهلال الداخلي،ومنطقة الهلال الخارجي.و قد أطلق على المنطقة التي تتوسط البحر المتوسط اسم الجزيرة العالمية **World Island**،و أطلق على البحار المحيطة بها اسم المحيط العالمي،و داخل هذه الجزيرة العالمية توجد منطقة أسماها بمنطقة القلب أو "**منطقة الارتكاز** "**Pivot Area**" " التي تشمل جزءً كبيرا من أوراسيا،يحدها الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال الهيمالايا،و من الشرق الصين ومنشوريا أما من الغرب فيحدها نهر الفولكا .[1]

يتجّه أغلب الكتاب إلى اعتبار البيئة متغيرا يحتم أو يكيف السلوك السياسي،و يرى هؤلاء المنظرون أن التوزيع غير العادل للثروة أو المصادر و الاختلافات البيئية و المناخية تؤثر في قوة الدولة،إذ أن حجم مساحة الدولة يؤثر في كمية الموارد الطبيعية المتاحة.[2]

تحتل الصين موقعا محوريا على الخريطة الجيوسياسية لمنطقة آسيا الباسيفيك، وتعتبر ثالث أكبر الدول مساحة في العالم بعد روسيا وكندا 9.572.900كيلو متر مربع وهذه المساحة الكبيرة وإن كانت تسمح باحتواء العدد الهائل لسكان الصين ،و توفير موارد متعددة لإشباع حاجاتهم فإنها أيضا تحمل معها عدة قيود على استقرار الصين وقدرتها على التحرك خارج إقليمها.

فموقع الصين ومساحتها الكبيرة جعلاها محاطة من البر والبحر بعدد كبير من الدول(21 دولة)، وأدخلاها في عدة خلافات ونزاعات حدودية مع جيرانها،وقيّدا سياستها الخارجية التي أصبحت تتخذ من الاستقرار والسلم هدفا استراتيجيا لمواصلة نموها الاقتصادي.

---

[1] أحمد نافع الطميلي،**القوة العظمى المهيمنة على العالم من المنظور الجغرافي**،نقلا عن الموقع:
http://www.elaphblog.com، تاريخ التصفح 2012/11/15.

[2] جيمس دورتي،روبرت بلتسغراف، مرجع سابق،ص 44.

فنسبة % 70 من الحدود الصينية البرية،و % 66 من الحدود البحرية تشكل نقاط توتر محتملة مع الدول الأخرى. [1]

تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)،أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي،و بحر الصين الجنوبي،و بحر الصين الشرقي،و البحر الأصفر ،و مضيق فرموزا. [2]

يتبع الصين عدد هائل من الجزر يزيد عن 5400 جزيرة،و أكبر هذه الجزر جزيرة تايوان التي تصرّ الصين أنها جزء من الوطن الأم،و تصر أنها ستعود إليها كما عادت في عام 1997 جزيرة هونغ كونغ،و تبلغ مساحة جزيرة تايوان 36 ألف كيلومتر مربع.و ثاني أكبر جزيرة صينية هي جزيرة هاينان،و تبلغ مساحتها 34 ألف كيلومتر مربع.و يوجد حوالي 5000 جزيرة من هذه الجزر في بحر الصين،و 200 جزيرة منها في البحر الجنوبي،و هي تشكل مجموعات تسمى "تشونجشا" أي المجموعة المتوسطة،و "نانشا" أي المجموعة الجنوبية.[3]

جدول رقم03:نسبة توزيع مساحة الصين حسب الارتفاع عن سطح البحر

الارتفاع عن سطح البحر بالمتر	تحت 500	1000-500	2000-1000	5000-2000	فوق 5000
نسبة من مجمل مساحة الصين%	16	19	28	18	19

المصدر:شيوى غوانغ،**جغرافيا الصين**،ترجمة،محمد أبو جراد،ط1،دار النشر باللغات الأجنبية،بكين ،1987،ص10

توجد بالصين أعلى نقطة بالعالم و هي قمة إفرست و التي تسمى بـــ"سقف العالم"،على ارتفاع يبلغ 8850 مترا،أما النقطة الأكثر انخفاضا بالصين فهي تيربان Turpan بـــ – 154 مترا عن سطح البحر.[4]و توضح الخريطة التالية الموقع الجغرافي للصين:

---

[1] وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-2010**،ط1،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2000،ص235.

[2] الموسوعة العربية العالمية،ط2،ج 15،الرياض،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،1999،ص 265-ص 266.

[3] إبراهيم نافع،**الصين معجزة نهاية القرن العشرين**،ط1،مركز الأهرام للترجمة و النشر،القاهرة،1999،ص 11.

[4] Amanda Briney , **The Geography And Modern History Of China** ,In: http://geography.about.com

خريطة رقم 01:الموقع الجغرافي للصين

Source :chine zone économique, obtenu en parcourant :http://www.populationdata.net

➢ العامل المـــنـــاخي

يؤثر المناخ على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لاستغلال الموارد الطبيعية،و قد يؤدي ذلك إلى حد بعيد للتأثير على بناء النظام السياسي،و على قدرة هذا النظام عل مقاومة الضغوط التي يتعرض لها.[1]و تعتبر الصين من الدول التي تتميز بالتنوع المناخي فاتساع رقعتها الجغرافية (49 درجة من خطوط العرض من الشمال إلى الجنوب).فتنوّعها الطوبوغرافي،جعل مناخها يتراوح من مناخ جنوب المنطقة القطبية و حتى المنطقة الاستوائية،و هذان الاختلافان في المناخ يقسمهما نهر اليانجتسي.[2]و تنقسم الصين إلى ست مناطق مناخية هي:المنطقة الاستوائية والمنطقة المدارية والمنطقة شبه المدارية والمنطقة المعتدلة الدافئة والمنطقة المعتدلة والمنطقة المعتدلة الباردة.

---

[1] جيمس دورتي،روبرت بلتسغراف،مرجع سابق،ص44.

[2] جيني لي،**الصين:دليلك إلى المعاملات التجارية**،ترجمة شويكار زكي،ط1،مجموعة النيل العامة، القاهرة، 2001،ص 12.

- **المواد الأولية و الموارد الطبيعية**

تزخر الصين بأنواع مختلفة من المعادن و من المواد الأولية و الطبيعية، حيث يبلغ عدد المعادن التي تم تحديد احتياطي لها 158 معدن كالفحم مثلا، حيث تتوفر الصين على عدة مناجم للفحم الحجري، إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفحم،و يبلغ احتياطي الفحم حسب تقديرات سنة 2005 حوالي 331.76 مليار طن.أما بالنسبة النفط و الغاز: تحتل مراتب متقدمة على الصعيد العالمي، السادسة في إنتاج النفط، و السادسة عشر في إنتاج الغاز؛ يتركز أساسا في شمال الصين الشرقي.أما الطاقة الكهربائية فتحتل الصين المرتبة الثانية عالميا، يقدر إنتاجه ب 1640.5 كيلو واط في الساعة. بالإضافة إلى إنتاج الحديد و الرصاص الذي تحتل فيه المرتبة الثانية عالميا، و الأولى في إنتاج الزنك، إضافة إلى معادن أخرى ,مثل: الفوسفات، النحاس، القصدير، الزئبق.[1]

يسير الاقتصاد الصيني الذي بوتيرة متسارعة، فرغم توفّر المواد الأولية بشكل كبير في الصين إلاّ أنّها غير كافية،و حاجيات الصناعات الثقيلة و المتوسطة و المنشآت الفلاحية بحاجة إلى كميات أكبر من هذه المواد،لذا تعتبر الصين من أكبر مستوردي المواد الأولية في العالم.و تمثل حاجيات الصناعة فقط حوالي 71 % من إجمالي الطلب على الطاقة. و تسهم عائدات قطاع الصناعة بنحو 48 % من إجمالي الناتج القومي.[2]

كانت الصين عام 2006 أكبر مستورد للبترول في العالم، بالإضافة إلى الإنتاج الذي بلغ في نفس العام 183.68 مليون طن من البترول الخام بزيادة 17 % ، و استوردت 138.84 مليون طن و الباقي كان يشكل احتياطي.[3]

---

[1] Ignacio Ramonet, **Chine :Méga Puissance** ,Le Monde Diplomatique ,N° 605,Aout 2004,P110.

[2] محمد مصطفى، **الصين و خيار الطاقة البديلة**، السياسة الدولية، العدد 732،جويلية 2008،ص 89.

[3] يحي شراحيلي، **الاكتشافات البترولية في الصين لا تصل إلى مرحلة الاكتفاء من البترول الخارجي**، جريدة الرياض، نقلا عن الموقع:

http://www.alriyadh.com ،تاريخ التصفح 2012/11/20

- يعتبر البترول من أهم واردات الصين من العالم الخارجي، حيث حصلت الصين على حق التنقيب عن البترول في العديد من مناطق العالم كإفريقيا، الشرق الأوسط، روسيا ، شرق و جنوب شرق آسيا، شمال و جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.[1] لذا تعتبر الصين من أكبر مستوردي المواد الأولية في العالم حسب ما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم 06: استهلاك المواد الأولية في الصين بالنسبة للاستهلاك العالمي.

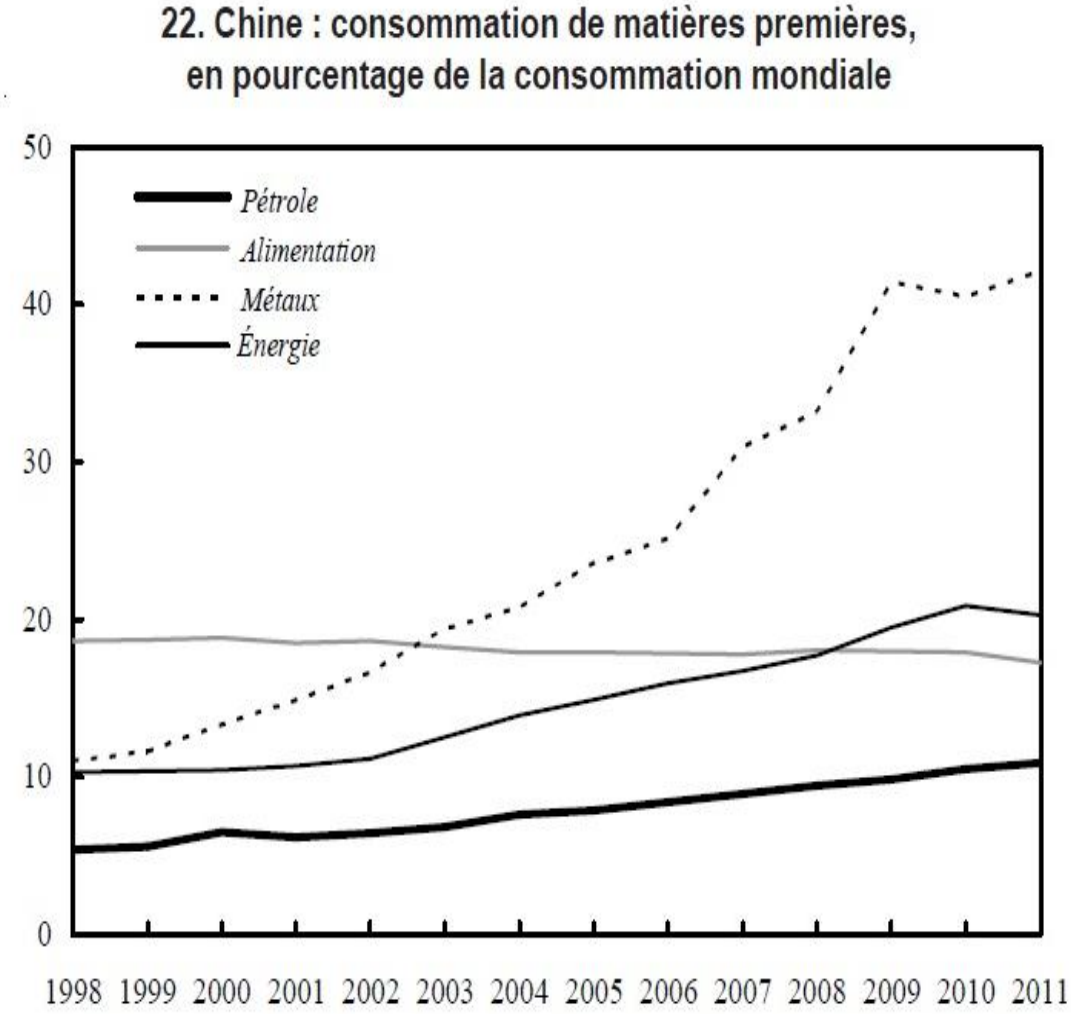

Source :Patrick Artus ,Jacques Mistral, **L'émergence De La Chine :Impact Economique Et Implications De Politique Economique** ,Direction De L'information Légale Et Administrative ,Paris,2011,P 27.

[1] محمد مصطفى، مرجع سابق،ص93.

- **العامل الديموغرافي**

فسّرت مجموعة من المقاربات أهمية و دور العامل الديموغرافي في إعطاء قوة للدولة و قدرة على التفاوض باعتباره أداة ردع في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. يقول دانيبل كولار Daniel Colard أن العامل الديموغرافي يلعب دورا مهما في السياسات الوطنية والسياسة العالمية عسكريا واقتصادياً وبيئياً واجتماعياً.[1]

فالدولة التي تتمتع بكثافة سكانية ضخمة تقوم بانتهاج سياسة خارجية تعتمد على ديمومة العلاقات التجارية فالعامل الديموغرافي أداة رئيسية لتقوية الدولة و تعزيز نفوذها داخليا و خارجيا.[2]

تملك الصين قوة ديموغرافية كبيرة ساعدتها في توفير كفاءات بشرية و طاقات كبيرة في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية،داخل أراضيها أو **الدياسبورا** الصينية المتواجدة في كل أنحاء العالم و التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية المحلية ومد نفوذها في الأسواق العالمية، فقرابة 75 في المائة من الاستثمارات الأجنبية في الصين مصدرها الصينيون الذين يعيشون بالخارج.* و هذا العدد الهائل لسكان الصين حوّلها إلى قوة اقتصادية عظيمة، إذ جعل منها أكبر سوق متكامل في العالم، وقوة عسكرية ضخمة العدد.كما أن الصين وظفت عدد سكانها الهائل، وربطته بالردع النووي، ويبرز ذلك في تصريح الوزير الأول الصيني في عهد ماوتسي تونغ Chou En-Lai تخسر الصين 500 مليون مواطن في حرب نووية مقابل أن تخسر الولايات المتحدة الأمريكية 30 مليون.[3]

و عليه فالتطور الديموغرافي الصيني بدأت قبل التطور الصناعي،و تزّسخت سياسة"الطفل الواحد" في المجتمع الصيني،و حاليا يوجد 120 ذكر مقابل 100 أنثى حسب إحصائيات الموالي الجدد في الصين.[4]

---

[1] عبد الحكيم سليمان وادى،**العامل الديموغرافي في العلاقات الدولية**،مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان،نقلا عن الموقع:
http://rachelcenter.ps/news.php تاريخ التصفح: 2012/11/18

[2] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،ط1،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر،2007، ص 80.

* **الدياسبورا** diaspora كلمة معناها الشتات أو الانتشار،و قد استخدمت من قبل في الحضارة اليونانية.

[3] Boniface Pascal, **Le Monde Contemporain: Grandes Lignes De Partage**, Paris: PUF, 2003, P 54

[4] Etienne Brintet , **La Puissance Chinoise Affaiblie Par Sa Démographie**, Obtenu En Parcourant : http://www.diploweb.com 02/03/2013.

بلغ عدد الصينيين وفقا لآخر تعداد للسكان سنة 2010 حوالي 1.339.724.852 باستثناء حساب عدد سكان تايوان،و يمكن باستعمال هذا العدد و معدل النمو السكاني الحصول على عدد تقريبي لعدد السكان لسنة 2012،فمعدّل النمو السكاني بلغ 0.56 % في الصين،و في تايوان 0.19%، أي أن عدد سكان الصين في 2012 حوالي 1.354.601.134 نسمة.[1]

يقطن خمسون بالمائة من عدد السكان بالمناطق الحضرية وحسب نفس الأرقام ستستوعب المناطق الحضرية سنة 2035 أكثر من سبعين بالمائة من تعداد سكان الصين ،وهذا الشكل يظهر نسب توزيع سكان الصين على المدن الكبرى الصينية:

شكل رقم 07: نسب توزيع عدد سكان الصين على المدن الكبرى

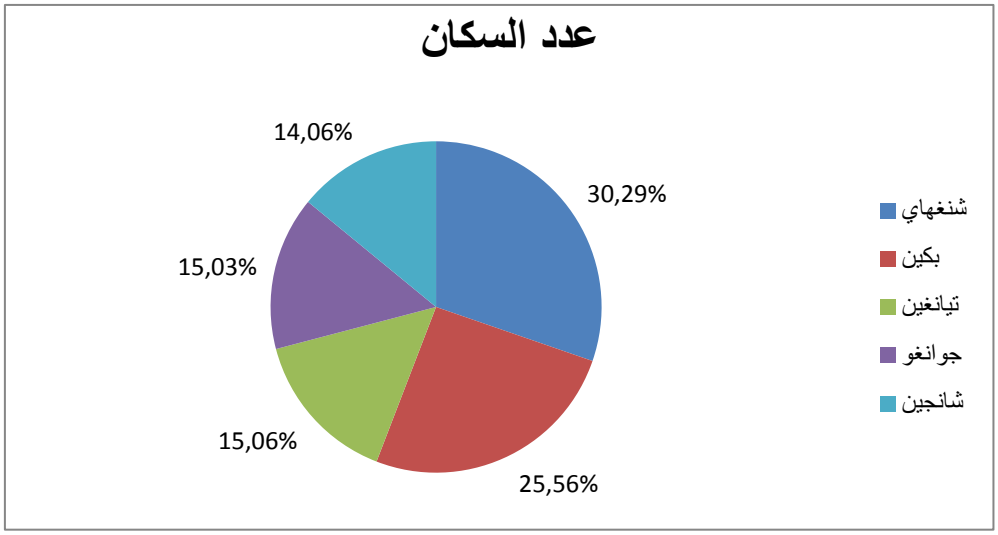

المصدر:من تصميم الباحث

و تشكّل قوميّة "هان" ذات المليار نسمة، حسب الإحصائيات الرسمية، أغلبية أبناء المجتمع الصيني، وهم يشكلون بالأرقام 92% من معدل السكان، فيما تشكل القوميات والأعراق الأخرى ما نسبته 8% من سكان الصين، لذا فإن ذكر الصين بات مرتبط بقومية الـ "هان"، بالرغم من وجود قوميات أخرى مثل الـ "هوي" والذين يعرفون بالمسلمين الصينيين، والتبتيون، وقوميات تركيّة مثل "الأيغور" و"التتار" و"القازاق" و"القرغيز" و"الأوزبك".[2]

---

[1] نزار خدري،**عدد سكان الصين**،نقلا عن الموقع:http://chinanewworld.blogspot.com تاريخ التصفح: 2012/11/18

[2] ـــــ، **الصين بلد تعدد الوجوه و القوميات**،القدس العربي،عدد06 أكتوبر 2013،نقلا عن الموقع: http://www.alquds.co.uk تاريخ التصفح 2012/11/10.

2-المحددات الاقتصادية

➢ الاقتصاد الصيني:مسار الإصلاحات الاقتصادية

قامت الصين منذ عام 1979 و تحت قيادة ماوتسي تونغ* بالتخلي عن مركزية التخطيط أو الاقتصاد الموجّه الذي كانت فيه الدولة تراقب الاقتصاد،و هذا لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي،و بدء مسيرة التحديث الصناعي.[1]

لم تتضّح هذه الإصلاحات إلا ابتداءً من أكتوبر 1984،حيث تم تبني نهج يجمع بين اقتصاد السوق و بين التخطيط المركزي الذي كانت تمارسه الدولة.و من أهم مظاهر هذه الإصلاحات كان تحرير الأسعار،لا مركزية التجارة الخارجية،و توسيع درجة استقلالية المنشآت،و كان الهدف منها هو تخطيط يتسّم بالليونة و يضمن التوازنات الإجمالية،و يستخدم وسائل تنظيم الاقتصاد كالقروض و الضرائب.و في عام 1978 ذكر مؤتمر الحزب الشيوعي في اجتماعه الثالث عشر مفهوما جديدا هو "مرحلة انطلاق الاشتراكية".لكن في عام 1988 جمّدت الحكومة الصينية الإصلاحات لمواجهة التضخّم،و بسقوط الاتحاد السوفياتي صارت شرعية الحكومة الصينية مرتبطة بازدهار الاقتصاد و تحسين مستوى المعيشة،و في عام 1992 و خلال المؤتمر الرابع عشر للحزب الوطني الشيوعي،تم تحديد هدف جديد و هو"اقتصاد السوق الاجتماعي".[2]

عُيّن شو رونجي رئيسا للوزراء عام 1999،وقدّم برنامجا إصلاحيا يتضمن تنفيذ ثلاثة إصلاحات هيكلية كبيرة دفعة واحدة و الانتهاء منها خلال ثلاث سنوات و هي: إصلاح الجهاز الحكومي والإداري،إصلاح شركات الدولة،إصلاح المصارف و أسواق المال.[3]

---

* ولد ماو في 26 ديسمبر 1893 في مقاطعة هيوفن،و دخل جامعة بكين في 1918 و هناك اعتنق الشيوعية، وفي يونيو 1921 أصبح واحداً من الإثني عشر الذين أسسوا الحزب الشيوعي في شنغهاي .وترقى فيه ببطء فكان زعيمه في 1937 .اعتقد ماو أن أنصار الحزب يجب أن يكونوا العمال في المدن، متفقاً مع كارل ماركس وفى 1925 تغير تفكيره بعد أن تغيرت ظروف الصين، واعتمد ماو على الفلاحين، موجهاً كل تركيزه إلى التنمية الزراعية. عمل ماو على تطوير مفهوم جديد للشيوعية سُمّي "بالماوية" وكان مزيج من شيوعية لينين وماركس .وعمل على التحالف مع الإتحاد السوفييتي ومن ثمّة الخروج إلى الجموع الصينية بالثورة الثقافية.

[1] Wayne M.Morrisson, **China's Economic Conditions**, Congressional Research Service, December 11, 2009,P05.

[2] فرانسواز لوموان،**الاقتصاد الصيني**،ترجمة:صباح ممدوح كعدان،ط1،سلسلة آفاق ثقافية 82،الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق،2010،ص 13.

[3] كونارد زايتس،**الصين:عودة قوة عالمية**،ترجمة سامي شمعون،سلسلة دراسات مترجمة 15،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2003،ص 459.

- يوضّح الجدول التالي كيفية توزيع الإنتاج و الاستخدام و كيف تحوّل الاقتصاد الصيني من مسار الإنتاج الزراعي إلى القطاع الصناعي إثر الإصلاحات الاقتصادية.

جدول رقم 04: بنية الاستخدام والإنتاج (%)

	استخدام		ناتج محلي إجمالي	
	1952	1978	1952	1978
زراعة	84	71	50	28
صناعة وبناء	7	17	21	48
خدمات	9	12	29	24
المجموع	100	100	100	100

المصدر: فرانسواز لوموان،**الاقتصاد الصيني**،ترجمة:صباح ممدوح كعدان،ط1،سلسلة آفاق ثقافية 82،الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق،ص13.

صارت الصين في 11 ديسمبر 2001 العضو رقم 143 في منظمة التجارة العالمية* و بهذا بدأت الصين مرحلة جديدة في عملية الإصلاح و إعادة الهيكلة لمؤسساتها الاقتصادية.[1] إلى جانب انفتاحها انفتاحا أوسع على السوق العالمية،و شكّل هذا الانفتاح وسيلة بيد القادة الصينيين للحفاظ على ديناميكية الإصلاحات.[2]

تميّزت تلك الفترة بنسبة نمو مرتفعة،و ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة حققت زيادة في معدّل الدخل الفردي بلغت تسعة أضعاف أي 1700 دولار أمريكي عام 2005،و من خلال هذا النمو الاقتصادي الاستثنائي،تقلص عدد الذين يعانون من الفقر في الصين من 280 مليون نسمة عام 1978 إلى 140 مليونا عام 2004.[3]

* تأسست منظمة التجارة العالمية عام 1995، فطرحت الصين استعادة مكانتها كدولة موقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركيةGAAT عام 1986، و خلال الفترة من 1995 إلى 2001 عقدت أربعة اجتماعات، تمت فيها مفاوضات متعددة الأطراف حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، لكن و.م.أ رفضت بحجة أن الصين دولة نامية و تحتاج إلى إصلاح منظومتها الاقتصادية،فعملت الصين على تحقيق تلك الشروط بإصلاحات كبيرة.

[1] Raviprasad Narayanan**, Foreign Economic Policy Making In China**, Strategic Analysis, Vol 29,N° 03,Jul Sept 2005,P 460.

[2] فرانسواز لوموان،مرجع سابق،ص 13.

[3] كريس ألدن،**الصين في إفريقيا:شريك أم منافس**،ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث "كلمة"،2009،ص 22.

تطوّرت إستراتيجية الصين في تحديث اقتصادها خلال مراحل مختلفة،تميّزت كل مرحلة بالتركيز على قطاع معيّن،و تقسيم الإنتاج على مناطق محددة،لكل منطقة طابع إنتاجي خاص بها، محاولة في ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي،و دمج النظامين الاشتراكي و اقتصاد السوق للوصول إلى مستويات نمو مرتفعة. ويبيّن الجدول التالي إستراتيجية السير على ساقين خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية كما يلي:

جدول رقم 05:إستراتيجية السير على ساقين في الصين

الفترة 1950-1978		**الفترة 1978-1989**	**فترة التسعينات**
في المدينة:سياسات التصنيع: -صناعات خفيفة صناعات ثقيلة	في الريف:السياسات الزراعية: -سياسة الاكتفاء الذاتي من الحبوب Grain Policy * -سياسة التصنيع الريفي	-قطاع اقتصاد السوق الخاضع للضبط -القطاع المخطط الخاضع للأوامر الإدارية	-استمرار سيطرة الدولة على أهم قطاعات الاقتصاد -تحديث و تطوير الاقتصاد الوطني -الاندماج التدريجي في بنية الاقتصاد العالمي -المناطق الاقتصادية الخاصة في المناطق الساحلية -مختبرات تجريبية معزولة عن الاقتصاد الأساسي

المصدر: محمود عبد الفضيل،**العرب و التجربة الآسيوية:الدروس المستفادة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000،ص 118.

* لمزيد من المعلومات أنظر:

Can Liu, Bin Wu, **Grain For Green Programme In China**: Policy Making And Implementation, Briefing Series, Issue 60, The University Of Nottingham, April 2010.

–لم تعد قوة الصين المتنامية مقصورة على السلع رخيصة الثمن، و الصناعات منخفضة التقنية، بل أصبحت الآن بفضل مجموعة من الخصائص الثقافية و النظام التعليمي، قادرة على تخريج نخبة من العلماء و المهندسين على مستوى عالمي في مجالات الفيزياء و الالكترونيات و التكنولوجيا الحيوية. إن لدى الصين حاليا ما لا يقل عن 350 ألف مهندس متخصص في تكنولوجيا المعلومات، يحصل كل واحد منهم على 105 دولار شهريا في المتوسط، بينما يصل دخل المهندس الأمريكي أكثر من ذلك بحوالي واحد و عشرين ضعفا، مما يضطر الشركات الأجنبية إلى إنجاز أكثر الأعمال تعقيدا و مهارة في الصين.[1]

توفّر جاذبية السوق المحلية الصينية لها قدرة تنافسية هائلة، كما أنه يمكنها من الحصول على عدة تنازلات كالحصول على التكنولوجيا كشرط لدخول الاستثمارات الأجنبية.[2]

تركّز الحكومة الصينية حاليا جهودها لتحسين ما يلي:

- ✓ مواكبة اقتصاد السوق الاشتراكية،و تغيير الأفكار القديمة و رفع مستوى وضع السياسات المهمة و مستوى الإدارة.
- ✓ رفع روح المنافسة،و تطوير إدارة التجارة الخارجية بتعديل وسائل نظام الرسوم الجمركية ونظام صرف العملة الصينية، وأسعار الفائدة وغيرها من الأساليب الاقتصادية والقانونية، وتعجيل اندماج التجارة الصينية مع الاقتصاد العالمي.
- ✓ تحقيق الارتباط الوثيق بين التجارة و الصناعة و الزراعة و التكنولوجيا و المصارف،و الإسراع بالتقدم التكنولوجي،و رفع جودة المنتجات المصدرة إلى الخارج.[3]

–مرّت عملية خصخصة الاقتصاد الصيني عبر عدة مراحل،اتسّمت بإدخال إصلاحات عميقة على طبيعة و أهداف المؤسسات العامة،ففي عام 2004 شكّلت "هيئة إدارة و مراقبة أصول الدولة"،مهمتها ممارسة حقوق الدولة المالكة على أكبر منشآت القطاع العام،و قررت عدة توجهات إستراتيجية بصدد الدمج و التملك و الاستثمار في الخارج.

---

[1] دانييل بورشتاين،أرنيه دي كيزا،**التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد و العشرين**،ترجمة شوقي جلال،سلسلة عالم المعرفة،عدد 271،ط1،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،1997،ص 116.

[2] شينكار أوديد،**العصر الصيني:الاقتصاد الصيني الناهض و تأثيره على الاقتصاد العالمي و توازن القوى**،ترجمة سعيد الحسينية،ط1،الدار العربية للعلوم،بيروت،2005،ص 56.

[3] إبراهيم نافع، مرجع سابق،ص 54.

يوضّح الجدول التالي كيف تقلّص عدد العاملين بالقطاع العام:

جدول رقم 06: تقلص العاملين بالقطاع العام في الصين

	1978	1995	2004
1-عدد المستخدمين في منشآت الدولة	75	113	67
-بالملايين			
-نسبتهم إلى مجمل عدد عمال المدن	78	60	25
2-عدد المستخدمين في المنشآت الصناعية	25	40	10
-بالملايين			
-نسبتهم من مجمل عدد العمال العاملين بالصناعة في المدن	80	66	32

المصدر: فرانسواز لوموان،**الاقتصاد الصيني**،ترجمة:صباح ممدوح كعدان،ط1،سلسلة آفاق ثقافية 82،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،ص 17.

يمارس القطاع الخاص دوراً مسيطراً في النشاط الاقتصادي الصيني،فقد أنتج نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003- 2004، وأسهم بما يزيد عن نصف إنتاج الخدمات، وبثلاثة أرباع النشاط التجاري والتعميري. ويلعب دوراً مهيمناً في الصناعة (60% من الإنتاج)، فإنتاج المنشآت ذات الأغلبية الأجنبية يمثل ثلث ما ينتجه القطاع الخاص.[1]

تعدى الناتج المحلي الخام الصيني الناتج المحلي في فرنسا عام 2005،و بريطانيا عام 2006،و ألمانيا في 2007،و اليابان في 2009،و بهذا صار الاقتصاد الصيني ثاني اقتصاد في العالم قريبا من الناتج الخام للولايات المتحدة الأمريكية المقدّر بـــ 9800 مليار دولار،مقابل 15.000 مليار دولار.و في حال تواصل نسبة النمو في التزايد (+8% منذ ثلاثين سنة)،و عدم حدوث اختلالات في بنية الاقتصاد الصيني،فستصبح الصين أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام 2030 متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] فرانسواز لوموان،مرجع سابق،ص 18

[2] Gilles Troude, **La Politique Etrangère De La Chine En Asie :**Vers Un Axe Pékin-New Delhi-Moscou Ou Un Axe Pékin-Tokyo, Géostratégique N°33,4eme Trimestre,2011,P66

- **الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية**

يعتبر الاستثمار المباشر أهم مصادر نمو الاقتصاد الصيني، فمنذ تطبيق سياسات الإصلاح و الانفتاح في الصين بدأ الاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات مرتفعة و بسرعة كبيرة،و قد أدى ذلك إلى استقطاب اهتمام الشركات الأجنبية.[1] و كان للمناطق الاقتصادية التي أقامتها الصين في الأقاليم الساحلية أيضا أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحفيزه على المشاركة في ملكية المشاريع داخل الحدود الصينية،و توجيه ناتج المشاريع المقامة في هذه المناطق للصادرات و الأسواق المحلية،فحقق بذلك الناتج المحلي الإجمالي قفزات هائلة في النمو الاقتصادي.[2] و في عام 2004 تجاوز الناتج الإجمالي المحلي الخام للصين 1650 بليون دولار،أي بزيادة 9.5 % عن عام 2003،و صارت الصين بذلك سادس أكبر اقتصاد في العالم،و ثالث أكبر دولة تجارية في العالم،إذ ارتفعت تجارتها الخارجية بنسبة 35.7 % ،أي أكثر من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت 1100 بليون دولار،كما بلغ نصيب الصين من النمو الاقتصادي العالمي 20% في نفس العام.[3]

جدول رقم 07: تحول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الكبرى من 2000-2002/مليون دولار

	2000	2001	2002	نسبة الاستثمار الأجنبي عام 2002
الصين	408	468	527	%8.1
الولايات المتحدة الأميركية	3140	1440	300	%4.6
بريطانيا	1304	620	380	%3.8
ألمانيا	2031	339	380	%5.8
فرنسا	433	552	515	%7.9
اليابان	83	62	93	%1.4

المصدر: هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز1991-2006**،مذكرة مكملة للحصول على رسالة ماجستير،جامعة الملك سعود،السعودية،2008،ص67.

[1] هشام بن عبد العزيز العمار،**مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز1991-2006**،مذكرة مكملة للحصول على رسالة ماجستير،جامعة الملك سعود،السعودية،2008،ص63.

[2] هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية:الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد،2002،ص 319.

[3] أنور عبد المالك، **نهضة الصين:الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب**، السياسة الدولية،عدد 161،مركز الأهرام للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،2005،ص59.

- صارت أكثر الصين اندماجا في الاقتصاد العالمي بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ،و أصبح نمط الاقتصاد الصيني يعتمد على التجارة الخارجية،ففي تقرير للجنة مستقلة للتجارة الدولية، أوضحت أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية ستدعم الناتج الاقتصادي الصيني بما يصل إلى 4%، كما ستزيد الصادرات الصينية بنسبة 14% بينما ستقفز الواردات بنسبة 14%. في حين أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الأمريكي لن يحصل إلا على دعم ضئيل سينجم عن تخفيض التعرفة الجمركية الصينية ودعم الصادرات الأمريكية إلى الصين بنحو 27 مليار دولار أو 10%،إلا أن الواردات من الصين سترتفع قرابة 44 مليار دولار أو نحو7%. [1] يوضّح الجدول التالي كيف تطوّرت مساهمة الصين في التجارة الدولية بعد الإصلاحات التي قامت بها في مجال النظام الضريبي و التجارة الخارجية:

جدول رقم08:مساهمة الصين في التجارة العالمية 1992-2002(مليار دولار)

السنة	مقدار إسهام الصين في التجارة العالمية
1992	163
1997	325
1999	360
2000	474
2002	620

المصدر:أحمد عبد الأمير الأنباري،**دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية**،شبكة النبأ المعلوماتية،نقلا عن الموقع: http://annabaa.org- تاريخ التصفح 2012/12/13

- لكي ينتقل الاقتصاد الصيني من المستوى الأفقي(الداخلي) إلى المستوى العمودي(الخارجي) يجب على القيادة الصينية أن توّفق بين المستويين عن طريق ثلاث خطوات يجب تطبيقها هي:

[1] عبد الرحمن تيشوري، **انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية**، الحوار المتمدّن،العدد 1332 ليوم 2005/09/29،نقلا عن الموقع:
http://www.ahewar.org تاريخ التصفح:2013/02/18.

- الأهمية المتزايدة للمصالح المحلية لدى الحكومة المركزية.
- تغيير دور المؤسسات المشاركة في صنع السياسة الاقتصادية.
- تغيير مهام الدولة في توجيه الاقتصاد.[1]

– أوضحت بعض التقارير بأنّ إجمالي الواردات والصادرات الصينية لفترة (جانفي – ماي) 2011 بلغ 1401.79 مليار دولار أمريكي بزيادة 27.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي،ومنها بلغ حجم الصادرات 712.38 مليار دولار أمريكي بزيادة 25.5%, وحجم الواردات 689.41 مليار دولار أمريكي.[2]

تسعى الصين إلى زيادة حجم تجارتها الخارجية إلى قرابة 4.8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2015.و تخطط لتحقيق نمو بنسبة 10% سنويا،في الفترة ما بين 2011 و 2015،وتهدف بهذا إلى المحافظة على التصدير والاستيراد مع الأسواق التقليدية بما فيها أوروبا والولايات المتحدة واليابان بالإضافة إلى تحقيق نمو سريع مع الكيانات الاقتصادية الناشئة والدول النامية.[3]

شكل رقم08: نسبة مساهمة الصين في التجارة العالمية لعام 2010

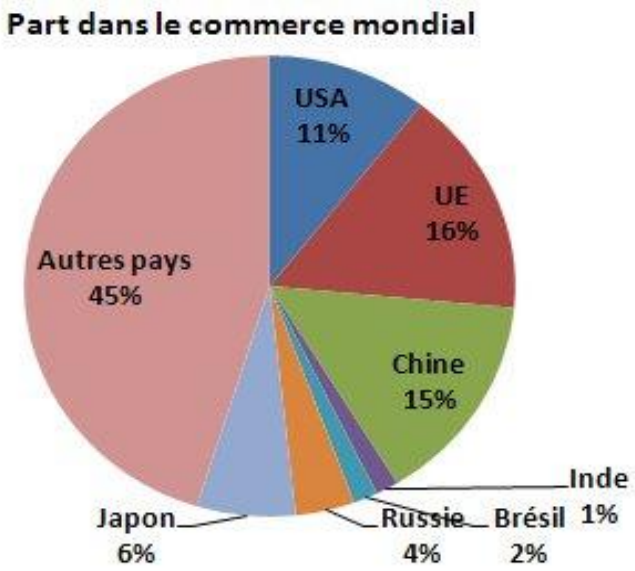

Source : http://resultat-exploitations.blogs

---

[1] Raviprasad Narayanan, Op.Cit, P 453.

[2] ـــــ.ـــــ، **التجارة الخارجية للصين في تزايد مستمر**،صحيفة الشعب اليومية،عدد 2011/06/29،نقلا عن الموقع:http://arabic.people.com تاريخ التصفح: 2013/02/23.

[3] ـــــ.ـــــ ،**حجم التجارة الخارجية الصينية**،صحيفة الشعب اليومية،عدد 2012/04/27، نقلا عن الموقع: http://arabic.people.com تاريخ التصفح:2013/02/25.

3-المحددات العسكرية و التكنولوجية

تمتلك الصين قوة عسكرية كبيرة استطاعت من خلالها أن تكون إحدى اكبر الدول على المستوى الدولي،و تتوزّع بنية القوات المسلّحة على قسمين رئيسيين:القوات التقليدية التي تشمل القوات البريّة و البحرية و الدفاع الجوي،و القوات الإستراتيجية التي تشمل الصواريخ البالستية ذات القدرات النووية و البرنامج النووي العسكري و أبحاث الفضاء. و تختلف التقديرات الدولية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني،فالصين من الدول التي لا تكشف الأرقام الحقيقية لمنشآتها العسكرية و النووية،و أكّدت تقارير أمريكية أن الصين ستقترب من القدرة العسكرية الأمريكية خلال العقدين القادمين،نتيجة للتطور الهائل الذي تشهده صناعاتها الحربية و أيضًا النمو الاقتصادي السريع.و قال تقرير صيني أن الصين تخطط لاستثمار 120 بليون دولار أمريكي في مشاريع الطاقة النووية إلى غاية 2020.[1]

يقول خبير سابق في وزارة الدفاع الأميركية"البنتاغون" أنّ الصين تملك ما لا يقل عن 3 آلاف صاروخ ولوازمها النووية مخبأة في شبكة من الأنفاق تحت الأرضية يبلغ طولها الإجمالي نحو 4 آلاف و800 كيلومتر ويقع معظمها في إقليم سيشوان.و عرفت الصين بأنّها الأكثر تحفظا على سرية برنامجها العسكري من بين القوى الخمس الكبرى التي تؤلّف أطراف اتفاقية حظر السلاح النووي.[2]

- يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش بالعالم،و تم إنشائه في 1 أوت 1927،كحليف عسكري للحزب الشيوعي الصيني،و سمّي بالجيش الأحمر إلى غاية عام 1946،حيث صار يطلق عليه "جيش التحرير الشعبي. و يصل عدد القوات إلى 2.25 مليون جندي أو حوالي 70% من القوى العاملة لدى جيش التحرير الشعبي. وتقسم القوات البرية على سبع مناطق عسكرية وهي : شين يانغ، بكين، لانزهو، جينان، نان جينغ، غوان زو وتشينغ دو.

---

[1] _____._____,**nuclear power in china** ,world nuclear association,30/04/2013,in: http://www.world-nuclear.org/,25/02/2013.

[2] صلاح أحمد،**ترسانة الصين النووية أكبر من التقديرات السابقة**،جريدة إيلاف الالكترونية،لندن،عدد 1 ديسمبر 2011،ص07.

تعتبر القوات البرية المكوّن الرئيسي للجيش الصيني،الذي يتكوّن من 18 جيشا،و كل جيش يحتوي على أكثر من 60 ألف جندي.و تختلف التجهيزات تبعًا لجغرافية المنطقة التي يكون فيها(من مدرعات ووحدات الدعم المدفعي و أولية مقاتلة).أما بالنسبة لتعداد القوة البحرية الصينية فقد وصل إلى 250 ألف جندي موزعين على ثلاثة أساطيل، الأسطول الشمالي و أسطول البحر الشرقي،و أسطول البحر الجنوبي،إلى جانب تشكيلات أخرى هي سلاح الغواصات التقليدية،سلاح الطيران البحري العامل في إطار قيادة القوى الجوية ووحدات الدفاع الساحلي.و تمتلك الصين في الوقت الراهن أكبر قوة غوّاصات في آسيا و تتألف من حوالي 10 غواصات نووية و ستين غواصة تسير بوقود الديازل،إلى جانب 13 مدمّرة مزوّدة بصواريخ مضادة للسفن.[1]

تشكّل الصواريخ البالستية قصيرة المدى SRBM الجزء الأكبر من الترسانة الصاروخية الصينية،و هناك مجموعة من الصواريخ التي تملكها الصين مثل صواريخ DF-15،SCC-6 و DF-CSS-7،11 و التي نصّبتها في المنطقة العسكرية نانجينغ NANJING قبالة تايوان،و يقدّر عددها من 650 إلى 730 صاروخا. أما الصواريخ متوسطة المدى فالهدف منها هو تأمين الوجود الصيني في آسيا و خاصة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا و الذي يضمّ أكبر قوتين نوويتين هما الهند و باكستان،مثل صاروخ CSS-2 الذي يعمل بالوقود السائل،و قادر على إيصال رأس نووي إلى مسافة 2800 كلم.بالإضافة إلى الصواريخ بعيدة المدى العابرة للقارات DF5،CSS-4 و الذي يتعدى مداه 13000 كلم.[2]

-صارت الصواريخ بعيدة المدى العابرة للقارات تشكّل تهديدا حقيقيا للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي واجهت تنامي القدرة النووية الصينية بالعديد من العقوبات التي فرضتها على الشركات الصينية التي نقلت تكنولوجيا الصواريخ إلى كل من باكستان،إيران و كوريا الشمالية.

فلدى الصين الآن 3 أنواع من الصواريخ العابرة للقارات قادرة على ضرب الولايات المتحدة و روسيا و معظم دول العالم انطلاقا من البرّ الصيني.

---

[1] ملفات المعرفة، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث الإستراتيجية،نقلا عن الموقع:
http://www.aljazeera.net تاريخ التصفح:2013/02/27

[2] **PLA Ballistic Missiles**, Technical report, APA, August 2010,updated April 2012.

صنفان من هذه الصواريخ يعملان بالوقود السائل* و هما CSS class 2&4،و صنف آخر يعمل بالوقود الجاف DF5 بمدى يصل إلى 12 ألف كلم.[1]

قامت الصين لحدّ الآن بإجراء 44 تفجيرا نوويا،و تعمل جاهدة من أجل تطوير نظم إيصال « Delivery Systems »،قادرة على حمل رؤوس نووية،خاصة الصواريخ البالستية العابرة للقارات ICBM.[2] و يوضّح الشكل التالي مدى الصواريخ البالستية التي تملكها الصين،و التي تستطيع أن تصل إلى كل قارات العالم و تهديد القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية:

خريطة رقم02:مدى الصواريخ الصينية المتوسطة و العابرة للقارات

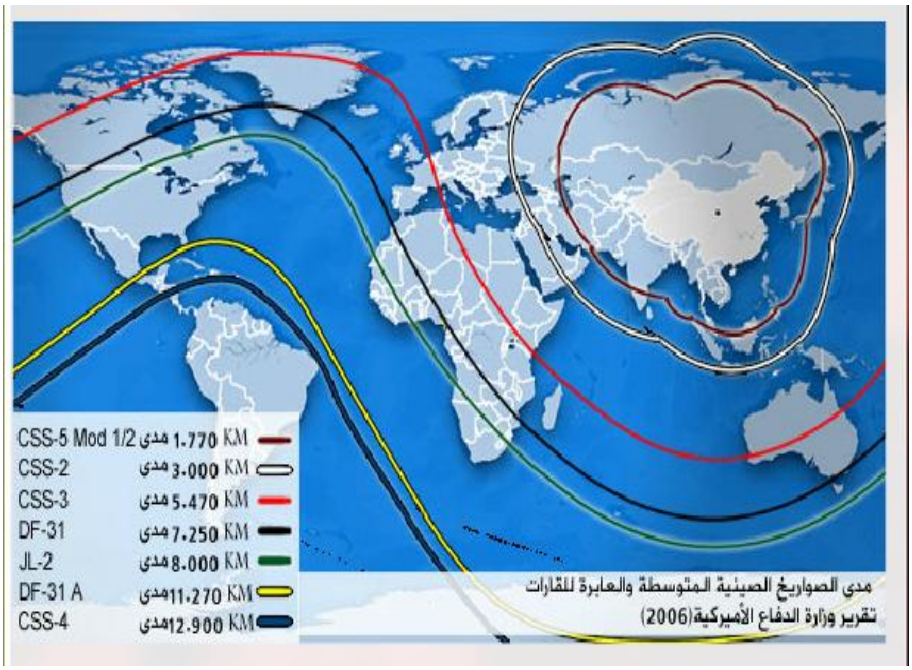

المصدر:ملفات المعرفة،مركز الجزيرة للدراسات و البحوث الإستراتيجية،نقلا عن الموقع:

http://www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2013/02/27.

* الصاروخ ذو الوقود الجاف هو نوع من الصواريخ مزود بالوقود الصلب المكون من مادة مؤكسد ومادة مختزلة . بعكس الصاروخ ذو الوقود السائل ،والذي يحتوي على خزانات منفصلة لتلك المواد ويتم ضخها سويا في غرفة الاحتراق عند الإقلاع وأثناء الطيران . كما توجد صواريخ تعمل بالوقودين الجاف والسائل. وأول صواريخ تعمل بالوقود الصلب كانت تستعمل البارود حيث استعمله الصينيون والعرب في حروبهم في القرن الثالث عشر.

[1] Dominic Descisciolo, **China's Space Development And Nuclear Strategy**, In Tyle J Goldstein, Fditor, With Andrew S Erickson, China's Nuclear Force Modernization,2005,P57.

[2] عبد العزيز حمدي عبد العزيز،**قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا**،السياسة الدولية،عدد 145، جويلية 2001،ص 78.

– استخدمت الصين قدراتها التكنولوجية من أجل تطوير صناعتها العسكرية و النووية،و تعتبر الصين حاليا المصدّر الأول عالميا لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال TIC،فمنذ عام 2000 تسارعت وتيرة تصدير التكنولوجيا الصينية،بل تجاوزت حتى الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- بلغ حجم الصادرات الصينية من المنتجات العالية والجديدة في التكنولوجيا عام2003 حوالي 110.3 مليار دولار أميركي بزيادة 4.5 ضعف عن العام 1998 , في حين ارتفع نصيبها في إجمالي الصادرات الصينية من 11 %عام 1998 إلى 25 %خلال 2004, مما يرمز إلى تشكيل هيكلية جديدة لصادرات التجارة الخارجية تتمثل في أن " تدفع المنتجات العالية والجديدة التكنولوجيا نمو المنتجات الميكانيكية والالكترونية , وتحفز المنتجات الميكانيكية والالكترونية تنامي الصادرات.[2]

شكل رقم 09: أهم الدول المصدرة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العالم

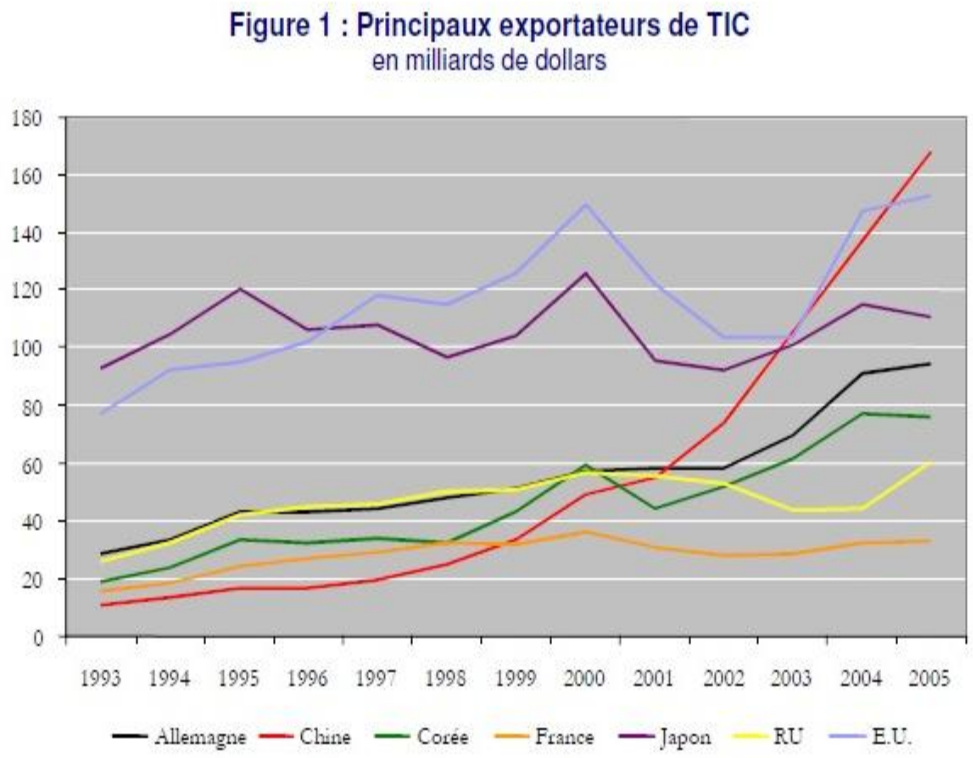

Source : Frédérique SACHWALD, **La Chine: Puissance Technologique Emergente** -Etude-.Paris: Ifri, 2007, P 04

[1] Frédérique Sachwald, **La Chine: Puissance Technologique Emergente** -Etude-Paris: Ifri, 2007, P 01

[2] صحيفة الشعب اليومية،عدد 2004/04/21،نقلا عن الموقع: http://arabic.peopledaily.com. تاريخ التصفح:2013/02/27.

المطلب الثاني:المحددات المعنوية

1-المحددات القيادية(السلطات-الأحزاب-صنع القرار)

اقترح صن يات سين sun yat-sin، بعد انهيار آخر إمبراطورية في الصين أسرة كينغ Qing عام 1911 فترة ثلاث سنوات من الحكم العسكري المؤقت،تعقبها فترة ست سنوات من "الوصاية السياسية" لتوجيه انتقال البلاد إلى جمهورية دستورية كاملة،و في عام 1940 عرض ماوتسي تونغ ما أسماه بـــــ "الديموقراطية الجديدة"،تضمن فيه قيادة الحزب الشيوعي "الدكتاتورية الديموقراطية" للمجموعات الثورية على الطبقات المعادية.[1]

تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949،و حاولت السلطة فيها منذ البداية تحقيق التماسك السياسي،و أحكمت الشيوعية قبضتها السياسية و العسكرية على البلاد،و مع قيام الثورة الثقافية الكبرى(1961-1965) أكد ماو على العقيدة الماركسية اللينينية في مواجهة الاتجاهات الرجعية،و شهدت الساحة السياسية على اثر ذلك خلافات و صراعات إيديولوجية بين المؤيدين و المعارضين للاتحاد السوفياتي.[2]مع وفاة ماو عام 1976 شهدت الساحة صراعا على السلطة أسفر عن انتصار الجناح المعتدل البراغماتي داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي*،على الجناح الراديكالي،و تولّى دينج شياو بينج الذي أرسى ابتداء من عام 1978 أسسا جديدة للسياسات الصينية فبمقتضى سياسة الإصلاح و الانفتاح التي أطلقها تم إخضاع المفاهيم الثورية و مناهضة الامبريالية التي ترتكز إليها السياسة الخارجية الصينية لتكون في خدمة عملية التنمية الاقتصادية التي جعلت منها مهمة ذات أولوية قصوى،فكان أن علقت بكين دعمها للحركات الشيوعية في جميع أنحاء العالم،و لم يعد لتعاملاتها الدبلوماسية أي طابع إيديولوجي.[3]

---

[1] جون ثورنتون،**الصين المتغيرة:احتمالات الديموقراطية في الداخل و الدبلوماسية الجديدة اتجاه الدول المارقة**،سلسلة دراسات عالمية،العدد 78،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2009،ص09.

[2] نجلاء الرفاعي بيومي،**العلاقة بين الديموقراطية و التنمية في آسيا**، في محمد السيد سليم،نيفين عبد المنعم مسعد ،مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة،1997،ص 142.

* تأسس الحزب الشيوعي الصيني في 1جويلية 1921 من الطبقة العاملة الصينية،و قد ازداد أعضاء الحزب من 70 عضوا عام 1921 إلى 50 مليون عضوا عام 1991،الهيئة القيادية العليا للحزب هي المؤتمر الوطني و اللجنة المركزية التي يتم انتخابها من قبله،و يعقد المؤتمر الوطني للحزب كل عام بإشراف اللجنة المركزية.

[3] ستيفاني كلين وألبراندت واندروسمول،**دبلوماسية الدكتاتورية الجديدة**:هل تتخلى الصين عن الدول المارقة، سلسلة دراسات عالمية،العدد78،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2009،ص34.

من بين تلك الإصلاحات التي قادت الصين إلى تغيير و تطور سياسي نذكر ما يلي:[1]

- ✓ تعديل الدستور:و إعادة تعريف محتوى و دور الإيديولوجية الرسمية للصين من أجل خلق أساس جديد للسلطة.فقد شهدت الصين صياغة أربعة دساتير منذ تأسيسها و هي دستور 1954،و دستور 1975،و دستور 1978،و الدستور الحالي الذي بدأ العمل به في ديسمبر 1982.ثم أدخلت عليه تعديلات في 12 أفريل 1988،و يشمل هذا الدستور 138 مادة،و يحتوي باستثناء المقدمة على 4 أبواب هي الأحكام العامة،الحقوق و الواجبات الأساسية للمواطنين،تركيب الدولة،العلم،الوطن،و العاصمة.*
- ✓ إتاحة الفرصة لتجنيد عناصر شابة في النظام،و هذه العناصر تمثل قوى ليبرالية في مواجهة الجيل القديم من القادة،و تتسم بالتسامح الإيديولوجي و السعي لإيجاد آلية لعملية الخلافة السياسية تتسم بالتنظيم و الطابع السلمي.
- ✓ إطلاق حرية الصحافة إلى حد ما، و بدأ يبرز دور و أهمية الإعلام الصيني في توعية الجماهير،و إيصال أصواتهم و آرائهم و مقترحاتهم.فعلى الرغم من أن الإعلام لا يعتبر جهازا مستقلا يسهم في تشكيل الخيارات و البدائل السياسية،أو توجيه الانتقادات السياسية الحادة للنظام،إلا أن الصحافة بدأت تبرز كقناة لإيصال الأصوات من الأسفل إلى الأعلى و العكس.
- ✓ تنظيم الانتخابات البرلمانية و الرئاسية،فقد شهدت الصين في هذا النطاق عددا من التغيرات الأساسية،فمن ناحية تم إجراء انتخابات مباشرة على المستوى المحلي لاختيار مندوبين يقومون بدورهم باختيار أعضاء المجلس الوطني على نحو مباشر،كما وسع من نطاق الهيئة التشريعية و أسس عدد من اللجان الوظيفية لمتابعة أمور الدولة بشكل منظم،كذلك ظهر عدد من الميكانيزمات للتشاور الشعبي.

---

[1] نجلاء الرفاعي بيومي،مرجع سابق،ص 143.

* يشير الدستور إلى طبيعة الدولة، فيصفها بأنها دولة اشتراكية تمارس فيها دكتاتورية الشعب الديموقراطية،التي تقودها الطبقة العاملة،و تقوم على أساس التحالف بين العمال و الفلاحين،و يعرف الحزب الشيوعي الصيني بأنه القيادة الأساسية للمجتمع الصيني.

–تركّز الطبقة السياسية في الصين على المحافظة على قيادة الحزب الشيوعي الصيني،و على الرغم من اعترافها بدور الانتخابات،و خاصة على المستوى المحلي،فأنها تشدد على أنّ الشكل"التداولي" للسياسة –الذي يسمح للمواطنين :الأفراد و الجماعات،بإضافة آرائهم إلى عملية اتخاذ القرار– أكثر ملائمة للصين من التنافس المفتوح و المتعدد الأحزاب على السلطة.و كثيرا ما تذكر الميروقراطية مقابل مصطلح Meritocracy في الانجليزية،الذي يجمع بين كلمتي merit و اللاحقة اليونانية racy،و يعني المصطلح النظام السياسي الذي يتم فيه اختيار الموهوبين و تصعيدهم على أساس انجازاتهم.[1]و بانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991،بدأ خوف الصين من ظهور نظام كوني خاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية،فاتجهت للهيمنة الاقتصادية و تحسين سمعتها على المستوى الدولي،مما منعها من الدخول في مواجهة صريحة ضد الغرب،فخلال تسعينات القرن الماضي،كانت سياسة الصين الخارجية ترتكز–من حيث الأساس– على ما عرف بـــ"إستراتيجية النقاط الأربع و العشرين" التي وضعها دينج،و من أبرزها:المراقبة الهادئة،تأمين المواقف،مواكبة الأوضاع بشكل هادئ،إخفاء القدرات و انتظار اللحظة المناسبة.[2]و يعتبر هذا أفضل نهج في السياسة الخارجية مفاده"لاحظ بهدوء،و أمّن موقعنا،لا تكشف قدراتنا و انتظر فرصتنا،كن ماهرا في التصرّف دون لفت الانتباه،و لا تدّعي الزعامة أبدا"،و قد أصبحت هذه المقولة كلمة السر بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية.[3]و مع المتغيرات الدولية التي شهدها العالم بعد أحداث11 سبتمبر 2001 ، برزت توقعات تشير إلى إمكان تأثير ذلك على الاستقرار في سياسات الصين، بتزامنها مع التحضير لانسحاب" جيانغ زيمين"من السلطة و تسليمها لجيل جديد من القيادات الشابة التي لم تشارك في الثورة الشيوعية، أو في عملية تأسيس الدولة الاشتراكية، لكن عملية انتقال السلطة في 2002–2003 تمت بسلاسة و هدوء.و صار من الواضح كذلك أنه سيكون هناك قدر كبير من الاستمرارية ،بدلا من التغير في سياسات الصين الداخلية منها و الخارجية.[4]

---

[1] جون ثورنتون،مرجع سابق،ص 09.

[2] ستيفاني كلين و ألبراندت واندروسمول ،مرجع سابق،ص 35.

[3] كريس ألدن، مرجع سابق،ص 22.

[4] wang Jisi, **China's Changing Role in Asia**," The Rise of China and a Changing East Asian Order"; Tokyo: Japan Center for International Exchange, 2004,p01.

شكل رقم 10:الحكومة المركزية في جمهورية الصين الشعبية بعد إصلاحات مارس 1998

المصدر: كونارد زايتس،**الصين:عودة قوة عالمية**،ترجمة سامي شمعون،سلسلة دراسات مترجمة 15،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2003،ص 464.

-_يتسم النظام الحزبي في الصين بهيمنة الحزب الشيوعي الصيني،إلا أنه احتفظ بسمات نظام الجبهة الموحدة،حيث توجد ثمانية أحزاب صغيرة تشترك في المؤتمر الاستشاري للشعب الصيني بصفتها أعضاء في الجبهة المتحدة الوطنية بقيادة الحزب الشيوعي،و تقوم العلاقة فيما بين الحزب و هذه الأحزاب على التعايش طويل الأجل،و الرقابة المتبادلة بالإضافة إلى إظهار الإخلاص التام و الولاء من جانب هذه الأحزاب الصغيرة للحزب الشيوعي.*

صار الحزب الشيوعى الصيني يعبّر عن الطبقة العاملة الصينية و يمثّل مصالح الشعب الصيني من قومياته المختلفة والقوة المركزية التي تقود قضية الاشتراكية في الصين وهدفه النهائي هو إقامة المجتمع الشيوعي. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية قاد الحزب الشيوعى الصيني الشعب للتحول من الديمقراطية الجديدة إلى الاشتراكية وانشأ النظام الاشتراكي وطور الاشتراكية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة.كما كان له في مسار الإصلاحات الاقتصادية و السياسية،خاصة فيما يتعلّق بالتنمية و المشاركة السياسية،فمنذ 2002 أقام المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي يضم أكثر من 20 عضوا 77 مجموعة بحثية حول القضايا الرئيسية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد،بما في ذلك الديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية،و الإصلاح الطبي والاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى معالجة الفساد الذي يعدّ من نتائج هذا التطور الاقتصادي السريع،ووصول الصين إلى المرتبة الثانية في سلّم الاقتصاديات الدولية. وبالتالي ضرورة محاسبة الفاسدين، وخاصة الذين يشغلون مواقع قيادية أو مفصلية محلية ووطنية عموماً في الحزب والدولة.

*

الأحزاب الثمانية هي:اللجنة الثورية لحزب الكومنتاج الصيني،و الرابطة الديموقراطية الصينية،الجمعية الديموقراطية الصينية لبناء الوطن،و الجمعية الصينية لتنمية الديموقراطية،و الحزب الديموقراطي للفلاحين و العمال في الصين،و حزب تشيقوندانغ و جمعية جيوسان،و رابطة الحكم الذاتي الديموقراطي في تايوان.بالإضافة إلى هذه الأحزاب فان هناك عددا من المنظمات الشعبية التي تخضع لرقابة الحزب الشيوعي لأنها تنظيمات رسمية،و هي:اتحاد نقابات العمال لعموم الصين،و عصبة الشبيبة الصينية،و اتحاد النساء لعموم الصين،و اتحاد الصناعة و التجارة،و جمعية الصداقة للشعب الصيني مع البلدان الأجنبية(أنظر نجلاء الرفاعي بيومي،مرجع سابق،ص 143).

خرجت الصين من الناحية الدبلوماسية و السياسية من موقع العزلة الدبلوماسية الكاملة إلى موقع العضو النشيط في الأمم المتحّدة، بالإضافة إلى أنها عضو في 49 منظمة حكومية دولية ،و كذا في أكثر من ألف منظمة دولية غير حكومية كصندوق النقد الدولي،و البنك الدولي و منظمة آبيك(منتدى التعاون الاقتصادي آسيا–باسيفيك)،و غيرها من المنظمات الإقليمية،و هذه العضوية المتشعّبة و المتعددة جعلتها تدخل في شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية و الدولية.[1]

كما ضاعفت من مشاركتها في المؤتمرات و الاتفاقيات الإقليمية،كما أنها اقترحت إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحرّ **China Asian** و التي أصبحت من دعائم التعاون في المنطقة.[2]

اتجهت الصين لصياغة مقترب لعمل الجماعي الإقليمي يقوم على مجموعة من المبادئ التي أعلن عنها وزير خارجيتها كين كيتشين qian quichen عام 1993 و تتمثل في مبادئ التعايش السلمي التي تتلخّص في ضرورة أن لا تتدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لغيرها،العمل من اجل وضع حدّ لسباق التسلح و الانتشار النووي،و السعي لتسوية النزاعات الحدودية بطرق سلمية.[3]

بناء على هذا تتبّع الدبلوماسية الصينية مجموعة من الأسس نذكر منها:

- ✓ الالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،و عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها،و رفض الاستقطاب في النظام الدولي.
- ✓ تنتهج الصين في علاقاتها الخارجية سياسة الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة،و تحرص على تحقيق و تطوير المصلحة المشتركة.
- ✓ الدعوة إلى تسوية المشاكل و النزاعات من خلال التشاور و الحوار،و خلق أرضية مشتركة بين الدول لحلّ الأزمات.[4]

---

[1] دانييل بورشتاين،أرنيه دي كيزا ،مرجع سابق،ص 170.

[2] Bates Gill And Yanghong Huang, Sources **And Limits Of China's Soft Power**, Survival, Vol 48,N° 25,Summer 2006,P21.

[3] Banning Garrett And Bonnie Glaser**, Multilateral Security In The Asia Pacific Region And Its Impact On Chinese Interests** : View From Beijing, Contemporary Southeast Asia, Vol 16, N° 1, June 1994,P114 P115.

[4] ـــــ ،**مبادئ السياسة الخارجية الصينية**،مركز دراسات الصين و آسيا،نقلا عن الموقع:
http://www.chinaasia-rc.org ،تاريخ التصفح:2013/02/26.

2-المحددات الثقافية و الهوياتية

تلعب التوجهات الثقافية و الحضارية دورًا مهما في توجيه السياسات الخارجية للدول،بما يملكه البعد القيمي من تأثير في عملية صنع القرار و كيفية الاستجابة للمواقف و التفاعلات الخارجية.و بالتالي فكلّ دولة تسعى إلى إثبات نفسها على المستويين الإقليمي و الدولي من خلال ما تختزنه نخبها و قياداتها و أفرادها من مكونات قيمية و ثقافية،و في هذا الإطار يقول صامويل هنتينغ تون: "إن توزيع الثقافات على خارطة العالم هو مرآة تعكس توزيع القوى فيه". [1]

تعتبر الحضارة الصينية من أقدم الحضارات في العالم، ولهذا الاتجاه الفكري جذور تاريخية عميقة . فالتاريخ هيأ النخبة الصينية لتفكّر في الصين على أنها المركز الطبيعي للعالم .و كلمة" الصين "تعني في اللغة الصينية المملكة الوسطى" أو شونغ كيو"، وكلا هذين التعبيرين يحملان فكرة مركزية الصين في الشؤون العالمية وتعيد تأكيد أهمية الوحدة القومية .و إن هذا المفهوم يعني أيضًا إشعاعًا ذو تسلسل هرمي للنفوذ من المركز إلى الأطراف المحيطة، وهكذا فإن الصين – كمركز–تتوقع الاحترام من الآخرين.[2] ففي التصور الصيني القديم ينتظم العالم إلى دوائر متحدة المركز، قائمة وفق تدرج ثقافي محكم، في مركز هذا العالم تأتي الصين المتحضرة في حدود مناطق نفوذها، أما باقي الكون – الهمجي– كما تعتبره فهو يشكل المحيط الدائري لإمبراطورية الصين المركزية.[3]

من التأثيرات المهمة للقرن العشرين في الثقافة الصينية هو إدخال الصين في نظام الثقافة العالمية،و جعلها جزء من التشكيلة الثقافية العالمية،و على الرغم من أن الثقافة الصينية شهدت حدوث تبادل و احتكاك بينها و بين ثقافات المناطق المحيطة،فضلا عن ذلك امتزاجها و استيعابها للثقافة البوذية،فإنّ ذلك كلّه حدث داخل هيكل الثقافة التقليدية بصورة أساسية،و لم يحدث الاحتكاك الجوهري مع نظام الثقافة الغربية المختلف تمامًا في طبيعته.[4]

---

[1] صامويل هانتغتون، **صدام الحضارات**،ترجمة هلال عباس كاظم،ط1،دار الأمل،الأردن،2006،ص 119.

[2] زيغنو بريجنسكي ،**رقعة الشطرنج الكبرى**،ترجمة أمل الشرقي،ط1،الأهلية للنشر و التوزيع،الأردن، 1998،ص150.

[3] بيير بيارنسيس،**القرن الحادي و العشرون لن يكون أمريكيا**،ترجمة مدني قصري،ط1،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،عمان،2003،ص 101.

[4]كامران أحمد محمد أمين،**السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة**:دراسة تحليلية نقدية،ط1،دار المعرفة،بيروت،2009،ص 662.

تغيّر الوضع المغلق الذاتي للثقافة الصينية.و تغلغلت الثقافة العالمية داخل الثقافة الصينية،و أصبحت الثقافة العالمية جزءً من حياة الصينيين المعاصرين.[1]

رغم ذلك فإنّ البعد الحضاري للصين يجعل من تفاعلاتها الإقليمية و الدولية قابلة للتكيّف مع كل الأزمات و الظواهر،و هذا ما يدّل على أنّ الثقافة الصينية فريدة و مميّزة فيقول في هذا الصدد أحد علماء الأنتروبولوجيا الأمريكيين: " إذا كان التاريخ الأمريكي الحديث هو القصة التي تحكي كيف أصبح اتساع قارتنا أمريكيا، و كيف أن التاريخ الروسي هو القصة التي تحكي كيف أصبحت روسيا روسية، فان تاريخ الصين يبدو مختلفا تمامًا، إذ أنه من العبث أن نتساءل كيف أصبحت الصين صينية، لقد كانت الصين صينية منذ بداية تاريخها المكتوب".[2] و يقول في هذا الصدد الرئيس الصيني هوجنتاو "الثقافة الصينية ليست ثقافة الصينيين بل ثقافة العالم بأكمله".[3]

مرّت الصين الحديثة بمراحل تاريخية مختلفة ساهمت في إثراء مكوناتها الحضارية و الثقافية، و لعلّ الحروب التي خاضتها الصين ضدّ أهم القوى الكبرى دوليا في مراحل متعاقبة، هي سبب إرادة الصينيين و رغبتهم في تطوير و تحديث بلادهم، و صار الإرث التاريخي الذي تتوارثه القيادات و النخب الصينية هو كيفية استرجاع قوة الإمبراطورية العظمى.و يقول جوزيف ناي في هذا الإطار: إنّ عبارة " **صعود الصين**" اسم على غير مسمى، إذ أن عبارة " **عودة الظهور**" ستكون أدق بما أن المملكة الوسطى كانت من حيث الحجم و التاريخ لفترة طويلة قوة كبرى في شرق آسيا، فقد كانت فنيا و اقتصاديا و عسكريا قائد العالم من 500 إلى 1500 سنة.[4]

فالقوة الناعمة التي تحدّث عنها جوزيف ناي تَعتَبِر المكوّن الحضاري إحدى أبعاد سياسة دولية ممثلة في **رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد:** "أفقيا" تمثّل القوة العسكرية، و "رأسيا" تمثّل القوة الاقتصادية أمّا "محوريا" فهي تمثّل البعد الثقافي و الحضاري. و فيها يقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتمتع بالتفوق المطلق في البعدين الاقتصادي و الثقافي الهوياتي، فهي تلقى منافسة جادة من عدد من الأطراف و على رأسها الصين، اليابان و الاتحاد الأوروبي.[5]

---

[1] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[2] دانيال بونشتاين و أرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 236.

[3] bates gill and yanghong huang,op.cit,p19.

[4] جوزيف س ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**،مرجع سابق، ص 60.

[5] جوزيف س ناي،**القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية**،ترجمة محمد توفيق البجيرمي،العبيكان للنشر،السعودية،2003،ص35.

يسميّ صامويل هانتغتون الحضارة الكونوفوشيوسية القديمة بالحضارة الصينية ، إذ يرى أنه و على الرغم من أن المذهب الكونفوشيوسي هو المكون الرئيسي للحضارة الصينية ،إلا أن هذه الأخيرة تمثل ما هو أكثر من الكونفوشيوسية، حتى أنها تتجاوز حدود الصين ككيان سياسي ،أي المجتمعات الصينية في جنوب شرق آسيا، و مناطق أخرى خارج الصين و كذلك الثقافات المتصلة بها في النظام الإقليمي،و لعلّ هذا من أهم مكوّنات البعد الثقافي للسياسة الخارجية الصينية.فالصين تسعى لأن تصبح الدولة الجوهر، التي تمتلك مركز الجذب للحضارات الأخرى محافظة بذلك على خصوصيتها الثقافية تجاه التغيرات الخارجية التي تدفعها عملية العولمة.[1]

لعبت الكونفوشيوسية دورًا مهما في الثقافة الصينية التقليدية،و مازالت تلعب دورا في المجالات الفلسفية و التربوية و الاجتماعية،و من أهم السمات التي منحتها للحضارة الصينية في مواجهتها للحضارات العالمية:السعة و العمق،القدم و العراقة،نموذج الثقافة النهرية(قبل أن تعبر النهر المس مواقع الأحجار) *،الانغلاق و التحفّظ و التميّز،السلام و الأمن،المرونة و التكيّف مع الأوضاع،امتصاص و إذابة الثقافات الدخيلة.[2]

جعلت هذه المبادئ الصين تتخّذ سياسة جديدة منذ عام 1966،تدعو إلى اعتماد مقولة "الثورة الثقافية" داخليا،و محاولة تصديرها إلى الخارج.لكن بعد انتهاء مرحلة القيادة الماوية تمّ التخلي عن شعارات الثورة الثقافية،و التي حسْب البعض ألحقت ضررًا كبيرًا بمصالح الصين خارجيًا،فقد جاء في الكتاب الرسمي الصادر عن وكالة الأنباء الصينية:"إنّ الثورة الثقافية الكبرى 1966-1976 قد أنزلت أخطر و أشدّ النكسات و الخسائر بالبلاد،و اعتمادًا على الجماهير و تأييدها انتهت "الثورة الثقافية الكبرى" و دخلت الصين مرحلة جديدة في تطوّرها التاريخي.[3]

جاءت هذه المرحلة الجديدة أيضًا استجابة للتغيّرات الدولية و الإقليمية، فقد حاولت الصين أن توجّه المحدّدات الثقافية لسياستها لخارجية بما يخدم مصالحها و نفوذها الإقليمي و الدولي، فقد أشار هنتينغ تون إلى مفهوم "**العصرنة**" الذي يشمل مظاهر التحديث السياسي و الاقتصادي و التكنولوجي،و مفهوم " **التغريب**" الذي يعبّر عن كيفية اندماج الصين في الحضارة الكونية ممثّلة في

---

[1] صامويل هانتيغ تون، مرجع سابق،ص 94.

* تدعو هذه الثقافة إلى ضرورة الانتباه و الحذر و اتخاذ كل التدابير للوصول إلى الهدف بأقل الخسائر.

[2] مسعود ظاهر،**الحوار بين الثقافة العربية و الثقافة الصينية:الواقع و الآفاق**،مجلة الفكر السياسي،ص173.

[3] نفس المرجع.

الحضارة الغربية بكل مكوّناتها الفلسفية و الإيديولوجية، و قد حدّد هنتينغ تون ثلاثة مستويات حول كيفية استجابة الصين للاندماج في الثقافة العالمية كما يلي:

- **المستوى الأول:رفض الاثنين " الرفضية"**: حاولت الصين لعدة قرون سد الطريق على أية محاولة عصرنة أو تغريب بحيث كانت ترى في نفسها أنها " المملكة الوسطى" و بالتالي فرض الثقافة الصينية على جميع ثقافات الشعوب الأخرى.
- **المستوى الثاني: اعتناق الاثنين معا " الكمالية"**: بعد حرب الأفيون مع بريطانيا كانت الصين بحاجة إلى فك عزلتها ،و مواكبة التطورات الخارجية مع التمسّك بثقافتها الداخلية.
- **المستوى الثالث:اعتناق العصرنة و رفض التغريب " الإصلاحية"**: محاولة الاستجابة للعصرنة و مواكبة التقدم العلمي ،مع المحافظة على القيم و العادات المركزية لثقافة المجتمع المحلية. [1] يوضّح الشكل التالي مستويات هذه الاستجابة كما يلي:

شكل رقم 11:مستويات استجابة الصين للثقافة العالمية حسب هنتينغ تون

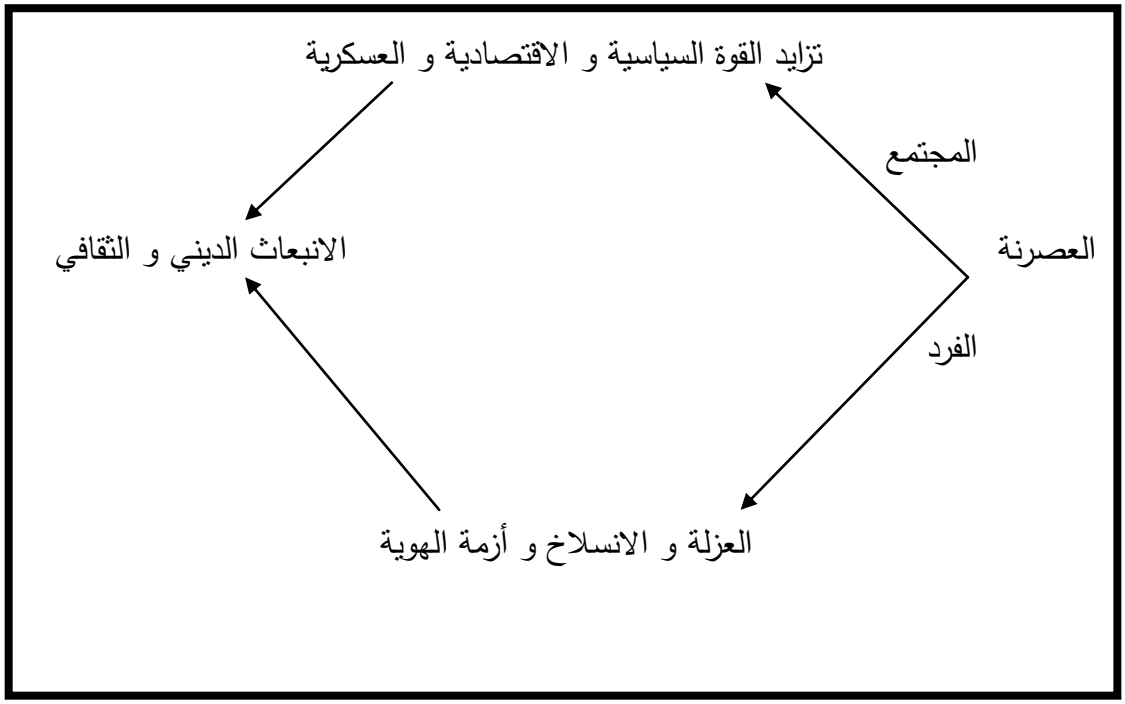

المصدر: صامويل هانتغتون، مرجع سابق،ص98.

[1] نفس المرجع، ص94.

خلاصة الفصل الأول:

خصّت دراسات بحثية متعددة موضوع السياسة الخارجية بالتحليل،و تعتبر صياغة القرار الخارجي من أهم العمليات التي تقوم بها القيادات السياسية للوصول إلى أهدافها و تطبيق أجندة السياسة العامة للدولة.إنّ هذه العمليات تنطلق من محددات داخلية و خارجية تتحكم في طريقة التعامل مع الظواهر و القضايا الدولية.و لقد فسّرت العديد من المنظورات الفكرية السياسة الخارجية، فالمنظور الواقعي يرى أن المصلحة هي التي توجّه السلوك الخارجي للدول،فالقوة هي المتغيّر الرئيسي في العلاقات الدولية،و بالتالي ضرورة استخدامها لتحقيق المكاسب المطلقة،و يعتبر الصعود الصيني من أهم النماذج التي ستغيّر ميزان القوى الدولي بحثا عن المصلحة و تعظيم القوة. في حين يرى المنظور اللبرالي أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية،بالإضافة إلى المؤسسات الدولية التي تنشر التعاون و تمكّن من تقاسم المصالح بين الدول.و هذا ما يفسّر التوجّه البراغماتي الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية.و في مستوى آخر تركّز البنائية على أهمية الأفكار و الجانب الهوياتي في العلاقات الدولية،و هذا ما تستخدمه الصين كقوة ناعمة محاولة إيصال أفكارها و حضارتها إلى العالم،و بالتالي القدرة على التأثير في المجتمعات الأخرى،و التحوّل إلى قوة عظمى.ولأنّ الصين من أهم الدول التي تعطي حراكا اقتصاديا و عسكريا و استراتيجيا للعلاقات الدولية،فإنّ سياستها الخارجية مرتبطة بكيفية ربطها بين البيئتين الداخلية و الخارجية.فقد بدأ هذا الدور الصيني مع الإصلاحات الاقتصادية و التوجّه نحو الخارج.مما جعلها تركّز على التحديث الاقتصادي و حجم الاستثمارات و التجارة الخارجية،و أيضا التحديث العسكري الذي أثمر عن امتلاك الصين لقدرات عسكرية تقليدية و نووية تمكّنها من صياغة أهدافها الخارجية،بل و التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى.بالإضافة إلى محددات معنوية توجّه السلوك الخارجي الصيني،فالتوجهات الثقافية و الحضارية لعبت خلال قرون طويلة دورا مهما في قوة الإمبراطورية الصينية،و لذلك ما زالت الثقافة الكونفوشيوسية تساهم في بلورة "القوة الناعمة الصينية"،و تحاول أن تصدّر هذه الأفكار للعالم.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية للصين في النظام الإقليمي لجنوب آسيا

المبحث الأول:

دراسة جيوسياسية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا

المطلب الأول:الموقع الجغرافي للنظام الإقليمي لجنوب آسيا

تتميّز العلاقات التفاعلية داخل كل نظام إقليمي بمجموعة من الخصائص الديناميكية،التي تفرضها الروابط الجغرافية و التاريخية و السياسية بين دول هذا النظام،و لهذا يصعب تحديد و ضبط انتماء بعض الدول لنظام إقليمي معيّن،ذلك أنها في نفس الوقت يمكن تصنيفها ضمن نظام إقليمي آخر،نظرًا لعلاقاتها مع دوله و تفاعلاتها في إطاره.

اختلفت الدراسات التي تحدّد و تضبط مفهوم النظام الإقليمي لجنوب آسيا،و انطلقت كل دراسة من متغيّرات مختلفة منها ما هو جغرافي و منها ما هو سياسي. فبعض الدراسات تشير إلى أنّها المنطقة الواقعة أسفل جبال الهمالايا،وتضم:بنغلاديش،بوتان،الهند،باكستان،سيريلانكا،نيبال والمالاديف. بينما تضيف دراسات أخرى كلا من أفغانستان وإيران والتبت وميانمار إلى دول المنطقة. وسنجد هذا الاختلاف في تحديد الإقليم قائما بين بعض المنظمات الدولية. فبينما يحدد البنك الدولي دول المنطقة بالدول السبع الأولى السابق الإشارة إليها، فإن شبكة الأمم المتحدة للمعلومات تستبعد المالاديف – بوصفها من دول الباسيفيك – وتضيف كلا من أفغانستان وإيران وميانمار.[1]

تعتبر جنوب آسيا (South of Asia) منطقة جغرافية تقع في جنوب قارة آسيا،تشمل الأراضي الواقعة في القارة الهندية،تحاط هذه المناطق من الغرب إلى الشرق بكل من غرب آسيا،آسيا الوسطى،شرق آسيا،و جنوب شرق آسيا. و بالتالي تتألّف هذه المنطقة من ثلاث دول كبرى، ومن خمس دول صغرى. فأما الدول الكبرى، فهي الصين والهند وباكستان، وأما الدول الصغرى، فهي بوتان وسيريلانكا وبنجلاديش ونيبال وجزر المالديف.[2]

تشكّل النظام الإقليمي لجنوب آسيا نتيجة مجموعة من التطورات التي طرأت على المنطقة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور دول آسيا الوسطى، حيث انقسمت القارة الآسيوية إلى عدة أقاليم فرعية.و يمتد هذا النظام من الناحية الجيوبوليتيكية ليشمل أقاليم تقع خارج شبه القارة الهندية، ولكنها قريبة منها كأفغانستان التي تضم للمنطقة بحكم روابطها السياسية والاجتماعية بباكستان.[3]

---

[1] محمد سعد أبو عامود،**إقليم جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**، السياسة الدولية،عدد يوليو 2009،ص 218.

[2] شيرين حامد فهمي،**جنوب آسيا:بديل أمريكي أم صيني**،نقلا عن الموقع:
http://www.onislam.net/ تاريخ التصفح:2013/03/04.

[3] محمد سعد أبو عامود، **إقليم جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**،مرجع سابق،ص 219.

–يلتقي هذا التصنيف الجغرافي التاريخي مع التصنيف الذي يصنّف دول جنوب آسيا حسب انتمائها لمنظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (South Asian Association for regional cooperation) أو ما تسمى بمنظمة سارك SAARC،و هي المنظّمة التي تضمّ كلا من:بنغلاديش،بوتان،الهند،جزر المالديف،نيبال،باكستان،أفغانستان و سيريلانكا.[1]

و تبعًا لهذا التصنيف لم تكن أفغانستان ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا حتى انضمامها عام 2005 إلى منظمة ساركSAARC .و توضّح الخريطة التالية حدود النظام الإقليمي لجنوب آسيا:

خريطة رقم 03:النظام الإقليمي لجنوب آسيا حسب تصنيف البنك الدولي

Source : http://mapsof.net/map

[1] SAARC Charter, in : http://www.saarc-sec.org

– ضمّت الصين الكثير من الدراسات الصين إلى النظام الإقليمي لجنوب آسيا و ذلك لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

- ✓ تمتد الصين على مساحة جغرافية كبيرة و لها حدود إقليمية مع خمس دول من نظام جنوب آسيا،و هذا الارتباط الجغرافي يتحدّد بالاشتراك في خصائص طبيعية كالجبال و الأنهار.

تاريخيًا كانت المنطقة كلّها مرتبطة بما يسمّى "طريق الحرير"*،و هو الطريق الذي كانت تمرّ عبره التجارة و السلع قبل حوالي 380 سنة قبل الميلاد. فقد كان لطريق الحرير تأثير كبير على ازدهار كثير من الحضارات القديمة مثل الحضارة الصينية والحضارة المصرية والهندية والرومانية.و كان يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي. يمرّ الفرع الشمالي من منطقة بلغار–كيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان ووصولاً بالبندقية .أمّا الفرع الجنوبي فيمرّ من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال أفريقيا.[1] و قد تعرّضت المنطقة لحملات استعمارية واسعة،أهمّها حرب الأفيون الأولى 1840 – 1842 ، تلتها حرب الأفيون الثانية 1856 – 1860،ثم حروب أخرى شاركت فيها أمريكا وفرنسا وكل من السويد و الدنمارك وبلجيكا وروسيا.ممّا جعل منطقة جنوب آسيا مسرحًا للكثير من الحروب و القواعد العسكرية و التحالفات التي تركت آثارها على حدود هذه الدول و سبّبت العديد من النزاعات الحدودية. بالإضافة إلى هذه العوامل التاريخية هناك مجموعة من العوامل الحضارية الثقافية الدينية التي تشترك فيها الصين مع جنوب آسيا،فقد كان للثقافة الهندية و الديانة البوذية دور مهم في تشكيل الخارطة الثقافية للمنطقة.[2]

- ✓ إنّ التدخّل الصيني المستمر في القضايا المطروحة في نظام جنوب آسيا،يمنحها دورًا هامًا في توجيه و ضبط ميزان القوى،فالمصالح الصينية الاقتصادية و السياسية تجعل من الوجود الصيني داخل المنطقة وجودًا حتميا واقعيا له تبعاته على كل الدول المنتمية لهذا النظام،و على هذا تكون الصين ضمن أهم أقطابه و قوة كبرى لها ثقلها و أهميتها.

---

* أخذ مصطلح **طريق الحرير** من اللغة الألمانية(Seidenstraße) ، الذي جاء به الجغرافي الألماني فريديناند فون ريتشتهوفن F.VON RICHTHOFEN في القرن التاسع عشر.

[1] **طريق الحرير**،الموسوعة الحرة ويكيبديا،نقلا عن الموقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ التصفح:2013/03/04.

[2] محمد سعد أبو عامود،**إقليم جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**،مرجع سابق،ص 221.

–من خلال ما تقدّم يتبيّن لنا الدور الكبير الذي تلعبه الصين في تفاعلات نظام جنوب آسيا،و من هنا يمكن ان نحدّد مجموعة من الأبعاد تميّز جيوبوليتيكية النظام الإقليمي لجنوب آسيا كما يلي:

- وجود مركز للإقليم أو قوى قائدة كبرى داخل هذا النظام هي الهند،باكستان،بنغلاديش،و على أساس تصنيف الصين ضمن هذا النظام فستكون القوة الأكثر تفاعلا و تأثيرا في قضايا النظام،نتيجة لما تملكه من قدرات اقتصادية و ديموغرافية و عسكرية و دبلوماسية.
- وجود دول أطراف، وهي دول صغيرة الحجم نسبيًا مقارنة بدول المركز.
- اتساع نطاق البحار المحيطة بالإقليم يشير إلى أهمية المنطقة في مجال النقل البحري.كما أن إمكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وإيران يفتح المجال لتكون ممرًا لخطوط النفط والغاز إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا.[1] و يوضّح الشكل التالي أهم أقطاب النظام الإقليمي لجنوب آسيا و دول الأطراف الهامشية.
- تشكّل الصين الهند و باكستان مثلثا استراتيجيا في جيوبوليتيكة آسيا،فالهند من أكثر الدول النامية تأثيرا في السياسة الدولية المعاصرة،و الصين هي القوة الاشتراكية الهائلة في السلم الدولي،بينما تعتبر باكستان حاملة النهضة في العالم الإسلامي،و كل هذه الدول تملك الأسلحة النووية و الترسانة الصاروخية.[2] و حسب شروط النظام الإقليمي التي حدّدها تومبسون،يوضّح الشكل التالي دول قلب و هامش النظام الإقليمي لجنوب آسيا:

شكل رقم 12:دول قلب و هامش النظام الإقليمي لجنوب آسيا

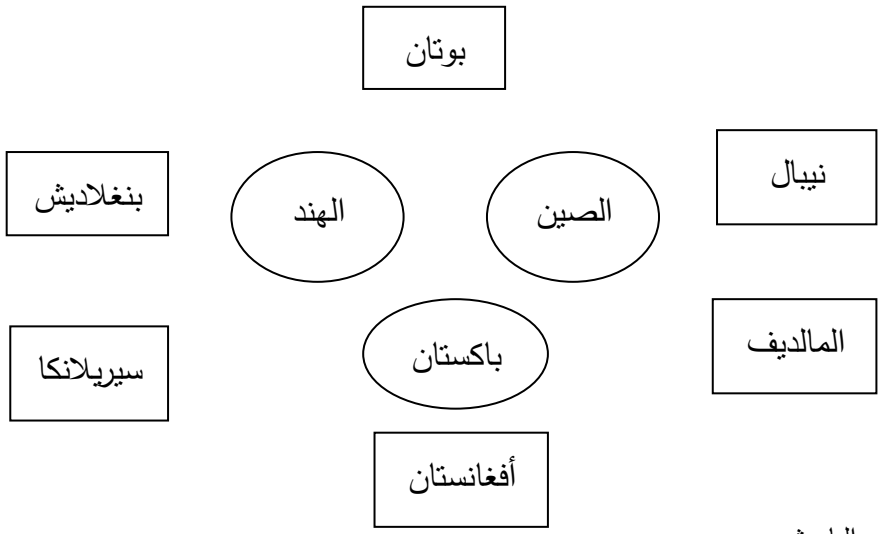

المصدر:من تصميم الباحث

[1] محمد سعد أبو عامود،**إقليم جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**،مرجع سابق،ص 223.

[2] Chintamani Mahapatra, **India China Pakistan Triangle: The US Factor**, Indian Foreign Affairs Journal, Vol 6, N° 4, October December 2011,P 408.

يعتبر إقليم جنوب آسيا مسرحا مهما للتنافس على الأدوار الإقليمية و النفوذ بين الصين و الهند خصوصا، و هذا كانعكاس لسعي كل منهما للعب دور القائد الإقليمي في هذا النظام،و في قارة آسيا ككل.[1]

يتميز حاليًا المشهد الجيوبوليتي في شرق و جنوب آسيا بعلاقات قوة شبه مستقرة .ويشمل شبه الاستقرار هذا شرطًا للصلابة الخارجية وإن كانت مرونته قليلة نسبيًا، الأمر الذي يذكرنا بالحديد أكثر من الفولاذ، وهو غير منيع إزاء رد فعل تسلسلي مدمر تولده ضربة ارتجاجية قوية.[2]

من الناحية الإستراتيجية، تتصل أهمية الإقليم بكونه يضم عددا من الممرات البحرية المهمة ذات الأهمية لحركة التجارة الدولية على مدى التاريخ. ومع ازدياد الأهمية النسبية للطاقة بالنسبة لدول المنطقة، بحكم عمليات التنمية المتصاعدة، تزداد أهمية المنطقة الإستراتيجية كممر لخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من الدول المنتجة للنفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك التي يتنامى فيها الطلب على الطاقة باطراد، ومن ثم تزداد أهميتها في مجال التجارة وأمن الطاقة على مستوى القارة الآسيوية.[3]

تسعى القوى الكبرى للحفاظ على مصالحها في الإقليم،فالولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ سياسات للقضاء على قدرات بعض الدول لضمان توازن متعدد القطبية في آسيا.و من المتوقّع أن يصبح التفاعل الأمريكي–الصيني العامل الاستراتيجي الرئيسي في العالم بوجه عام و في آسيا بوجه خاص.[4]

من هنا نجد أن تحديد و ضبط النظام الإقليمي لجنوب آسيا يتميّز باختلاف المعايير،و بمؤشرات مختلفة،بسبب التغيرات الجيوبوليتيكية و التداخلات الموجودة بين مصالح الدول في هذا النظام،و بين الدول الأخرى،مما تجعل الإقليم ذو طابع دولي من حيث القضايا و المصالح.و عرّف جورج باركوفيتش George perkovich النظام الإقليمي لجنوب آسيا بأنّه"الإقليم الذي يحتل من الناحية الإستراتيجية شبه القارة الهندية،و أجزاء من الصين و آسيا الوسطى و الشرق الأوسط.[5]

---

[1] كاظم هاشم نعمة،**سياسة الكتل في آسيا**،ط1،أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس،1997 ،ص81.

[2] زيغنو بريجنسكي،مرجع سابق،ص 144.

[3] محمد سعد أبو عامود،**إقليم جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**،مرجع سابق،ص 232.

[4] جاسجيت سنج،**التسلح النووي و الأمن الإقليمي من منظور هندي**،في توازن القوى في جنوب آسيا،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2001،ص 59.

[5] George Perkovich ,**A Nuclear Third Way In South Asia** ,Foreign Policy,N°91,1993,P85.

المطلب الثاني: قدرات النظام الإقليمي لجنوب آسيا

تمثّل الصين وجنوب آسيا أكثر من 40% من تعداد سكان العالم (الصين ذات الـ 1.3 بليون نسمة، وجنوب آسيا ذات الـ 1.4 بليون نسمة). هذا بالإضافة إلى حجم اقتصاديات دول هذا النظام الذي يُقدر بتريليونات الدولارات (من المفترض أن يصل الناتج القومي الصيني إلى 44.5 تريليون دولار في عام 2050)، إضافة إلى اتصالات التجارة بينها، و المجهودات التي تبذلها الأطراف لتطوير أسلحة تقليدية وغير تقليدية. كل هذه الآفاق والإمكانات نستطيع فقط فهمها في إطار الحقائق الجيو– سياسية المعقدة للقارة الآسيوية.

وبما أن هذه القارة مقدر لها أن تصير يوما ما ساحة للقوة المستقبلية، فإن القوى الإقليمية (الصين والهند وباكستان) ستكون ملزمة بانتهاج السياسيات التي تؤمن بقاءها وهيمنتها في القرن الآسيوي الجديد. بمعنى آخر، إن الصين وجنوب آسيا سوف يشهدان –في العقود القادمة– تحولات دائمة لا تنتهي، بفعل الديناميكيات الإستراتيجية والجيو–سياسية الجديدة التي ستهيمن على المنطقة.[1]

الهند

تحتل الهند شبه قارة جنوب آسيا؛ كما تحتل موقعاً إستراتيجياً، بقربها من طرق التجارة المهمة، في المحيط الهندي. تمتد جمهوريّة الهند، من بحر العرب غرباً، إلى خليج البنغال شرقاً؛ وتشترك في حدودها مع باكستان من جهة الغرب؛ ومع ماينمار، من جهة الشرق؛ ومع كلٍّ من الصين ونيبال وبوتان، من جهة الشمال.و تبلغ مساحتها 3.287.263 كلم^2.

تمتلك الهند كميات كبيرة من المواد الخام حيث تنتج نحو 5% من الإنتاج العالمي من خام الحديد، كما تمتلك الهند كمية جيدة من الفحم الحجري، ويمثل البترول نحو 35% من قيمة كل المعادن المستخرجة في الهند. بينما يمثل الفحم الحجري 40%. كما تنتج الهند معظم الإنتاج العالمي لمعدن الميكا لصناعة المعدات الكهربائية، كما تصدر خام المنغنيز. وتنتج الهند كذلك معادن أخرى مثل: البوكسيت والكرميت والجبس والغاز الطبيعي والنحاس والرصاص والزنك.[2]

---

[1] شيرين حامد فهمي،**الصين و جنوب آسيا،واقعية جديدة**،المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، جوان 2005،ص 03.

[2] موسوعة المعرفة،**الهند،التعدين و الصناعة**،نقلا عن الموقع:http://www.marefa.org تاريخ التصفح:2013/03/17.

يوضّح الشكل التالي توزيع نسبة إنتاج أهم موارد الطاقة في الهند،حيث يحتل الفحم المرتبة الأولى بنسبة 42% ثم يليه النفط بنسبة 24%، نفس النسبة لمصادر الطاقة المتجددة و القابلة للاحتراق.

شكل رقم 13:إنتاج موارد الطاقة في الهند

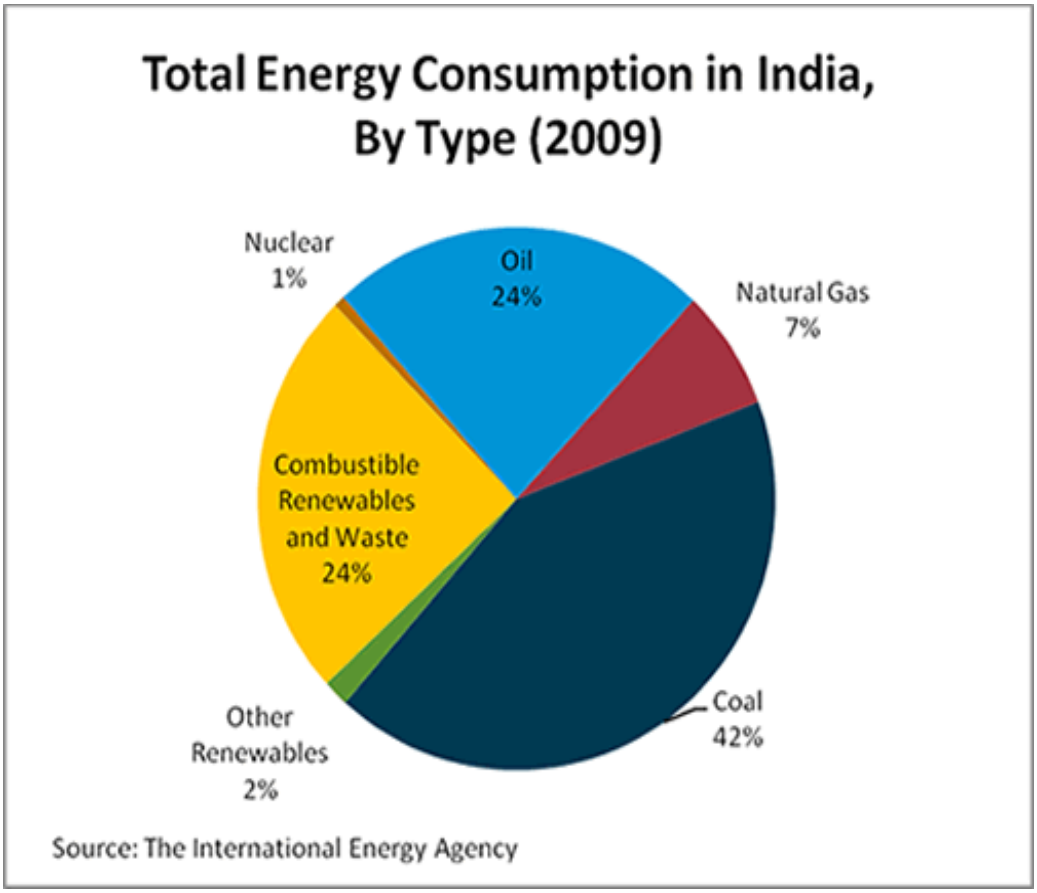

Source : http://energy.korea.com

تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نموا، تدر على البلاد حوالي 13 بليون دولار سنويا. يحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات، والرابع من حيث معادل القوة الشرائية (PPP) سجلت الهند عام 2003 م أعلى معدلات النمو السنوية في العالم (حوالي 8%).وكانت الزراعة وإلى سنوات خلت المحرك الرئيس للاقتصاد، لكن مساهمة هذا القطاع تراجعت إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي. من القطاعات الأخرى المهمة: التعدين، البترول، صقل الماس، الأفلام، تكنولوجيا المعلومات.[1]

[1] موسوعة المعرفة،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:http://www.marefa.org ،تاريخ التصفح 2013/03/16.

فاقت معدلات النمو الاقتصادي في ولايات الجنوب والغرب مثيلاتها بالشمال والشرق. ففي جوجارات التي تعد أسرع الولايات نمواً، تضاعف معدل النمو الإجمالي فيما بين عامي 1993 و 2003، كما ارتفع معدل الناتج الفردي بمقدار 73% على خلاف ولاية أوتار براديش التي لم يتجاوز معدل الناتج الفردي بها 13% خلال ذات الفترة الزمنية.[1]

بلغ إجمالي صادرات الهند إلى العالم حوالي 160.653 مليار دولار أمريكي عام 2006،و احتلت المركز 28 من حيث المصدرين في العالم.

جدول رقم 09:أهم الدول المستوردة من الهند عام 2006

أهم الدول المستوردة	النسبة من الصادرات الهندية
الولايات المتحدة الأمريكية	32.2
الصين	10.4
بريطانيا	5.8
ألمانيا	5.3
سنغفورة	4.9

المصدر:مركز المعلومات،**العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية و الهند**،غرفة الشرقية،2008ننقلا عن الموقع: http://www.chamber.org. تاريخ التصفح:2013/03/10.

نجد أن الصين احتلت المرتبة الأولى بنسبة 13.7 % من إجمالي الدول المصدّرة للهند،تلتها الولايات المتحدة بنسبة 9.5% .وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها للصعود، إلا إنه من غير المتوقع أن تبرح مكانتها المحدودة في الاقتصاد، على عكس ما هو سائد لدى الأسواق الصاعدة. فلقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي، إلا إنها ما تزال أقل من مثيلاتها بالصين ودول جنوب شرق أسيا، وإن كانت الهند توازيهم فيما يخص النشاط الاستثماري للشركات الهندية بالخارج.[2]

سياسيا شهد النظام السياسي الهندي تحوّلا واضحا منذ عام 1988،و برزت التعددية الحزبية،و بدأت الأحزاب الكبيرة تعاني من الضعف،و تواكب هذا مع تزايد مطالبة الحكومات المحلية بقدر أكبر من اللامركزية.[3]

---

[1] إيمان عمر الفاروق،**صعود الهند كقوة كونية**،قراءات إستراتيجية،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،ديسمبر 2005.

[2] نفس المرجع.

[3] محمد سعد أبو عامود،**الديموقراطية في الهند:الواقع و المستقبل**،السياسة الدولية،العدد 146،أكتوبر 2001،ص 72 ص73.

عسكريا فالهند لديها رابع أكبر جيش في العالم بتعداد أكثر من 1.25 مليون فرد، وسادس أكبر أسطول في العالم، وثامن أكبر قوة جوية في العالم.[1]

بدأت الهند الاهتمام بالطاقة النووية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال،حيث تم استيراد التكنولوجيا النووية من الولايات المتحدة الأمريكية التي قدّمت المساعدات للدول غير النووية من أجل تطوير قدرات نووية سلمية في إطار برنامج"الذرة من أجل السلام" الذي أطلقه الرئيس الأمريكي ازنهاور،ففي عام 1951 وقّعت فرنسا مع الهند اتفاقية تعاون نووي نصّت على القيام بتدريب العلماء الهنود،كما قامت الولايات المتحدة بداية من عام 1955 بتدريب العلماء النوويين الهنود.و قدّمت كندا للهند مفاعل أبحاث من النوع الذي يحرق اليورانيوم الطبيعي و ينتج عنه البلوتوينوم بقوة 40 ميغاواط،و بعدها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد المفاعل بقيمة 21 طنا من الماء الثقيل و أصبح المفاعل يعرف باسم سايروس (CIRUS(Canadian–indian reactor ,us، و قد شكّل امتلاك مفاعل "سايروس" نقطة انعطاف في طموحات الهند النووية،حيث استعمل في أول تفجير نووي هندي عام 1974. و بعد التجربة النووية الهندية السلمية عام 1974،أسّست الولايات المتحدة مع مجموعة من الدول "مجموعة الموردين النوويين" NSG nuclear supplier) (group بهدف منع تصدير التكنولوجيا النووية و المزدوجة و تحويلها إلى البرامج العسكرية لدول أخرى،نتيجة لذلك توقّفت الصادرات النووية للهند لما يزيد عن الثلاثين عاما،و رغم ذلك لم توقف هذه الأخيرة برنامجها النووي.[2]و مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي و بروز الصين كقوة إقليمية صاعدة و المشاكل التي شهدها الاقتصاد الهندي الذي كان يعتمد على النمط الاشتراكي،اتجهت الهند لاستعادة مكانتها الإقليمية و الدولية من خلال البدء بإصلاحات اقتصادية هيكلية،و كان صعود حزب بهاراتيا جاناتا إلى السلطة في التسعينات أمرًا محفّزا لاستمرار الهند في برنامجها النووي،الالتزام بمواصلة التجارب النووية. [3] الذي قرر التجارب النووية لعام 1998 دون أن يستشير الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم.[4]

---

[1] محمد السيد سليم،**القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا**، السياسة الدولية،عدد يوليو 2009، ص 118.

[2] فاطمة بدروني،**إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي و العلاقات الصينية الأمريكية**،دراسات إستراتيجية،العدد 13،كانون الأول،2010،ص34.

[3] كريس سميث،**الأسلحة النووية في جنوب آسيا**،ط1،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،أبو ظبي، 2006،ص5.

[4] مايكل كريبون،**توازن القوى في جنوب آسيا**،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2001،ص 11..

باكستان

تقع باكستان في قارة آسيا. تحدها الهند من الشرق ومن الجنوب الشرقي، وأفغانستان من الشمال والشمال الغربي، وإيران من الغرب، وبحر العرب من الجنوب.

لباكستان حدود مشتركة مع الصين على طول "جلجت" وبلستان في الأقاليم الشمالية الشرقية والشمالية الغربية.يفصل باكستان عن الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق رقعة صغيرة من الأراضي الأفغانية.وتبلغ مساحة باكستان 796.095 كم2، وكانت عاصمتها عند التأسيس "كراتشي"،وعاصمتها الآن إسلام أباد[1]

خريطة رقم04:الموقع الجغرافي لباكستان

Source : http://www.saach.tv/2012/08/13/fake-doctor-arrested-in-india/

توجد أربع أقاليم في باكستان : البنجاب والسند وخيبر بختونخوا وبلوشستان وآزاد كشمير.و يمتاز الحكم في باكستان على أساس حكومة فيدرالية مركزية وحكومات أقاليم.*

[1] أسماء المهدي،**باكستان تاريخ مجيد و حضارة**،مجلة آسيا الوسطى،نقلا عن الموقع:
http://www.asiaalwsta.com ،تاريخ التصفح 2013/03/18.

* استقلت باكستان عن بريطانيا عام 1947،و تم تأسيس الجمهورية الإسلامية في باكستان في 23 مارس 1956،نظام حكمها جمهوري ديموقراطي، واللغة الرسمية فيها هي الانجليزية إلى جانب الأردوية.

بلغ عدد سكان باكستان 197.4 مليون نسمة عام 2011 حيث زاد معدل النمو السكاني بنسبة34,2% ما بين عامي 2001 و2011.[1] نسبة 97 ٪ من الباكستانيين هم من المسلمين، 3% من السكان مناصفة بين المسيحيين والهندوس والديانات الأخرى.

اقتصاديا بلغ الناتج المحلي الخام في باكستان عام2011 حوالي 488.6 بليون دولار، بنسبة نمو سنوية تفوق 2.4%.وقد أظهر الاقتصاد مرونة كبيرة في مقابل الصدمات الخارجية والداخلية ذات الطبيعة غير العادية، أثناء السنة المالية المنتهية. كما نما الاقتصاد الباكستاني بمعدل ما يقرب من 6.6 سنويًا أثناء السنوات الخمس الماضية.

•القطاع الزراعي: أظهر أداءً مخيبًا للآمال ونما بمقدار 1.5% فقط، في مقابل 3.7% للعام الماضي، وكان المستهدف 4.8.%

•الأداء الصناعي العام: تمثل الصناعة 18.9% من إجمالي الناتج القومي وسجل نموًا متواضعًا بمقدار 5.4% في مقابل 8.2% للعام الماضي.

•ارتفع إجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد في باكستان بخطوات سريعة حلال السنوات الماضية(4.5% سنويًا في المتوسط بالروبية). وبالدولار نما الداخل القومي للفرد بمتوسط 13.5% سنويًا في السنوات الست السابقة، مرتفعًا من 586 دولار في 2002 . 2003، إلى 1085 دولار في 2007 . 2008[2]. وبلغت الاستثمارات المباشرة الأجنبية منذ عام2005 م 2.2 بليون دولار. إن العوامل التي جعلت من باكستان منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي هي التطور الكبير في مؤشرات الاقتصاد الشامل، وإعادة بناء الاقتصاد، فضلا عن النمو الاقتصادي والثبات في سعر صرف الروبية الباكستانية والزيادة في تدفق التحويلات، وإعادة الجدولة لديون بلغت 12 مليار دولار، والذي يوفر على باكستان مليار دولار سنويا، إضافة إلى أن الزيادة في احتياطي العملات الصعبة بلغت خمسة أضعافها، حيث وصل أعلى مستوى لها على الإطلاق خمسة مليارات دولار.[3]

---

[1] رحاب الأدهم، **باكستان الرابعة عالميا في عدد السكان عام** 2030،جريدة الدستور الالكترونية،نقلا عن الموقع: http://dostor.org/ ،تاريخ التصفح 2013/03/22.

[2] محمد سليمان الزواوي ،**أهم ملامح الاقتصاد الباكستاني**،إحصاءات الاقتصاد الباكستاني، 2007-2008،المركز العربي للدراسات الإنسانية،ص 04.

[3] جمال بنون،**مؤشرات الانتعاش في الاقتصاد الباكستاني**،جريدة الشرق الأوسط،العدد 8657 ،2002 .

شكل رقم 14:نمو الناتج المحلي الخام في باكستان

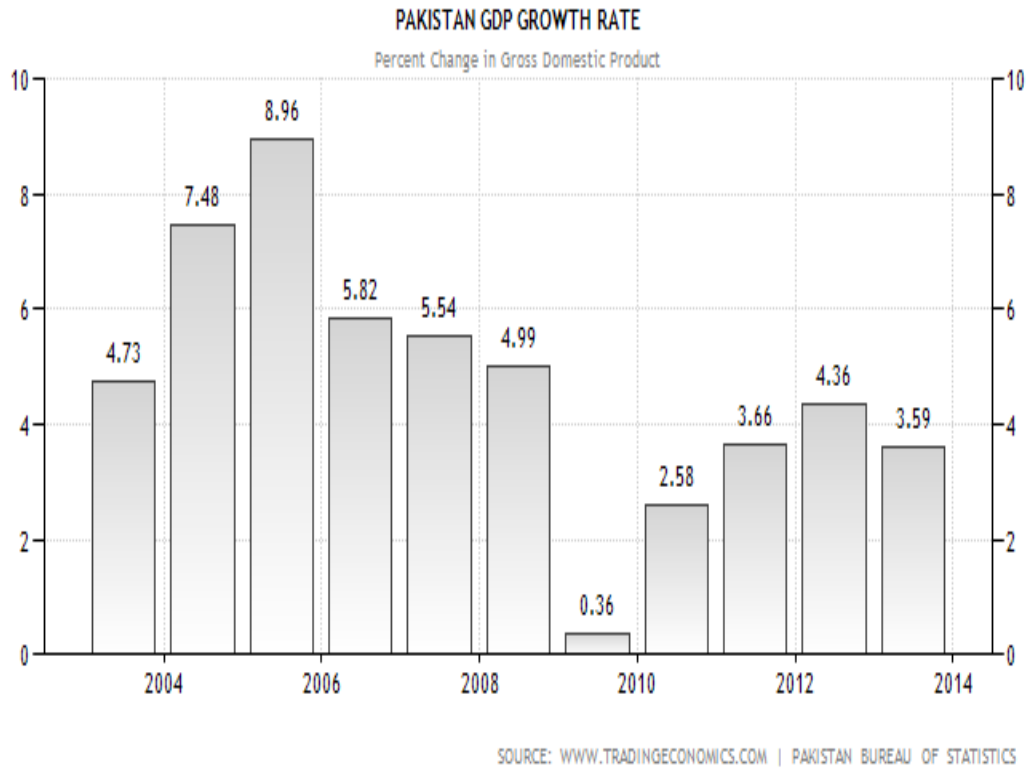

Source :—.—,**Pakistan GDP** Growth Rate, in: http://www.tradingeconomics.com

تحولت القوات المسلحة إلى واحد من اللاعبين الاقتصاديين المهيمنين وساعد على ذلك قدرتها على استغلال الموارد المحلية من خلال وزارة الدفاع. ويتميز الأداء الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بباكستان باللامركزية ويعمل في ثلاث قطاعات وهي الزراعة والصناعة التحويلية وقطاع الخدمات. تقدر قيمة النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة بحوالي 10 مليار دولار تقريبا ويسيطر الجيش على ما يقدر بثلث الصناعات الثقيلة.. كما شاركت في برنامج الخصخصة للدولة ونجحوا في شراء شركات عامة من خلال المناقصات.[1]

و تفتقر باكستان إلى التقنية و العلوم التي باتت الهند تطورها على نحو ثابت طوال نصف القرن الماضي،و يرجع ذلك جزئيا إلى انعدام الموارد،و لهذا تحتاج قاعدة باكستان العلمية و التقنية دائما إلى استيراد مكونات التقنية التي يتطلبها برنامجها النووي.[2]

[1] مي إيهاب سامي،**القوة الاقتصادية للمؤسسات العسكرية**:باكستان الجيش اللاعب الاقتصادي الأقوى،مجلة الوطن الالكترونية،نقلا عن الموقع:http://www.elwatannews.com تاريخ التصفح:2013/03/23.
[2] كريس سميث،مرجع سابق،ص 05.

رغم أن باكستان قد حصلت على كميات كبيرة من المساعدات العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات، مقابل المساعدة و الدعم و التعاون أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان، فليس في وسعها إلا القيام بالقليل لإعادة التوازن العسكري بينها و بين الهند.و بحلول منتصف التسعينات كان البرنامج الباكستاني قد اكتمل،و يعتقد أن الصين قد قدمت كميات كبيرة من الدعم الفني بما في ذلك برامج العمل التي لولاها لما صارت باكستان قوة نووية.

تشير التقارير إلى أن الكثير من طائرات A-5 Fantan الباكستانية قد تم تعديلها لكي تطلق أسلحة ذرية من الجوّ،و أن طياري F-16 قد دربوا على تقنيات"القصف الاندفاعي"،و هذان النوعان لهما نصف مدى قتالي يبلغ 600 كيلومتر،و 850 كيلومتر على التوالي.

إن قدرات باكستان الصاروخية تتضمن ثلاثة مكوّنات رئيسية،يشمل المكون الأول الصواريخ قصيرة المدى Half-1 التي يتراوح مداها بين 60 و 100 كيلومتر،و Half-2 التي يبلغ مداها 280 كيلومتر.أما المكوّن الثاني فيقوم على سلسلة صواريخ شاهين التي تستخدم الوقود الصلب الذي استوردته لجنة الطاقة الذرية الباكستانية من الصين.و قد حصلت باكستان على صواريخ من طراز M-11 الصينية أوائل تسعينات القرن 20م،و أجرت عليها تجارب في منتصف عام 1998.و يتعلّق المكوّن الثالث باستيراد صواريخ نودج Nodong الكورية الشمالية،و اختبارها تحت مسمى Ghauri، التي تكمن أهميتها في شحنتها التفجيرية التي يمكن أن تدمّر الهند.[1]

باقي دول جنوب آسيا

إن التفاوت الكبير في مستويات الدخل هو إحدى الخصائص الواضحة للمجتمعات في جنوب آسيا. وتمثل مشكلة الفقر إحدى المشكلات المهمة، حيث يضم الإقليم العديد من المناطق الأكثر فقرا في العالم. تقع دول الإقليم في مواقع متأخرة وفقا لمقاييس التنمية البشرية، كما تعانى شعوبه من الآثار السلبية الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات.

جنوب آسيا من أقل أقاليم العالم من حيث التكامل الاقتصادي، حيث لا تزيد نسبة التجارة البينية بين دول الإقليم على 2%. ويشير التقرير إلى أن ما بين 70 و75% من سكان الإقليم يعيشون حياة فقيرة في الريف ويعتمدون على الزراعة. ووفقا لتقرير البنك الدولي عام 2008، فإن دول المنطقة قد حققت نتائج إيجابية ملموسة على صعيد التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، إلا أن هذه الجهود واجهت عدة أزمات خلال عامي 2007 و2008، تمثلت في ارتفاع أسعار البترول والمواد

[1] نفس المرجع،ص14.

الغذائية، وصولا إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي كانت لها آثار مختلفة على دول المنطقة.وقد زاد من الأهمية الإستراتيجية للإقليم مجاورته للدول المتقدمة في شرق وجنوب شرق آسيا، والتي تتمتع بأهمية اقتصادية وأمنية وسياسية.[1]

[1] محمد سعد أبو عامود،**جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**،مرجع سابق،ص 109.

المبحث الثاني:

السياسة الخارجية للصين اتجاه القوى الكبرى في النظام الإقليمي لجنوب آسيا

المطلب الأول:العلاقات الصينية الهندية بين التنافس و النزاع

مرّت السياسة الخارجية الصينية اتجاه الهند بعدة مراحل،و تميّزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي فرضتها طبيعة التفاعلات بين البلدية و كذا طبيعة القضايا و الأحداث في النظام الإقليمي.و تعتبر الهند من أهم الدول التي تعتمد عليها الصين استراتيجيا في خلق نوع من التوازن الإقليمي و أيضا كيفية توزيع القوى و المنافسة داخله.

شهدت العلاقات الصينية الهندية الكثير من النزاعات،بما في ذلك النزاعات المسلحة عامي 1956 و 1962[1] و هذا بسبب نزاعات الحدود تارة، والتنافس الإقليمي تارة أخرى، كما لعب المتغيران الأمريكي والباكستاني دوراً هاماً في توجيه مسار العلاقات الصينية الهندية، ففي الوقت الذي كانت فيه العلاقات الصينية الأمريكية غير مستقرة بصفة عامة خلال العقد الأخير من القرن العشرين بسبب الخلاف حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان والدعم الأمريكي لتايوان، فإن العلاقات الأمريكية الهندية على الجانب الآخر كانت تشهد تحسنا واضحا في كثير من المجالات.[2] و فيما يلي سنذكر أهم مراحل تطوّر السياسة الخارجية الصينية اتجاه الهند.

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة مع بروز جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام 1949، و كانت الهند أول دولة تسارع إلي الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة .وكان رئيس الوزراء الهندي آنذاك "جواهر لال نهرو" يأمل في أن البلدين سوف يقفان معا لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق علي الساحة العالمية. ولذلك مارست الهند ضغوطا لكي تحصل جمهورية الصين الشعبية علي مقعد دائم في مجلس الأمن.[3]

كانت السياسة الخارجية الصينية اتجاه الهند في هذه المرحلة تتميّز بنوع من الوفاق،خاصة و أنّ الهند آنذاك كانت من أهم القوى في النظام الإقليمي،و قد حاولت القيادة الصينية توطيد العلاقات السياسية و الدبلوماسية مع الهند كخطوة أولى للاعتراف بها كقوة موازية و ربما قوة رئيسية و مهمة استراتيجيا في المنطقة.

---

[1] Charles Wolf And Others, **China And India 2025:A Comparative Assessment**, National Defense Research Institute, Library Of Congress,2011,P16.

[2] عبد الله صالح،**مستقبل العلاقات الهندية الصينية**،مجلة العصر،2005/06/06،نقلا عن الموقع: http://alasr.ws/articles/view/6719 تاريخ التصفح: 2013/03/28.

[3] نادية حلمي،**التنافس الإقليمي من منظور الصين**، السياسة الدولية ،مركز الأهرام للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، عدد 183،يناير 2011 ،ص 88.

المرحلة الثانية:

بدأ التوتّر في علاقات الصين مع الهند عام 1959 مع بدء المشاكل الحدودية،ثم زاد الخلاف مع الحرب الصينية الهندية عام 1962 و المناوشات المسلّحة في عامي 1967 و 1968.[1] هذا ما دعا الصين إلى اتخاذ سياسة خارجية أمنية جديدة،اتّسمت في تأمين حدودها و عقد صفقات كبيرة لشراء أسلحة في ظلّ السباق نحو التسلّح الذي كان يميّز المنطقة.و في هذه المرحلة لجأت الصين إلى تطوير علاقاتها مع باكستان بإمدادها بالصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية، في المقابل لجأت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي سابقا.

المرحلة الثالثة:

تميزت هذه المرحلة بنوع من التطبيع في العلاقات بين الدولتين،منذ زيارة راجيف غاندي إلى بكين عام 1988،و شهدت العلاقات نوعًا من الايجابية و المرونة،مثل إشعار أحد الطرفين الطرف الآخر بأية تمرينات عسكرية قد يقوم بها بالقرب من الحدود المشتركة،و افتتاح مراكز تجارية على طول الحدود المتنازع عليها،و قبل صعود حزب بهاراتيا جاناتا*إلى السلطة في الهند لم يكن لدى أي من الجانبين النية في تعكير العلاقات الثنائية و كان الطرفان يتحركان بحذر شديد في سعيهما لتسوية نهائية للنزاع الحدودي.[2] و بلغ هذا الوفاق ذروته عام 1991، عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين، أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني "لي بنج"، والتي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسئول صيني رفيع المستوي للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود.[3]

– تواصلت مظاهر الوفاق بين البلدين من خلال بعض الأمور التي أبرزها: تطور ملحوظ في العلاقات التجارية والتعليمية والثقافية؛ جهود كثيرة لتجاوز الحساسيات الحدودية؛ تقدم واضح في مجال الأسلحة المضادة للدمار الشامل (اتفاقية "حفظ السلام والهدوء" عام 1993، واتفاقية "مقاييس

---

[1] Zhong Yin, **India China Relations**, Comprehensive Index ,Vol 5,Berkshir Publishing Group LLC,2009,P 1145.

* تسلم حزب **"باهارتيا جاناتا"** السلطة الهندية في عام 1998، و أصرّ أخذ دور القوة الكبرى في المنطقة؛ وعمل على توسيع العمق البحري والإستراتيجي الهندي من "أندومان" إلى جزر "نيكوبار"، وتدشين قواعد هندية في فيتنام وطاجكستان، وتوسيع الاتصالات الدفاعية والأمنية الهندية لكي تشمل إيران واليابان وكوريا الجنوبية، وتعميق الدبلوماسية الدفاعية الهندية في مختلف ربوع آسيا، وانخراط الحكومة الهندية في مشاريع الطرق الكبرى بالقارة الآسيوية، مثل مشروع الطريق السريع بين الهند وتايلاند وماينمار، وعلى إجراء اختبارات نووية في عام 1998.

[2] مايكل كريبون،مرجع سابق،ص 8.

[3] نادية حلمي،مرجع سابق،ص 92.

بناء الثقة" في عام 1996) ،حيث قام الرئيس الصيني(جيانج زيميين) بأول زيارة له إلى الهند بوصفه رئيس الدولة حيث عقد أتفاق بين البلدين على إجراءات بناء الثقة التي تشمل ما يلي:[1] تقليص عدد القوات والأسلحة في المناطق الحدودية الخاضعة فعلاً لكل منهما،يتعهد الطرفان بعدم مهاجمة أحدهما الآخر،منع الطيران الحربي لكلتا الدولتين من التحليق في أجواء مناطق يقل بعدها عن عشرة كيلومترات من نقاط التماس.

بدأ تحذير الباحثين الصينيين من دور الهند المتصاعد مع التفجيرات النووية الهندية عام 1998. [2] لاسيما أن نيودلهي أشارت آنذاك إلى أن أحد دوافعها لإجراء تلك التفجيرات هو مواجهة التهديد الصيني المحتمل.[3] ثم تم حوار أمني بين الطرفين في عامي 1999 و 2000،إثر زيارة "فاجبايي" للصين في 2003 التي كانت سببا في وضع أساس التقارب بين البلدين عبر تقليص المشاكل ذات المدى البعيد بينهما واستغلال الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي بينهما، وقد قام كل منهما بالفعل بإرضاء الآخر (اعتراف الهند الرسمي بسيادة الصين على التبت، واعتراف الصين في المقابل بسيادة الهند على مملكة "سيكيم" السابقة)،الشروع في حل مشكلة الحدود بين الصين والهند على أساس مبدأ "التعايش السلمي"، واتفاق الدولتين في مارس 2004 على توطيد العلاقات العسكرية عبر تبادل الخبرات والتدريبات.[4]

جرت في السنوات الماضية محاورات حول إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة والتي كانت سببا في وضع أساس التقارب بين البلدين عبر تقليص المشاكل ذات المدى البعيد بينهما واستغلال الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي، وقد قام كل منهما بالفعل بإرضاء الآخر، فقد اعترفت الهند بشكل رسمي بسيادة الصين على التبت، واعترفت الصين في المقابل بسيادة الهند على مملكة (سيكيم) السابقة، والشروع في حل مشكلة الحدود بين الصين والهند على أساس مبدأ التعايش السلمي واتفاق الدولتين على توطيد العلاقات العسكرية عبر تبادل الخبرات والتدريبات.[5]

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق،ص 172.

[2] Zhu Liqun, **China's Foreign Policy Debates**, Chaillot Papers ,European Union, ISS, N° 121, Sept 2010 ,P 32.

[3] عبد الله صالح، مرجع سابق.

[4] شيرين حامد فهمي ، **العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم** ، ترجمة عن المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية ؛نقلا عن الموقع: www.islamonline.net. تاريخ التصفح:2013/04/02.

[5] أحمد خليل إبراهيم،**العلاقات الصينية الهندية و أبعادها الدولية و الإقليمية**،نقلا عن الموقع: http://kawanakurd.com/، تاريخ التصفح: 2013/04/04.

وقّعت الصين و الهند في عام 2008 على وثيقة مشتركة تعهدا فيها بتعزيز بناء عالم متناغم يتمتع بالسلام الدائم و الرخاء المشترك على أسس:[1]

- ✓ تطبيق الديمقراطية في العلاقات الدولية و تحقيق التعددية،و الدعوة لإقامة نظام سياسي و اقتصادي عالمي جديد،يتّسم بالعدالة و المنفعة المتبادلة.
- ✓ تشجيع عمليات التكامل الإقليمي التي توفر فرصا لمنافع متبادلة.
- ✓ الدعوة لإقامة نظام دولي للطاقة يتميّز بالعدالة و الإنصاف.
- ✓ الدعوة إلى تنفيذ عمليات متعددة الأطراف لضبط التسلح و نزع السلاح و منع انتشار الأسلحة النووية.
- ✓ تسوية مسألة الحدود من خلال المفاوضات السلمية.

تبّنت الحكومات في الهند والصين (بغضّ النظر عن منظورات التهديد)منهجا **برجماتيا** وليس تصادميا تجاه كل منهما الأخرى في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برامجها في الإصلاح الاقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دائما ما تحمل في طياتها إمكانية تعكير الاستقرار الداخلي.[2]

يعتقد المحللون أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية هو مفتاح حل المشكلات السياسية بين الصين والهند، و تفعيل التعاون فيما بينهما في المجالات الإستراتيجية والعسكرية، وتشمل مجالات التعاون الاقتصادي المقترحة قضايا متنوعة تمتد من السياحة والطيران المدني، وصولاً إلى التعاون في مجال امتلاك حصص لمشاريع النفط والغاز في الخارج، ولاشك أن الشراكة الصينية مع الهند قد تسحب مركز الجذب الاقتصادي والسياسي من أوروبا والولايات المتحدة نحو آسيا.[3]

---

[1] عبير عاطف الغندور،مرجع سابق،ص 220.

[2] سورجيت مارسينج، **الهند و الصين:تنافس و تعاون**،قرارات عظيمة،2006،،نقلا عن الموقع: www.greatdecisions.org

[3] عبد الله صالح، مرجع سابق.

* في منتصف عام 2000 صاغ جايرام راميش (و هو عضو في الحكومة الهندية مكلّف بالمسائل البيئية)،مصطلح **Chindia** في إشارة لبداية مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين.أنظر: Christophe Jaffrelot ,**Inde-Chine, Conflits Et Convergence** ,Le Monde Diplomatique ,Mai 2011.

مستقبل العلاقات الصينية الهندية

- **الاتجاه الأول:التعاون و التكامل**

يرى أنصار هذا الاتجاه أن البلدان توجّها لإنعاش العلاقات الثقافية و الهوياتية و التاريخية و السياحية بينهما،[1]بالإضافة إلى التجارة والاقتصاد و هذا ما يقرّبهما لبعضهما البعض، ويساعدهما في التغلب على نزعة التنافس من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة فكلتا الدولتين تعاني مما أفرزته العولمة من تحديات اقتصادية وتجارية، ويواجهان الطموحات الأمريكية والأوربية.

- **الاتجاه الثاني:التنافس و الصراع**

يرى هذا الاتجاه أن القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تميل إلى مراجعة المبادئ الأساسية لرؤاها الفكرية، ومن ثم تكون أكثر استعدادا للهجوم والتصادم وهي تنزع أيضا إلى القوة وإلى بسط هيمنتها الإقليمية عبر الأراضي والبحار، وهذا ما ينطبق بالضبط على الصين والهند، فهما عملاقان آخذان في بسط هيمنتهما الإقليمية في آسيا، ومتشابهان في تعداد السكان ومختلفان في الرؤى والأفكار، وهو ما يؤكد توجه تلك العلاقة التي بينهما إلى علاقة التنافس، لا إلى آفاق التعاون. وترى هذه المدرسة أنه رغم مظاهر التقارب التي حدثت بينهما في الآونة الأخيرة، فإن نقاط الاختلاف قد فاقت نقاط الائتلاف على جميع المستويات الدولية والإقليمية والثنائية فعلى المستوى الدولي مثلا تعارض الصين بشدة الأحادية الأمريكية وتدخلاتها الوقائية، بينما توافق الهند على هذا،إضافة إلى خلافاتهما حول السياسة النووية.[2]

تعتبر الهند بالنسبة للصين الدولة الآسيوية الوحيدة –إذا ما تم استثناء روسيا– التي قد تصارعها في الحجم و القوة و عدد السكان* و الأهداف.كما أن العلاقات بين البلدين تعود إلى علاقتهما مع أطراف ثالثة، فالهند تتخوّف من العلاقات التي تربط الصين بمنافستها التاريخية باكستان، بينما تتخوّف الصين من تطوّر العلاقات بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] Tarun Khanna , **China + India :The Power Of Two**, Harvard Business Review, December 2007,P01.

[2] شيرين حامد فهمي ، **العلاقات الصينية الهندية**،مرجع سابق.

* في عام 2025 يتوقّع أن يتساوى عدد سكان الصين مع الهند و يصل إلى أكثر من 1.4 بليون نسمة،أنظر Charles Wolf and others, **China And India 2025**, Op.Cit .P 09.

[3] عبير عاطف الغندور،مرجع سابق،ص203.

إن صعود الصين و الهند كقوتين رئيسيتين في جنوب آسيا،يفسّر سعي كل منهما لإدارة مصالحه في المنطقة من خلال الهيمنة،و شهدت السنوات الأخيرة منافسة ثنائية،كانت المتغير الأساسي في تحركاتهما الإستراتيجية في البيئة الإقليمية،غير أن بعض الديناميكية تشهدها العلاقات بينهما فمثلا قامت الصين بإضافة الهند كعضو مراقب في منظمة شنغهاي،في الوقت الذي قامت فيه الحكومة الهندية بنفس الموقف في السارك(منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي).[1]

النزاعات الحدودية بين الصين و الهند

1- قضية التبت في العلاقات الصينية الهندية

ترتفع التبت عن سطح الأرض بمعدل ارتفاع يصل إلى 4900 متر، لذا فهي تسمى بـ(سقف العالم) وهذا الإقليم ذو أغلبية تبتية واضحة تدين بالبوذية، ومعترف به رسميا إقليما يحظى بحكم ذاتي تحت السيادة الصينية، ومساحته حوالي مليون و 220 ألف كيلو متر مربع (أي ما يعادل مجموع مساحات كل من ألمانيا وأسبانيا وفرنسا).[2]

خريطة رقم 05:الموقع الجغرافي للتبت

Source : http://www.tibettravelplanner.com

[1] Xavier Houdoy**, Relations Inde-Chine :Des Dynamiques Concurrentielles Qui Annoncent Un Avenir Incertain** ,Obtenu En Parcourant : http://www.diploweb.com,02/04/2013.

[2] هاشم العمراني، **التبت تاريخ وقضية**، شبكة الجزيرة للدراسات والبحوث، 2005،ص 14.

أصبحت قضية التبت تاريخيا من القضايا الأساسية التي تدعّم الهوية الحديثة للصين اليوم،[1] وقد عمل تنامي الشعور القومي على تفاقم هذه المشكلة وتزايدها فعندما تنشب الخلافات حول الحدود المشتركة بين الدول فإن الدول لا تركز على الأداة الدبلوماسية التفاوضية لتسوية خلافاتها بل أنها غالبا ما تعمد إلى استعمال القوة العسكرية والتي تقرر هي (القوة) الشكل النهائي لتلك الحدود، وكانت التبت دولة مستقلة منذ ما يقرب من ألفي عام حتى غزتها الصين الشيوعية واحتلتها عام 1949 ويقع إقليم التبت في آسيا الوسطى جنوب غرب الصين وتشترك حدوده الغربية مع كشمير، وتطل حدوده الجنوبية على الهند ونيبال وبعض الولايات الصينية، كما تحيط بحدوده الشرقية ولاية كيانغهاي الصينية.و في عام 1959 هاجم ثوار التبت الجيش الصيني وتمكنوا من هزيمته بدعم من الهند وأُعلن استقلال التبت في 1959/3/19 لكن الصين رفضت الانفصال، فهرب الدلاي لاما إلى الهند حيث شكل حكومة في المنفى ؛ وهو يقوم بجهد كبير لدعم قضية بلاده ويعترف التبتيون بزعامته رغم تعيين الصين لزعيم ديني موالي لها في مكانه هو (البانشن لاما).[2] و من أسباب التوتر في إقليم التبت نذكر:

- تقع التبت على حافة الدولة، مما يعزز من نزعتها الانفصالية.
- الحساسيات القومية بين اليوغور وألهان بوصفهما قوميتان مختلفتان.
- التضييق على الممارسات الدينية البوذية،و لا سيما في فترة حكم ماوتسي تونغ.[3]
- دور الهند كمحرض لسكان التبت كرد على تردي العلاقات الصينية الهندية، وأن للتبت أهمية كبرى في الإستراتيجية الجيوبوليتيكية للصين، وذلك لوصفها **منطقة عازلة Buffer zone** أمام الهند، فإذا استقلت التبت يمكن أن تستخدم لمحاصرة الصين أو الهجوم عليها من الهند، كما تعد أنها نسباً طبيعياً للوطن الأم الصين، وأن استقلالها يمكن أن يثير مشكلات في أقاليم أخرى لاسيما كسينجيانغ ويؤثر على مطالبة الصين بإعادة ضم تايوان.[4]

---

[1] Elliot Sperling, **The Tibet China Conflict : History And Polemics**, Policy Studies, The West East Center Washington, 2004,P05.

[2] عز الدين الورداني،**مشكلات الصين:التبت**،وكالة الأنباء التركستانية، نقلا عن الموقع:
http://www.turkistanpress.com تاريخ التصفح:2013/08/28.

[3] وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص43.

[4] دانييل بورشتاين،أرنييه دي كيزا،مرجع سابق،ص 364 ص 365.

لذلك تعمل الحكومة الصينية ما بوسعها من أجل فهم الملامح الداخلية والخارجية للمسألة التبتية، وأظهرت الكثير من التقدير للدول المجاورة والمنظمات، إذ أنها لم تسمح للانفصاليين التبتيين بالقيام بنشاطات على أرضيها ولم يسمحوا لقوى خارجية بتقديم الدعم المساعدات لهم ، وأن الصين تعمل بسياسة في جنوب آسيا تركز على تشجيع الدول والمنظمات غير المؤيدة لحركة التبت مثل باكستان وتتصدى للدول المساندة للتبتيين الانفصاليين مثل الهند، وتثير قضية التبت حساسية تجاه الصين، لأنها ترى في انفصال التبت تحديا لوحدتها واستقرارها الداخلي لذا فأن التبت تبدو عائقا أمام تطوير العلاقات الصينية الهندية.[1]

كانت الهند قد طلبت من الدلاي لاما والتبتيين الموجودين على أرضها عدم القيام بأي نشاط سياسي قد يؤثر على العلاقة مع الصين، في تأكيد على التزامها سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للصين.و رغم هذه الرؤية الصينية للقضية التبتية فإن اتصالاتها مع الدلاي لاما لم تتوقف، والتي كانت بين أخذ ورد بين الجانبين طيلة الثمانينات والتسعينات لكنها لم تثمر. حيث رفض الجانب الصيني اقتراح الدلاي لاما بالتفاوض على إعطاء إقليم التبت حكما ذاتيا أوسع مما هو قائم، ثم كان أن اشترطت الصين عام 1993 حل حكومة المنفى من أجل أي مفاوضات جدية، وهو ما لم يحصل، ووفّرت الهند ملجأ للكثير من القياديين الروحيين التبتيين،فعام 1998 احتجت الصين على استقبال رئيس الوزراء الهندي اتال بيهاري فاجباي للدلاي لاما و اعتبرتها كتدخل في شؤون الصين الداخلية،و سمحت للمنفيين بالتعبير عن رأيهم الانفصالي. [2]

توصل الطرفان إلى توقيع معاهدة حيث اعترف فيها رئيس الوزراء الهندي فاجبايي عام 2003 بسيادة الصين على التبت، ولكن من غير المحتمل أن تطلب أي حكومة هندية من الدلاي لاما أن يعود إلى التبت ما لم يكن هو نفسه راضيا عن نتائج المفوضات الجارية حاليا مع بكين وراغبا في العودة، في الوقت ذاته .[3]

---

[1] أحمد خليل إبراهيم، مرجع سابق.

[2] Col Mona Lisa Tucker**, China And India Friends Or Foes** ,September 2003, in: http://www.airpower.maxwell, 13/04/2013.

[3] جواد سليم الأغا،**أزمة التبت**،دورة التدريب الدبلوماسي،وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية ،القدس ،2009 ، ص06.

2- قضية كشمير و أثرها على العلاقات الصينية الهندية

يعتبر إقليم كشمير من أخطر الأقاليم في العالم،لأنّ فيه احتمال المواجهة بين أكبر القوى النووية في آسيا،[1] والصراع حول كشمير يشير إلى نزاع إقليمي بين الهند وباكستان وبين الهند وجمهورية الصين الشعبية حيث نشبت بسببها حروب ومواجهات عسكرية بين البلدين، وتعتبر من أكثر النزاعات خطورة في جنوب آسيا، إذ تشترك فيه القوى الكبرى الرئيسة، أي الصين والهند وباكستان، ويحتل إقليم جامو وكشمير موقعًا إستراتيجيًا هامًا في جنوب القارة الآسيوية.[2]

تحتل كشمير موقعا جغرافيا إستراتيجيا بين وسط وجنوب آسيا حيث تشترك في الحدود مع أربع دول هي الهند وباكستان وأفغانستان والصين. وتبلغ مساحتها الكلية 86023 ميلا مربعا، يقسمها خط وقف إطلاق النار منذ عام 1949، ويعرف منذ اتفاقية شملا الموقع عليها عام 1972 بخط الهدنة. وتبلغ مساحة الجزء الهندي 53665 ميلا مربعا ويسمى جامو وكشمير، في حين تسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على 32358 ميلا مربعا يعرف باسم ولاية كشمير الحرة (آزاد كشمير)، وهناك مساحة صغيرة خاضعة للصين منذ عام 1962 تسمى أكساي تشين.

خريطة رقم 06:الموقع الجغرافي لإقليم كشمير

المصدر:ملفات المعرفة،الجزيرة،نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net ،تاريخ التصفح:2013/04/16.

---

(1) ـــ، ـــ ,**The Kachmir Conflict :Historical And Prospective Intervention Analyses**, The Carter Center, July 2003,P02.

(2) أحمد خليل إبراهيم، مرجع سابق.

تعود أهمية كشمير للهند والصين إستراتيجياً إلى ارتباطها بتوازن القوى في جنوب آسيا، وتوازن القوى بين الهند والصين، أما أهميتها بالنسبة لباكستان فهي جغرافية وسكانية. وتعتبر محل النزاع منذ عام 1947م، بعد تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، هما الهند وباكستان من طرف بريطانيا، إذ كان الإقليم تحت أسرة من المهراجا الهندوس مع انه ذو أغلبية مسلمة، وبعد التقسيم أراد الحاكم الهندوسي هاري سينغ الاستقلال بالإقليم، إلا أن تسلل آلاف الكشميريين والتبتيين إلى منطقة بونش مطالبين بضم كشمير لباكستان، وهذا ما قبل به الراجا أو الحاكم الهندوسي، تسبب في اندلاع حرب بين الهند وباكستان في عامي 1947-1948م، وحرب ثانية سنة 1965م[1] .
و تتمثل أهمية إقليم كشمير بالنسبة للصين فيما يلي:

- ✓ شمال كشمير تتواجد به انهار سباشين الجليدية، التي احتلتها الهند سنة 1984 بعدما كانت تابعة لباكستان، وعلى الرغم من كونها انهار خالية من الحياة والثروات الطبيعية، بارتفاع يقدر بـ(18000) قدم فوق سطح البحر، إلا أنها ذات أهمية بالغة للصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ.
- ✓ تشرف كشمير على إقليم كسينجيانغ الذي تتواجد به حركة ويغور الإسلامية الانفصالية.
- ✓ تشرف انهار سياشين في شمال كشمير على مناطق بها احتياطي ضخم من الغاز والبترول في أقصى غرب الصين.كما تشرف كشمير على طريق قاراقورم الذي يخترق جبال الهملايا ويربط الصين بباكستان، واسيا الوسطى.
- ✓ كما يمثل إقليم كشمير رهانا استراتيجيا، بوصفه يربط بإقليم لاداخ Ladakh الذي يتصل بـ اكساي شين الجزء الذي تسيطر عليه من كشمير .[2]
- ✓ مساحة كشمير الواسعة التي تمكن من إنشاء قواعد عسكرية في موقع استراتيجي.[3]

---

[1] Jean Mark Balencie, Arnaud De La Grange, **Monde Rebelle Acteurs, Conflits Et Violence Politique**, 1ere Ed, Edition Michalon, 1996, P22, 23.

[2] Christophe Jaffrelot**, L'inde Contemporaine De 1950 A Nos Jours**, Editions Fayard, Paris, 1996, P269.

[3] جاد طه،**سياسات الهيمنة و بؤر التوتر الدولي المعاصر**،مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة،الإمارات العربية المتحدة،2003،ص 20.

ظهرت بداية التسعينات ملامح جديدة للنزاع في كشمير،مع تكوين جماعات مسلحة بدعم من باكستان قامت بتدريبات عسكرية على الحدود،هذه المجموعات متكوّنة من مقاتلين أفغان،كحزب الأنصار و حزب المجاهدين.[1] و بدأت بعض الحلول السياسية للنزاع،ففي عام 2004 أعلن رئيس الوزراء الهندي استعداد حكومته للتفاوض من دون شروط مسبقة مع المجموعات المتمردة كافة بما فيها تلك الناشطة في إقليم كشمير،و يعدّ هذا تغيرا كبيرا،حيث لم يشر إلى شرط تخلي المتمردين عن السلاح قبل أي حوار،كما أعلنت الحكومة الهندية أنها قدمت 72 مقترحا لباكستان ضمن إجراءات بناء الثقة، من بينها جعل خط الهدنة في كشمير و المعروف بـ"**خط السيطرة**" أكثر سهولة لسكان كشمير للاجتماع بأهاليهم في الشطر الآخر من الإقليم.[2]

حاولت الهند توظيف الحرب الأمريكية ضد ما أسمته بالإرهاب لتحقيق أهدافها في كشمير،على اعتبار أن ما تتعرض له الهند في كشمير هو إرهاب،و حاولت الاستفادة من الحادث الإرهابي الذي تعرض له البرلمان الهندي في ديسمبر 2001 لتصعيد الموقف مع باكستان.[3]

أكّدت الصين خلال هذه الأزمة أنها لا تريد حدوث مواجهات أو تصعيد بين الهند و باكستان،يمكن أن يؤثر على الأمن في المنطقة في ظلّ امتلاك الطرفين للسلاح النووي،و حاول الرئيس الصيني في مؤتمر الأمن الإقليمي في كازاخستان أن يجمع الرئيس الهندي مشرّف والباكستاني فاجباي في لقاء مشترك،كما حاول التنسيق مع الرئيس الروسي لإيجاد حلّ للأزمة.[4]

لكن الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين حول حفظ السلام و الهدوء بين عامي 1993 و 1996 لا تسهم في حلّ النزاع الحدودي،فالهند ترى أن حل النزاع سيمهد لنشر قواتها عبر الحدود الباكستانية،و هو ما تعترض عليه الصين،لأن هذا الإجراء سيكون على حساب باكستان صديق الصين التاريخي،إضافة إلى انه سيحبط من خطط الصين الإستراتيجية في وضع الهند تحت ضغط من الجبهتين الباكستانية و الصينية.[5]

---

[1] Ibid., p 275.

[2] جمال مظلوم، **باكستان و الهند: تقارب و استعداد**، شؤون خليجية، عدد40، 2005، ص 171.

[3] محمد سعد أبو عامود،**قضية كشمير و انعكاساتها على الأمن الآسيوي**،في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين،قضايا الأمن في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة ،2004،ص 193.

[4] بشير عبد الفتاح، **الهند و باكستان:صراع متجدد**،السياسة الدولية،عدد 149، جويلية 2002، 151.

[5] شيرين حامد فهمي،**العلاقات الصينية الهندية:تطبيع أم تصادم**،مرجع سابق،نقلا عن الموقع: www.islamonline.net.

أهمية الهند في تحقيق التوازن مع الصين

سيؤدي نهوض الصين إلى تعقيدات إستراتيجية في جنوب آسيا،فالهند كالصين تماما ستكون أداة جذب اقتصادي في المنطق،و سيكون لنهوضها تأثير ليس فقط على آسيا بل أيضا في العالم،و تسعى الهند لدعم التعاون الإقليمي مع الغرب،و الانضمام إلى منظمات مثل منظمة التجارة العالمية،و ذلك لأسباب إستراتيجية و رغبتها في زيادة قوتها،في المقابل تقترب حكومات شرق آسيا مثل ماليزيا و سنغافورة و تايلاند و دول أخرى من الهند أكثر،لمساعدتها على إنشاء موازنة جيوسياسية ممكنة مع الصين.[1] و مخاوف الصين من النمو الهندي تكمن في أن الهند هي الدولة الثانية في العالم من حيث الكثافة السكانية بمساحة شاسعة،و تتبع مسار نمو اقتصادي ثابت، بالإضافة إلى التطور في مجال العلوم و التكنولوجيا و القدرات العسكرية ،و تملك نسبيا نظاما سياسيا مستقرا،و هذا ما يخلق لها وضعا جيدا لتصبح قوة دولية.[2]

بالإضافة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق التوازن الهندي مع الصين ،فإنّ العامل الباكستاني يبرز تأثيره السلبي على العلاقات الهندية الصينية في الدعم الذي تحصل عليه باكستان من الصين خاصة في مجال التكنولوجيا النووية، فضلاً عن تأييد الصين لباكستان في مواجهة الهند، حيث عمدت الصين إلى استخدام باكستان من أجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها. ومع ذلك لم يغب عن فكر قادة البلدين أن ثمة مصالح واهتمامات مشتركة بينهما، وفي مقدمتها العمل على وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية باعتبار أنه ليس في صالح أي منهما، إضافة إلى التعاون في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً أمنياً لكل منهما.[3]

تسعى الهند لوضع أسس مكانتها الجديدة على الساحة الدولية،و التي ترى أنها في الوقت الحالي لا تتناسب مع حجمها البشري و ثقلها السياسي و مستقبلها الاقتصادي،و أنّ هذا الهدف بعيد المدى وراء دخولها النادي النووي.[4] لهذا تمثّل المساعدات الصينية لباكستان أكثر التهديدات خطورة على

---

(1) ـــ.ـــ،**نشوء القوى:المشهد الجيوسياسي**،ترجمة منار إبراهيم الشهابي ، الفكر السياسي، العدد21، دمشق،2005،ص 293 ص 294.

(2) Zhu Liqun, Op.cit., P 32.

(3) عبد الله صالح، مرجع سابق.

(4) أحمد إبراهيم محمود،**الهند:القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية**،السياسة الدولية، العدد 146،أكتوبر 2001،ص 56 ص 59.

أمن الهند ووحدة أراضيها. فمساعدة الصين العسكرية والنووية والصاروخية لباكستان والمساعدات الصينية المتزايدة في نيبال وبنجلاديش و ميانمار (بورما) ،واحتمالات تقدم البحرية الصينية في المحيط الهندي عبر التسهيلات في ميانمار وجزر الكوكوس، بالإضافة إلى بناء ميناء جوادور الجديد في باكستان.

يصف الداعمون لمنظور "التهديد الصيني" الصين بأنها تتسلل إلى الأراضي الهندية ،وتحاصر الهند لكي تحتجزها في المنطقة حتى وهي تتهمها "بالسيطرة الإقليمية" وتؤخر حل مسألة الحدود.أما **المنظور الصيني** للتهديد فلا يركز على الهند وإنما على الولايات المتحدة التي يراها الصينيون تسعى إلى "**احتواء**" الصين من خلال تحالفها العسكري مع اليابان ومن خلال الإمداد العسكري التي تقدمه إلى تايوان ووجودها المهيمن في آسيا وتشجيعها للانفصالية في تايوان والتبت والترويج "لتطور سلمي" من شأنه أن يدمر احتكار الحزب الشيوعي الصيني للقوة السياسية.[1]

إن التقارب الهندي الصيني له نتائج وآثار بعيدة في السياسة الخارجية الأمريكية، ونفس الحالة بالنسبة لعلاقات تقارب الهند مع الولايات المتحدة حيث أهميتها تكمن بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية في الحفظ على التعاون الايجابي للصين مع الهند، و تطوير التجارة بين هذين البلدين. هذا يعني أن الولايات المتحدة بحاجة لأن تفهم بأن الصين والهند واليابان سوف يعملون في المستقبل معاً، وأن تحريض الهند ضد الصين سوف لا ينتج نتائج مرغوبة وكذلك الهند الأكثر أمناً وهي الشريك الأكثر ثباتا في جنوب آسيا.[2]

ذكرنا في الفصل النظري أن **نظام التغلغل** في النظام الإقليمي الذي أشار إليه **تومبسون**، يتمثّل في ظهور القوى الخارجية كقوى مؤثرة في أي نظام إقليمي و هذا ما يبرز في جنوب آسيا،فالتدخّل الأمريكي في القضايا و المسائل المتعلّقة بنظام جنوب آسيا،يجعل دور الولايات المتحدة دورا مهما و فاصلا في حسم الكثير من هذه القضايا،و لهذا الصين متخوّفة من التحالف الهندي الأمريكي الذي سيعرقل نهوضها كقوة دولية و إقليمية فاعلة.

---

[1] سورجيت مارسينج،مرجع سابق.

[2] كامران أحمد أمين،مرجع سابق،ص443.

المطلب الثاني:العلاقات الصينية الباكستانية بين التنافس و التعاون

مرت السياسة الخارجية الصينية تجاه باكستان بمراحل مختلفة تراوحت بين الاستمرار و التغيّر،و يمكن أن نقسّم مراحل تطّور العلاقات الصينية الباكستانية كما يلي:

المرحلة الأولى 1950-1960: بعد قيام الدولتين بتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين في عام 1951، احتفظت الصين وباكستان بعلاقات ثنائية طبيعية بصرف النظر عن التباين الأيديولوجي بين النظامين. غير أنه بعد قيام الولايات المتحدة بطرح مشروع حلف بغداد(*)، والذي ضمّت إليه باكستان، أصبحت الأخيرة عضوا رسميا في التحالف الغربي. وقد دعم ذلك توقيع الحكومة الباكستانية عددا من الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، توجهت القيادات والنخبة الحاكمة في باكستان إلى إعلاء وتشجيع القيم الإسلامية في الداخل الباكستاني، مما شجع الأقليات المسلمة في الصين بدورها على التطلع لممارسة حرياتهم وشعائرهم الدينية "المكبوتة"من جانب السلطات الصينية، وهو ما اعتبرته الصين مساسا بأمنها واستقرارها الداخلي. تميّزت فترة الـ50 و 60 بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين،و ذلك بتشجيع التعاون في مختلف المجالات.[1]

المرحلة الثانية 1962-1980: في هذه المرحلة، اتجهت الدولتان إلى إعادة الوفاق لمسار العلاقات بينهما من خلال قيامهما ببدء التفاوض حول مشكلات ترسيم الحدود بينهما، وتوقيعهما اتفاقا خاصا بإنهاء هذه المشكلات في مارس 1963.[2] وقامت الصين بتقديم دعم سياسي وعسكري ومساعدات اقتصادية لباكستان، خاصة في ظل توتر علاقات الصين مع الهند. وقد دعم من هذه العلاقات تشجيع إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون باكستان على تحسين علاقاتها بالصين، باعتبار أن هذه العلاقة يمكن أن تكون بوابة الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع الصين.وكانت الولايات المتحدة تهدف أيضا إلى إبعاد الصين عن التحالف مع الاتحاد السوفيتي السابق، الذي قام

(*) مشروع **حلف بغداد** هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط،و يتكون من بريطانيا، العراق، إيران و باكستان،حيث وعدت أمريكا(التي كانت صاحبة فكرة إنشائه ووكّلت بريطانيا لتسييره) بتقديم العون الاقتصادي و العسكري للأعضاء،لكنها لم تفي بوعدها بمساعدة باكستان خلال نزاعها مع الهند.

(1) Rizwan Zeb, **Pakistan-China Relations: Where They Go From Here**?, UNISCI Discussion Papers, University Of Madrid, May 2012, P46.

(2) رضا محمد هلال، **الصين و باكستان:علاقات وثيقة**، السياسة الدولية، عدد يناير 2011، ص 115.

في المقابل بتوقيع معاهدة صداقة وتحالف مع الهند، وتجميد علاقاته مع باكستان في عام1971.واستمرت الصين في تدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية عامة والعسكرية بصفة خاصة مع باكستان عقب أزمة بنجلاديش، حيث أمدت الصين باكستان بنحو ستين طائرة مقاتلة من طراز ميج 19، و100 دبابة، وعدة مئات من قطع المدفعية، وآلاف القطع من الأسلحة الصغيرة، علاوة علي منحها قروضا بنحو 110 ملايين دولار. كما تضامنت الصين مع المطالب الباكستانية المتعلقة بمساندة كفاح شعب كشمير في الحصول على حقه في تقرير المصير. **المرحلة الثالثة منذ 1980:** فمن هذا العام اتجهت العلاقة بين البلدين إلي المزيد من التعاون والتوافق، استنادا إلى المنطق البراجماتي الجديد الذي تبناه الزعيم الصيني دينج شياو بنج في السياسة الخارجية الصينية. حيث كان هدف الصين هو تعزيز جوانب المصلحة والأمن والاستقرار والتنمية في الداخل، وتحقيق السلم في السياسة الخارجية. وعقب انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي الجديد، تزايدت المخاوف الصينية من التهديدات الأمريكية بدرجة أكبر من مخاوفها من أي تهديد قد تشكله روسيا. لذا اتجهت الصين إلى تعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع الهند وروسيا لمواجهة الخطر 'الأمريكي'، وهو ما أدى إلى تراجع التأييد الصيني للسياسات والمواقف الباكستانية تجاه قضية كشمير. بالرغم مما سبق، ازدادت العلاقات الصينية مع باكستان رسوخا في مجالات: الطاقة، والنقل، والاتصالات، والتنمية الزراعية، وجذب وتوطين الاستثمارات المتبادلة.وشهدت العلاقات الصينية – الباكستانية نقلة نوعية أخرى، عقب قبول عضوية باكستان كمراقب –إلى جانب كل من إيران والهند– في منظمة شنغهاي للتعاون في بداية عام 2005.[1]

هناك مصالح قومية واحتياجات إستراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصيني بتدعيم العلاقات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع باكستان.فوفقا لتصريحات مسئولي السياسة الخارجية الصينية، التي أكدت "احتياج الصين لباكستان في سياساتها الإقليمية"، فالصين تحتاج باكستان للعب دور الموازن الاستراتيجي مع الهند.[2] و على الرغم من هذا باكستان تدرك واقعيا أنها لن تتكافأ مع الطموح الهندي،و لن تتمكّن من الوقوف ضدّ المصالح الهندية في المنطقة.[3]

[1] رضا محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 117.

[2] Rizwan Zeb, op.cit, p46.
[3] Chintamani Mahapatra, Op.cit., P 410.

من ناحية أخري، هناك دوافع اقتصادية تدفع هذه العلاقة، ترتبط بتأمين المواد والموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية، وكذلك الحاجة للوصول إلي السوق الباكستاني، والذي يحافظ وجوده علي استدامة النمو في اقتصاديات المقاطعات الصينية الفقيرة المجاورة لباكستان. وأخيرا، تصنف العلاقات بين الصين وباكستان كجزء من التحالفات السياسية المعززة لتطلع الصين إلي بسط نفوذها الإقليمي والعالمي.[1]

ساعدت الصين باكستان وخصوصا من الناحية الفنية في برنامجها النووي و حصلت على مساعدات غربية متنوعة بصورة مباشرة وغير مباشرة، إذ تلقى علماؤها الـ (37) التابعون لمركز البحوث النووية في إسلام آباد الذي أنشئ عام 1955، تدريباتهم في مجال الذرة في الخارج (هولندا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة) ولكن ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان بسبب إصرار باكستان على الاستفادة من برنامجها النووي السلمي في المجال العسكري تحقيقاً للتوازن مع الهند.[2] هذه الأخيرة التي ترى أن باكستان تمثل تهديدا لها من خلال تحالفها مع الصين، فباكستان قد حرصت على توثيق علاقاتها بالصين، حتى في الفترات التي كانت فيها العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة مقطوعة.[3]

تعتبر الصين المصدر الرئيسي لتزويد باكستان بالتقنية العسكرية،حيث دعمت مشروع تطوير صاروخ Alkhalid MBT 2000 منذ عام 2007،بالإضافة إلى تموين سلاح البحرية الباكستاني بفرقاطات من نوع F-22.[4]

يؤكّد معظم المحللين الهنود على الدور الهام الذي تلعبه الصين في تطوير قدرات باكستان النووية في مواجهة الهند،كما توضح بعض الدراسات ما قدّمته الصين من مساعدات في هذا المجال،لتطوير صواريخ باكستان بعيدة المدى المعروفة باسم شاهين 1 و شاهين 2،حيث تشير إحدى هذه الدراسات إلى ما رصدته المخابرات الأمريكية من معدات تم نقلها من الصين إلى باكستان عام 2000 و عام 2001،كما تشير دراسات أخرى إلى أن الصين هي التي أخبرت

---

[1] رضا محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 119.
[2] كامران أحمد محمد أمين،مرجع سابق،ص 444.
[3] محمد سعد أبو عامود، **قضية كشمير و انعكاساتها على الأمن الآسيوي**، مرجع سابق، ص 182، ص183.
[4] Iftekhar Ahmed Chowdhury, **China Pakistan Relations**: Evolution Of An All Weather Friendship, ISAS Insights, N° 125, June 2011, P04.

باكستان عام 1998 بأن تسرع في إجراء تجاربها النووية،و الإعلان عنها لردع الهند عن تهديد منشآتها النووية.[1]

وقعت الصين و باكستان أكثر من 32 اتفاقا للتعاون في هذه القطاعات، منها 13 اتفاقا تم توقيعها بين الجانبين في باكستان يوم 18 ديسمبر 2010. وقد تضمنت هذه الاتفاقات عددا من مجالات التعاون تضمنّت ما يلي:[2]

- ✓ الحفاظ على التبادلات المتكررة للزيارات والاتصالات رفيعة المستوي، وتعزيز تبادل الزيارات والاتصالات بين إداراتهما الحكومية وبرلمانيهما وأحزابهما السياسية وقواتهما المسلحة ومنظماتهما غير الحكومية والمنظمات المحلية، بهدف دعم التفاهم المتبادل والصداقة، ودعم التطور الشامل والمستمر والمتعمق لعلاقاتهما الثنائية.
- ✓ تعزيز آليات التشاور الدبلوماسي السنوي في دعم التعاون السياسي الثنائي، والاتفاق علي دعم المشاورات والتبادلات بين وزارتي خارجيتهما علي مختلف المستويات، وفي مختلف المجالات للمشاركة في الرأي حول العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، والحفاظ على التبادلات المستمرة والتنسيق في مختلف المناسبات.
- ✓ الاتفاق علي دعم التعاون في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والزراعة، والتكنولوجيا، والسياحة، وفقا لمبادئ المساواة والنفع المتبادل، والكفاءة، ونقاط التكامل المتبادلة، وتنوع الأشكال والتنمية المشتركة.
- ✓ تعزيز دور اللجنة الصينية – الباكستانية المشتركة للتعاون الاقتصادي، والتجاري، والعلمي، والتكنولوجي، ودعم دور مجلس الأعمال الصيني – الباكستاني لاكتشاف أساليب وقنوات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري تبادلي النفع.
- ✓ تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، وتوحيد معايير تصرف الشركات، وخلق الظروف المواتية، وتقديم التسهيلات اللازمة للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لشركاتهما ومؤسساتهما وهيئاتهما.

---

[1] محمد سعد أبو عامود، **قضية كشمير و انعكاساتها على الأمن الآسيوي**، مرجع سابق، ص 175.

[2] رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص 125.

- ✓ توسيع التجارة البينية، وتشجيع ودعم الاستثمار الثنائي في شركاتهما، وفقا للاتفاقيات الخاصة بدعم وحماية الاستثمار بين الحكومتين، ووفقا للقوانين المحلية فيهما، والالتزامات الدولية لكل منهما.
- ✓ دعم التعاون في خدمات العمالة بعقود واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة دعم التجارة البينية.
- ✓ دعم تجارة الحدود وتوحيد معاييرها، وتوقيع اتفاقية جديدة حول تجارة الحدود من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي فيهما، خاصة في المناطق الحدودية.
- ✓ توجيه وتشجيع إداراتهما الحكومية ومعاهد البحث العلمي والجامعات وشركات التكنولوجيا الفائقة علي إقامة تعاون تكنولوجي واسع في المجالات محل الاهتمام المشترك، مثل الاتصالات، وصيانة المياه، والطاقة الكهربية، والطيران، وتكنولوجيا الفضاء، والحاسب الآلي، وعلوم المعادن، وتكنولوجيا المعلومات، والطب، والصحة، والكيماويات البترولية، والتكنولوجيا الحيوية، والاستغلال السلمي للطاقة النووية.
- ✓ دعم نقل المعرفة الفنية وتبادل المعلومات، وتعزيز التعاون في حظر انتشار الأسلحة النووية وضبط الصادرات.
- ✓ دعم التعاون تبادلي النفع في القطاع الصناعي، والزراعة، والغابات، والمصائد السمكية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوفيرة، وتبادل الخبرات المهنية والإنتاج المشترك بالمواد الخام والتكنولوجيات من كلا الجانبين، وتنمية المناطق الصناعية والموانئ الصناعية، ومناطق التصدير الحرة، والموارد البشرية، وإفساح المجال للدور الريادي للشركات الكبرى، ودعم التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم التبادل والتعاون في المجالات المالية والنقدية، وضبط الاقتصاد الكلي، وتعزيز التعاون في مجال النقل، ودعم تدفق الأفراد والبضائع عبر طريق السريع، وإقامة المزيد من معارض الاستثمار والتجارة، ومعارض البضائع في مدنهما التجارية المهمة لدعم التفاهم المتبادل بين شركاتهما، وتوسيع التعاون في مجال السياحة.
- ✓ تعزيز دور آلية التشاور العسكري والأمني الصينية – الباكستانية في دعم التبادل والتعاون بين الجيشين، وتبادل الزيارات وتدريب الأفراد في القوات المسلحة، وتعزيز جهود اللجنة

الصينية – الباكستانية المشتركة للتعاون في التكنولوجيا والصناعة العسكرية من أجل دعم التعاون الصناعي العسكري.

- ✓ زيادة التعاون البيني في الاستخدام الفعال والاقتصادي للطاقة، والبحوث والتنمية من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين البيئة.

يعتبر المستشرق الروسي فلاديمير سيوتنيكوف على سبيل المثال ، بأنه تحتدم في جنوب آسيا المنافسة الجدية بين الهند والصين وباكستان . و أن بكين وإسلام أباد تتخوفان من تعزيز دور الهند على الصعيد الإقليمي والعالمي، وتحاولان إعاقة ذلك. وبالطبع تحاولان أن توسعا نفوذهما في المنطقة.[1]

[1] ـــــ، ـــــ، **آفاق العلاقات الصينية الباكستانية**، صوت روسيا، نقلا عن الموقع http://arabic.ruvr.ru تاريخ التصفح:2013/03/23.

المطلب الثالث:الصين والتنافس الدولي في جنوب آسيا

تتميّز منطقة جنوب آسيا بالديناميكية و الحركية في القضايا و الاهتمامات،و لهذا فالبيئة الإقليمية للسياسة الخارجية الصينية هي بيئة غير مستقرة،خاصة من الناحية الأمنية بوجود قوتين نوويتين في النظام الإقليمي و هما الهند و باكستان.فدراسة المناخ الأمني الإقليمي في جنوب آسيا سواء القائم حاليا أو ذلك الآخذ في التبلور،يجب أن ندرك أن آسيا لم تشهد منافسة علنية بين القوى،بل كانت منطقة تضم عددا من الدول ذات القوة شبه المتساوية،و في هذا الصدد يقول أحد المراقبين:"**كان النظام بين الدول في آسيا منذ بدايته مبنيا على هيكل متعدد الأقطاب و متميزا بصراع علني و تنافس مكشوف بين عناصره الرئيسية**".[1]

ركّز الباحثون بعد التجارب النووية الهندية الباكستانية عام 1998 على علاقات الهند و باكستان بينما أهملوا مستقبل العلاقة بين الهند و الصين أكثر الدول سكانا و التي تلعب دورا محوريا في الأمن الآسيوي و الأمن العالمي. فالهند قلقة من خطط الصين العسكرية طويلة المدى، كما ترفض دور الصين في مساعدة باكستان للحصول على الأسلحة النووية و تكنولوجيا القاذفات الصاروخية.كما ترى الهند تناقضا بين موقف الصين من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية و سياستها الخارجية إزاء المجتمع الدولي،بالإضافة إلى اتهاماتها للصين بالتواجد العسكري في ميانمار و استخدام وضعيتها كعضو دائم في مجلس الأمن لمواجهة الطموح المستقبلي للهند.[2]

تتبع سياسة الأمن القومي الصينية مبادئ واضحة تقوم على النظرية السياسية الواقعية **(real politic)** ،و هي سياسة تحقيق المصالح بأية وسيلة بالتركيز على الاعتبارات العملية البحتة بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية،فالهدف الرئيسي في السياسة الخارجية الصينية هو منع ظهور أي ند ينافسها في آسيا،فالصين تعتز بماضيها غير الاستعماري و تدافع عن مصالح المحرومين أو من يطلق عليهم « the have–notes » في النظام الدولي،و هذا المفهوم يلعب دورًا أساسيا في تحديد علاقة الصين بالدول الأخرى خاصة الهند.[3]

---

[1] كريستيان كوخ،**الصين و الأمن الإقليمي في جنوب آسيا**،في توازن القوى في جنوب آسيا،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2001،ص 101.

[2] سيد أبو ضيف أحمد،**سباقات التسلح و الأمن الآسيوي في ظلّ النظام العالمي الجديد**،في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين،قضايا الأمن في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية،جامعة القاهرة،2004،ص 128 ص129.

[3] كريستيان كوخ،نفس المرجع،ص 103.

يشير عدد من الباحثين إلى أن الصدام المتوقّع بين الصين و الهند من شأنه أن يتّخذ أكثر من شكل أو مستوى،فقد يكون عبارة عن مواجهة باردة بين الطرفين في ميانمار،أو قد يكون عبارة عن مواجهة بالنيابة بين الهند و باكستان،أو قد يكون صداما مباشرا بين الطرفين ،و هو ما قد يحدث في منطقة الحدود الشمالية و التي تتسم بحالة من عدم الاستقرار،أو في منطقة المحيط الهندي و الذي تبسط عليه البحرية الصينية سيطرتها بسبب علاقاتها القوية مع ميانمار.[1]

يرى المحللون الأمنيون الصينيون أنه بعد أحداث 11 سبتمبر ،صارت الصين تتمتع بأحسن بيئة إقليمية و دولية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي،فالهدف الأساسي للسياسة الخارجية الصينية هو الحصول على المدى الطويل على **بيئة سلمية** من أجل التنمية و تطوير الاقتصاد الوطني الصيني،و الانفتاح على الخارج.[2]

التنافس الصيني الأمريكي في جنوب آسيا

تتمثل عوامل الاهتمام الأمريكي بجنوب آسيا فيما يلي:

- إن آسيا تمثل مجالا هاما من مجالات المصالح الأمريكية الحيوية والمهمة، و التي قد تتطلب تدخلا أمريكيا مباشرا لحمايتها والحفاظ عليها.
- ازدياد ثقل المصالح الاقتصادية الأمريكية في آسيا بصفة عامة وفى بعض الأقاليم الآسيوية الفرعية بصفة خاصة، فقد أشارت جوان سبيرو وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية في بيان أدلت به في 16 مايو 1996 في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي إلى الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية و التي تتلخص في:[3]
  - ✓ استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السلام و الديمقراطية.
  - ✓ بناء نظام دولي جديد يكون أكثر توجها نحو الأسواق المفتوحة .
  - ✓ فتح أسواق أجنبية والترويج لصادرات واستثمارات أمريكية في الخارج و إمكانية تسخير الأدوات الاقتصادية لتعزيز الأهداف السياسية الأمريكية مشيرة إلى أهمية التركيز على إقامة علاقات اقتصادية جديدة ومتينة من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا

[1] سيد أبو ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 129.

[2] Yong Deng, Fei Ling Wang,Op Cit, p24.

[3] محمد سعد أبو عامود،**السياسة الأمريكية في آسيا**،السياسة الدولية،جانفي 1997،ص 65.

والباسيفيك .(أبيك). كما أشار وينستون لورد سكرتير الخارجية الأمريكية المساعد للشئون الآسيوية والباسيفيك بأنه ليست هناك منطقة في العالم هامة بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من منطقة آسيا الباسيفيكية، حيث أن هذه المنطقة أكثر مناطق العالم سكانا وأكثرها ازدهارا من الناحية الاقتصادية، بدليل أن 40% من تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع هذه المنطقة، كما أن معدلات زيادة النمو التجاري مع هذه المنطقة تتم بمعدلات أسرع من غيرها من مناطق العالم الأخرى.

- تقوم الإستراتيجية الأمريكية في آسيا على "توازن القوى" و منع حدوث تقارب أو تحالف بين القوى الآسيوية الأربع الكبرى:روسيا،الصين،اليابان و الهند،فهي تسعى حاليا لإيجاد تعاون بين اليابان و الهند بهدف احتواء روسيا و الصين،و تسعى إلى حل الخلافات بين الهند و باكستان لمنع تدخّل روسيا و الصين في منطقة جنوب آسيا و آسيا الوسطى،و تسعى لربط هذه الدول الصغيرة بدول جنوب آسيا(الهند،باكستان،أفغانستان) بعد حلّ خلافاتهم،من أجل تصدير النفط عبر بحر العرب و المحيط الهندي بعيدًا عن روسيا و الصين.[1]

الرؤية الأمريكية للأمن في جنوب آسيا

1-أهمية المنطقة في الحرب ضد الإرهاب

تمثل المنطقة أهمية مركزية في الحرب على الإرهاب، حيث كان للمشاركين في أحداث سبتمبر 2001 روابط مع تنظيم القاعدة في أفغانستان. وقد امتد وجود القاعدة إلى الجبال المحيطة بالحدود الأفغانية – الباكستانية لتشكل تهديدا لكل من النظام الجديد في أفغانستان وباكستان. كما تأسست في باكستان جماعات إسلامية راديكالية، بعضها يرتبط بالقاعدة، والتي ترى أن استخدام القوة والعنف هو السبيل الوحيد لإقامة الدولة الدينية في باكستان وكشمير. وبناء على ذلك، فقد أصبحت مشاركة دول المنطقة في الحرب على الإرهاب أحد المداخل المهمة لتحقيق الأمن بالمنطقة وفقا للرؤيةالأمريكية.

كانت الهند أول دولة توافق دون شروط على عملية هزيمة القاعدة داخل أفغانستان، حيث ربطت بين ذلك وبين هزيمة الإرهاب الذي تواجهه في كشمير. أما باكستان، فإنها، بحكم موقعها وصلاتها

---

[1] صدّاح أحمد حباشنه،**الموقف الأمريكي اتجاه البرنامج النووي الكوري الشمالي:1975-2009**،المنارة،المجلد 18،العدد01، 2012،ص 83.

التاريخية مع أفغانستان، شريك رئيسي في الحرب على الإرهاب، ويتعين عليها – من وجهة النظر الأمريكية – أن تقوم بجهود مكثفة في قتال القاعدة وطالبان والجماعات ذات الصلة بهما، كما أن عليها منع مقاتلي الجماعات الإسلامية من دخول الهند.

شهدت العلاقات الأمريكية الهندية – كما يقول "**ستيفين كوهين**" الباحث بمجلة "دراسات السياسة الخارجية" – نقاط تحول كثيرة، ابتداء من علاقات باردة في الخمسينات، ثم علاقات إستراتيجية قوية بعد النزاع الحدودي الهندي الصيني في عام 1962، إلى علاقات عدائية في السبعينيات، حينما كان يُنظر للهند على كونها حليفا للاتحاد السوفيتي، وأخيرا إلى علاقات أقل رسمية وأكثر ودا في خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.[1]

صار تكريس التواجد الأمريكي العسكري والاقتصادي في المنطقة، يأخذ شكلا واضحا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهو ما جعل دولة مثل الصين تتحفز وتتأهب، خاصة بعد إعلان الشراكة الإستراتيجية الأمريكية الهندية في نوفمبر 2001.فقد دخلت واشنطن بعمق في المنطقة، راغبة في تكريس الأحادية الأمريكية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو العسكري. فالمنطقة تكتظ بأعلى نسبة من مسلمي العالم، ومن ثم تحوز على اهتمام عالٍ للإدارة الأمريكية، في ظل حربها على الإرهاب. ومن ثم تأتي زيارة "بوش" الأخيرة إلى الهند دون الصين، في إطار تلك الرؤية الأمريكية.

فبعد أن كانت منطقة شرق آسيا (شبه القارة الكورية وتايوان) على قمة أولويات السياسة الخارجية الصينية، أضحت منطقة جنوب آسيا هي محل الاهتمام الأول للخارجية الصينية. وبدأت الصين، في السنوات الخمس الأخيرة، تدعم علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة بهدف صد الهجمة الأمريكية الشرسة؛ ومن ثم، نرى التزايد الواضح لحجم التحالفات والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تمت في الآونة الأخيرة بين الصين ودول المنطقة.[2]

---

[1] شيرين حامد فهمي،**جنوب آسيا:بديل أمريكي أم صيني**،نقلا عن الموقع:
http://www.onislam.net تاريخ التصفح:2013/02/27.

[2] نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثاني:

تتميّز علاقات الصين بدول جنوب آسيا بديناميكية كبيرة،فهذا النظام الإقليمي يضم ثلاث قوى نووية لها وزنها الاستراتيجي و الأمني في العالم،حيث لكل منها مصالح و قدرات متباينة،محاولة استقطاب دول الهامش في هذا النظام،و تعظيم القوة و السيطرة.

ترتبط السياسة الخارجية الصينية في جنوب آسيا بسياستها اتجاه القوى الكبرى في هذه المنطقة،و كيفية إدارتها لعلاقاتها الاقتصادية و الأمنية و العسكرية بهذه الدول.

تعتبر العلاقات الصينية الهندية من أكثر العلاقات غير المستقرة في المنطقة،فالهند هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تنافس الصين ديموغرافيا و مساحة في جنوب آسيا،و لهذا تميّزت العلاقات بين البلدين بالحركية و التغيّر،و تبنّى كل منها منهجا براغماتيا بعيدا عن الصدام،خاصة في مسألة النزاعات الحدودية،في كل من كشمير و التبت،حيث ترى الصين في الأولى منطقة إستراتيجية و في الثانية منطقة عازلة أمام الهند.و لهذا فهي تحاول الوصول إلى اتفاقيات لا تكلّفها خسارة أي منهما.و عليه فالعلاقات الصينية الهندية لن تشهد الاستقرار السياسي بدون تعاون اقتصادي.

أما باكستان فقد حاولت الصين تعزيز جوانب المصلحة و التعاون الأمني، خاصة لصدّ التحالف الهندي الأمريكي في جنوب آسيا.و ظهر ذلك في المساعدات التقنية و العسكرية التي تقدمها الصين لباكستان.

يعدّ التنافس الدولي في جنوب آسيا من أهم سمات الحراك الاستراتيجي في المنطقة،فدور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمات و النزاعات، ساهم في خلق كتل أمنية مختلفة،تحاول كل منها السيطرة و الحفاظ على المصالح في إقليم يعتبر الأكثر أهمية في العالم.و هدف السياسة الخارجية الصينية في جنوب آسيا هو الحصول على بيئة أمنية مستقرة تساعدها في مسيرة التحديث الداخلي و النمو الاقتصادي،دون التفكير في تحمّل تكاليف عسكرية و أمنية كبيرة.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية للصين في النظام الدولي

المبحث الأول:

السياسة الخارجية للصين اتجاه القوى الكبرى في النظام الدولي و أبعادها الإقليمية

أشرنا في الإطار النظري للدراسة إلى التغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية الصينية،و ذلك تبعا للظروف الدولية و طبيعة الدور الدولي للصين و كيفية توزيع القوى في النظام الدولي،و تعتمد السياسة الخارجية للصين على مجموعة من المبادئ التي وضعها دنج هيساو بنج و هي:[1]

1- مبدأ التعايش السلمي:فقد استند دنج في تبني هذا المبدأ إلى مفهوم التعايش السلمي الذي طرحه جواهر نهرو عام 1954 و الذي يقوم على:

- ✓ احترام السيادة الإقليمية.
- ✓ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- ✓ المساواة بين الدول و عدم التمييز بينها استنادا إلى أية معايير.
- ✓ العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة،دون أن تحتكر قوة من القوى مزايا معيّنة يوفّرها النظام الدولي،كالتمييز القائم في مجلس الأمن الدولي مثلا.
- ✓ التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادئ العدالة.

2- العمل على تنمية المناطق الحدودية المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حلّ للمشكلة القائمة،على أساس أنّ ذلك يخلق مصالح مشتركة بين الطرفين في المنطقة المتنازع عليها بشكل يحول دون تحويلها إلى ساحة حرب.

-حدثت مع تفكّك الاتحاد السوفيتي مجموعة من التحوّلات الإقليمية و الدولية التي أثّرت في مضمون و طبيعة و تنفيذ السياسة الخارجية الصينية،حيث ركّزت القيادة الصينية على محاولة جعل الصين أحد أهم الفواعل في النظام الدولي،و التخلّي عن السياسة الخارجية التي كانت تجعل من الصين دولة غير فعّالة في النظام الدولي،تراقب المواقف و تتخّذ القرارات تبعًا لما تفرضه عليها القوى الكبرى،و ظهر هذا في خطاب جيانغ في يوليو 2001 بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني،[2]حيث دعا إلى ضرورة التخلّي عن منظور الإذلال و الضعف الذي عاشته الصين لأكثر من 150 عامًا،و التحوّل إلى التفكير كقوة كبرى انطلاقا من تعاظم القوة الاقتصادية.

---

[1] وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص 148.

[2] ايفان ميديروس،م .تايلور فرافيل،**دبلوماسية الصين الجديدة**،في جين ليانج تسيانج و دان بلومينثال،السياسة الصينية في الشرق الأوسط،سلسلة ترجمات،العدد 10،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،أكتوبر 2005،ص 18.

– يعتبر هذا التحوّل امتدادًا لتلك الأفكار التي تجعل الصين أكثر اهتماما بعلاقاتها مع القوى الكبرى،و اعتبارها على رأس أولويات سياستها الخارجية،فقد أصبح الإستراتيجيون الصينيون يرون بصورة متزايدة أن مصالح الصين ترتبط بالقوى الكبرى أكثر مما ترتبط بمصالحها مع الدول النامية التي باتت تحتل أولوية أقلّ.و يمثّل هذا التحوّل تغييرا هاما في المفاهيم التي كانت سائدة في التسعينات(بعد تفكك الاتحاد السوفيتي)،عندما كان الصينيون ينظرون إلى بلدهم باعتباره مهمّشا نتيجة للعولمة و القوى الكبرى الأخرى و المنتديات متعددة الأطراف،و صارت القيادة الصينية تفكّر في "تحمّل مسؤوليات عالمية".

و إن كانت الصين الآن أحد أهم أقطاب النظام الدولي،فهي لا تفكّر حاليًا بتحدّي الهيمنة الأمريكية،أو إحداث تغييرات في شكل النظام الدولي أحادي القطبية،و قد أشار احد خبراء السياسة الخارجية الصينية إلى ضرورة التفريق بين "القوة المهيمنة" و "السلوك المهيمن"،موضّحا أن الصين يمكن أن تقبل بالأولى لكنها لن تقبل بالثانية.مضيفا أن السلام و التنمية و الأهداف الاقتصادية الصينية ما زالت يمكن أن تزدهر في عالم الأحادية القطبية.[1]

هناك عدة محددات دفعت الصين لتغيير سياستها اتجاه القوى الكبرى،و هذه المحددات ترتبط بأوضاع القوى الكبرى بعد الحرب الباردة،سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين هذه القوى أو بتأثيرها كمصدر محتمل لتهديد الصين،فقد حلّت التنافسات الاقتصادية محلّ الصراع العسكري،و صار على الصين إعادة توجيه سياستها الخارجية اتجاه هذه الدول الكبرى بما يجعلها منافسا و شريكا مؤثرا في النظام الدولي.و قد تبنت الصين محاولة إحداث توازن بين علاقاتها مع هذه القوى الكبرى لتفادي الاعتماد بشكل مكثّف على أي منها.و في هذا الإطار أشار روبرت كيوهان و جوزيف ناي إلى أن دولا مثل الصين و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية تكون متأثرة بسياسات الدول الأخرى في حالة تهديد مصالحها الحيوية.[2]و من هنا تسعى الصين إلى تحسين العلاقات مع الدول الكبرى مع معارضة الهيمنة العالمية،و شكل الهيمنة تغيّر من هيمنة دول إلى هيمنة مواقف،و هذا ما جعل سياستها الخارجية تتجّه نحو قضايا و اهتمامات إستراتيجية بعد الحرب الباردة.

---

[1] نفس المرجع،ص 19.

[2] علي سيد النقر، **السياسة الخارجية للصين:علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،،مصر،2009،ص 94

المطلب الأول:العلاقات الصينية الأمريكية/التنافس على القوة و مناطق النفوذ

أثار انهيار الاتحاد السوفيتي السابق جدلاً واسعا حول البنية الهيكلية للنظام الدولي،فهناك من يذهب إلى أن النظام الدولي بات أحادي القطبية،و ذلك من خلال ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة،و رأي يذهب إلى أن النظام الدولي يشهد عملية إعادة تأسيسه وفق معطيات جديدة لم تعرفها القطبية الثنائية،تسمح ببروز أقطاب دولية جديدة،و تسهم في تحديد الاتجاهات الرئيسية في التفاعلات السياسية الدولية،و ذلك بقدر أكبر من التكافؤ النسبي.[1]

يرتبط إدراك الصين لواقع أثر نزعة التفرد الأمريكية بتفسيرين هما:

- **التفسير الأول:**تأثيره في الأوضاع الداخلية في الصين،ذلك أن ما ولدته مرحلة ما بعد الانفتاح على العالم الخارجي من تحولات على الساحة الداخلية للصين جعلتها تجد صعوبة في التراجع عن هذه التجربة،و من ثم انعكس تأثيره على التحولات السياسية والاجتماعية فيها،و قد ازدادت حدة هذا الأمر مع نهاية الحرب الباردة،بالشكل الذي جعل القيادة الصينية تقوم بإجراءات لتكييف سلوكياتها و سياستها الخارجية.لذلك رأت الصين أن تفكك الاتحاد السوفيتي و بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب منفرد في النظام العالمي الجديد إنما يعني أنها سوف تحول اهتمامها إلى الصين.تبعا لذلك ذهبت إلى صياغة سياسة خارجية تهدف إلى التعامل مع التحدي الجديد عبر إجراء التكييفات الداخلية و الخارجية الملائمة،كما ذهبت إلى بلورة رؤية شاملة لبيئتها الخارجية،تأخذ في الاعتبار الفرص المتاحة جنبا إلى جنب مع القيود المفروضة التي أخذت تظهرها المرحلة الجديدة.[2]
- **التفسير الثاني:**و أساسه تأثير التحولات الدولية في قدرة الصين على الاضطلاع بدور فاعل في النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة،فعلى العكس من فترة الحرب الباردة التي استطاعت الدبلوماسية الصينية خلالها توظيف المنافسة بين المعسكرين من اجل مضاعفة أرباحها الخاصة،كان لبيئة ما بعد الحرب الباردة أثر في تدني قيمة الدور الاستراتيجي العالمي الذي كانت تلعبه في الاستراتيجيات العالمية،فانهيار نظام القطبية الثنائية أدى إلى تجريد الصين

---

[1] عبير محمد عاطف الغندور،**السياسة الخارجية الصينية في عصر ما بعد الحرب الباردة:الثوابت و المتغيرات و آليات التكيّف**،المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية،مصر،س22،ع3، 2008، ص 175.

[2] خضر عباس عطوان،**مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية**،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2004،ص 77.

من أفضل أوراقها الإستراتيجية،و لم يعد بالإمكان الزعم باستخدام موقعها في المثلث الاستراتيجي لفرض صورة "قوة عظمى ثالثة".[1]

ترتبط السياسة الخارجية للصين في النظام الدولي بعلاقات التنافس بين الصين و القوى الكبرى في المناطق التي تعتبر أكثر أهمية إستراتيجية بالنسبة لهذه القوى،و يعتبر إقليم جنوب شرق آسيا من أهم الأقاليم التي تركّز عليها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها الحيوية مبرّرة في ذلك استمرار حضورها العسكري المباشر و التزامها باستقرار الإقليم و يمكن تلخيص هذه المصالح فيما يلي:[2]

- منع ظهور أية قوى تهيمن على الإقليم
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تعزيز الديموقراطية في الإقليم.
- تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة،حيث رأت الولايات المتحدة أن النمو الاقتصادي لدول الإقليم أخذ يصيب مراكز الهيمنة في الاقتصاد الدولي المعاصر بالتغيير،و هذه الحقيقة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني فكرة إنشاء المجتمع الباسيفيكي و دعمها،خاصة و أنها أدركت أن حجم رأس المال الكبير و نمو طبقة وسطى استهلاكية في الإقليم يعدان فرصة مواتية لزيادة الصادرات و الاستثمارات.

الملاحظ أن العلاقات الصينية الأمريكية يحكمها محددان أوّلهما **الاحتياج الاستراتيجي** و يقصد به وجود إدراك متزايد و متبادل بين الدولتين بأهمية الطرف الآخر و احتياجه له و إن اختلف معه،و ثاني هذه المحددات **سيطرة المنظور الواقعي** في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر،فالولايات المتحدة تنظر إلى الصين على كونها قوة آخذة في الصعود لذلك تستمر في الضغط عليها و احتوائها حتى تمنعها من التحوّل إلى مصدر تهديد محتمل لها،و على الجانب الآخر ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية،كما تدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها،لذلك تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية.[3]

---

[1] نفس المرجع،ص78.
[2] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق، ص 226.
[3] نفس المرجع،ص 226 ص227.

أصبحت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة أكثر مرونة و قدرة على التعبير عن مواقفها من القضايا الأمنية العسكرية الدولية المختلفة،و يعود ذلك إلى تبني الصين خيار الاستقلالية عند التعامل مع تلك القضايا،و قد دلّت هذه المرحلة –كما يذهب **صاموئيل كيم**–على اتجاه الصين إلى التمييز بين الدول و الأحداث ضمن مجالها الأمني،و بين الدول و الأحداث خارج دائرة مجالها الأمني،ففي **المجال الأول** تلاقت مصالح الصين الحيوية مع المصالح العالمية للولايات المتحدة و هو ما فرض توافقا معها،ما دامت لا تستطيع عمليا مجاراتها في تايوان و المشكلة الكورية أو حتى على صعيد العلاقة مع اليابان،بينما كان الحكم في **المجال الثاني** يخضع لتأثير الإيديولوجية الصينية،مما قاد الصين إلى انتقاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها.[1]

اتّسعت العلاقات الصينية الأمريكية لتشمل مختلف القضايا الإقليمية و الدولية و الثنائية[2]، تبعا للظروف الدولية أو للمصالح التي يحاول كل طرف الحفاظ عليها في علاقاته بالطرف الآخر،فقد مرّت هذه العلاقات بفترات من التوتّر بسبب إثارة الجانب الأمريكي لقضايا مثل الديموقراطية و حقوق الإنسان في الصين و المخاوف الأمريكية من بروز الصين كقوة عالمية مسيطرة، و من ناحية أخرى بسبب تحفظات الصين من الارتباطات الأمريكية بتايوان و اتهام الصين للولايات المتحدة بأنها تتدخل في شؤونها الداخلية.[3] و عندما جاء كلينتون إلى السلطة كان هناك جدل بين النخبة السياسية حول طبيعة العلاقة مع الصين وظهرت ثلاثة تيارات:

1– تيار الارتباط مع الصين أو ما يسمى بمدرسة الإدماج،و يدعو هذا التيار إلى انتهاج سياسات معتدلة اتجاه الصين لدفعها إلى الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي[4] ،كما يؤمن بأهمية تقوية الروابط المختلفة معها، خاصة الروابط الاقتصادية،وهو تيار قديم يرجع لفترة الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون"، وبداية الانفتاح الأمريكي على الصين.*

---

[1] خضر عباس عطوان،مرجع سابق،ص 194.

[2] Susan V. Lawrence, **Us-China Relations: On Overview Of Policy Issues**, Congressional Research Service, August 1, 2013, p 01.

[3] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق، ص 227.

[4] وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص 149.

* تعود جذور هذه المدرسة إلى **دبلوماسية البنج بونج** التي بدأت عام 1972 في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون،و الرئيس الصيني ماوتسي تونغ و التي بدأت بدعوة فريق تنس الطاولة الأمريكي للقاء نظيره الصيني،و من هنا بدأت العلاقات الأمريكية الصينية تصبح أكثر مرونة و انفراجا،و قد استغلت الولايات المتحدة هذه الدبلوماسية لتحقيق نوع من التوازن مع الاتحاد السوفيتي سابقا.

– تطور هذا الاتجاه بعد الحرب الباردة، بحيث أصبح يركز أنصاره على المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الولايات المتحدة من التعاون مع الصين، وضرورة الارتباط معها لضمان إدماجها في النظام العالمي، وعدم تحديها الوضع الدولي للولايات المتحدة.[1]

– يرى هذا التيار أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تقوم بعزل الصين أو احتوائها،لأن ذلك سيجعل منها عدوا لأمريكا، و في هذا الصدد يرى جون ميرشايمر أن الصين تستمر في النمو لتصبح من القوى المهيمنة الرئيسية في النظام الدولي.[2] و من شأنه تعقيد العلاقات الأمريكية مع الصين و دول منطقة جنوب شرق آسيا،في حين أن توسيع العلاقات الاقتصادية و الحوارات الرسمية معها حول القضايا الأمنية وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة من شانه أن يزيد من احتمال أن تتصرف الصين بطريقة تتفق أو تقترب فيها من المصالح الأمريكية.[3]

من أبرز رموزه "هنري كيسنجر"، و"زيجينيو بريجنسكي"، و"جوزيف ناي"، بالإضافة لعدد كبير من الباحثين المنتمين لبعض مراكز الفكر والرأي الأمريكية ذات التوجه الليبرالي، مثل معهد السياسة التقدمية، ومركز التقدم الأمريكي، ومركز كارنيجي للسلام الدولي.

يركز أنصار هذا التيار على بعدين أساسيين للترويج لسياسة الارتباط الأمريكي مع الصين، الأول: **استراتيجي** يرتبط بالأهمية التي تتمتع بها الصين في محيطها الإقليمي، وهو ما يتطلب سياسة تحقق التوازن بين المصالح الأمريكية من جانب، والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمي من جانب آخر.والثاني **براجماتي** يري أن سياسة الارتباط نجحت في الحفاظ على المصالح الأمريكية، وإدارة الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، وتحقيق تقدم كبير في التعاون بينهما في كافة لمجالات.[4]

---

[1] جيهان شريف الحديدي،**تأثير التيارات الفكرية الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصين:**احتواء أم ارتباط،مجلة السياسة الدولية،نقلا عن الموقع:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/ تاريخ التصفح: 2013/05/18.

[2] Aeron L Friedberg, **The Future Of Us China Relations: Is Conflict Inevitable?** , International Security, Vol 30, N° 2, Harvard College, 2005, P 20.

[3] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق، ص 229 ص 230.

[4] جيهان شريف الحديدي،نفس المرجع.

عرفت هذه المدرسة تواصلا خلال فترة حكم الجمهوريين إبان فترة حكم كل من الرئيسين الأمريكيين رونالد ريغن و جورج بوش،على الرغم من الضغوط الداخلية التي كانت تعمل على كبح التوجه لعلاقة تقاربية مع الصين.و قد أوضح الرئيس **بيل كلينتون** تأييده الواضح لهذه المدرسة عندما صرّح خلال زيارته لأستراليا عام 1997 قائلا:"ليس للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في احتواء الصين،فهذه إستراتيجية سلبية،و إن ما تريده الولايات المتحدة هو مواصلة الترابط مع الصين بكيفية تؤدي إلى مزيد من الليبرالية و الازدهار."[1]

لا ينظر هذا التيار إلى الصين على أنها مصدر خطر على الاستقرار العالمي أو الإقليمي بل يعتبر أن السلوك الخارجي الصيني صار يتسم بقدر كبير من الايجابية في التعامل مع معطيات النظام الدولي وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

1- إن معدلات النمو الاقتصادي غير المسبوقة في الصين وتطور القدرات العسكرية الصينية بصورة ملحوظة لم تدفع بالصين إلى تعديل قواعد النظام الدولي القائم بل على العكس فالصين تبذل قصارى جهدها للتعاون مع النظام الدولي القائم وإقامة علاقات تعاونية في محيطها الإقليمي لتهدئة مخاوف جيرانها.
2- التأكيد على أن الثقافة الإستراتيجية الصينية ليس من شأنها دفع الصين إلى انتهاج سياسات عالمية أو إقليمية تتميز بالطابع الهجومي لاسيما وان الصين لم تكن دولة استعمارية وحتى في الفترة الماوية التورية كانت الحروب الإقليمية التي شاركت فيها الصين ذات طبيعة دفاعية.
3- إن الإنفاق العسكري الصيني لا يشكل أي تهديد على القدرة العسكرية الأمريكية ولا يستهدف موازنة قوة القطب الأمريكي المهيمن وان وسائل الإعلام الأمريكية لجأت إلى تضخيمها لإثارة ما يسمى "بالتهديد الصيني".[2]

هذا التهديد بالمقابل يمكن أن يفسّر –كما يرى بعض المحللين– تعامل الصين بحذر خوفا من النزاعات المحتلمة مع الدول الأخرى.[3]

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق،ص 150.
[2] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق، ص 230 ص 231
[3] Aeron L Friedberg, Op.Cit, P 20.

4- إن سلوك الصين إزاء محيطها الإقليمي فيما يتعلق بقضية تايوان وبحر الصين الجنوبي لا ينبغي النظر إليه على انه سلوك عدواني بل هو سلوك ناتج عن حرص الصين على بسط سيادتها على الأقاليم التي كانت تاريخيا ضمن حدودها الإقليمية.

5- سعي الصين إلى المشاركة بقوة في المؤسسات الاقتصادية الكبرى للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي مع الالتزام بما تفرضه هذه المشاركة وما تقتضيه من أعباء.

6- قيام الصين بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي واتفاقية الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

7- استعداد الصين لمناقشة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان مع المنظمات الدولية حيث أصدرت أوراق بيضاء white papers عن أوضاع حقوق الإنسان في الصين في محاولة لإتباع قواعد الشفافية الدولية.[1]

-كل هذا التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية كان نتيجة قيام السياسة الخارجية الصينية بالابتعاد عن سياسات المواجهة مع الولايات المتحدة والتي اتضحت في قيام الصين بتعزيز تعاونها مع الإدارة الأمريكية في المعركة ضد الإرهاب وعدم معارضتها الوجود الأمريكي العسكري في آسيا الوسطى بشكل علني،وعدم معارضتها الضغط على كوريا الشمالية لنزع سلاحها النووي.و تبحث الصين من خلال تطوير علاقاتها بالولايات المتحدة عن مجموعة من الأهداف و المصالح منها:

- ✓ موارد الصين المؤهلة محدودة مقارنة بكمّها السكاني،لذا فإنّ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يوفّر السبيل لزيادة فرص التحديث الداخلي في الصين،و هذا يتطلّب التعاون مع الدول الغربية،و التمحور حول مركز قيادة هذه الدول و هي الولايات المتحدة الأمريكية.[2]
- ✓ النزاع في تايوان ليس مرتبطا فقط بالبعد العسكري ،فالولايات المتحدة تطرح حلولا لنشر السلام و المفاوضات الحرة و احترام القانون الدولي،و هذا ما قد يكون ورقة ضغط على الصين إذا ما اختارت الخيار العسكري.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 232.

[2] خضر عباس عطوان،مرجع سابق،ص 79.

[3] Susan V. Lawrence, op.cit, p09.

- ✓ الحصول على التكنولوجيا الحديثة واحتواء الضغوط الأمريكية السياسية وتعزيز النمو الاقتصادي الصيني وتجسيد هدف التعددية القطبية وإبقاء USA متمسكة وملتزمة بسياسة اللاءات الثلاث حيال تايوان لا لصينيين اثنين لا لانضمام تايوان إلى أي منظمة دولية.

2- تيار الاحتواء: يطرح أنصاره رؤية مختلفة للتعامل الأمريكي مع الصين، باعتبارها منافسا محتملا للولايات المتحدة. ويرتبط أنصاره ببعض مراكز الفكر والرأي الأمريكية ذات التوجه المحافظ، مثل مركز مشروع القرن الأمريكي الجديد، ومؤسسة التراث، ومعهد أمريكان إنتربرايز.[1]

يدعو هذا التيار إلى احتواء الصين قبل أن تبرز قوة متحدية تقود إلى عدم الاستقرار في إقليم شرق آسيا،و هو ما يشكّل تحدّيا للمصالح الأمريكية الحيوية في هذه المنطقة،و يرى أنّ الصين عندما تزداد قوة فإنها ستتحول إلى قوة إقليمية قد يكون لها شأن في المنطقة،و قد عبّر زيجنو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك عن هذه الاحتمالية و ما يترتب عنها من نتائج يمكن أن تشكّل تحديا للوضع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية،حيث اعتبر بريجنسكي الصين من اللاعبين الجيواستراتيجيين،بما لديها من إمكانيات تؤهلها لممارسة القوة و النفوذ.[2]

يقول أحد الباحثين الأمريكيين:"إن الصين التي تسعى بعض جماعات الضغط الأمريكية-مثل المجموعة التي يقودها هنري كيسنجر- للدفاع عنها هي دولة طموحة غير قانعة و هدفها السيطرة على آسيا من خلال غزو أو احتلال الدول المجاورة،و هي تسعى إلى أن تكون قوية إلى الدرجة التي تحول من خلالها دون حدوث أي شيء في المنطقة دون موافقتها.[3]

مشاركة الصين المتزايدة في مختلف القضايا الدولية، تعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في المشاركة السلمية و التعاون الصيني السياسي و الاقتصادي، لكن ضمن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.[4] أي أن و.م.أ تسعى لاحتواء الصين حتى من خلال منحها فرصة المشاركة معها.

---

[1] جيهان شريف الحديدي،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/ تاريخ التصفح:2013/07/02.

[2] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق،ص 227.

[3] وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص 150.

[4] Oliver Turner, **Sino-US Relations Then And Now: Discourse, Image, Policy**, Political Perspectives, Vol 5 , University Of Manchester, 2011, P 42.

–ينطلق أنصاره من بعدين أساسيين،الأول إيديولوجي يقوم على وجود اختلاف إيديولوجي بين الولايات المتحدة والصين ، نظرا لاختلاف القيم و الأفكار و الهويات بينهما، و الثاني استراتيجي يري أن الصين في نمو مستمر،و هنا يرى هنتينغ تون أن الصين تتحرّك بالتأكيد لتصبح قوة فاعلة في وتيرة النمو المتسارعة للاقتصاد العالمي.[1]

يستند هذا التيار إلى مجموعة من المبررات لتدعيم تصوراته نذكر منها:[2]

1- نجاح الصين خلال فترة وجيزة في تحقيق معدلات نمو فاقت ما حققته الدول الغربية في أوج تطورها الاقتصادي،و نجاحها في أن تصبح فاعلا أساسيا في الأسواق العالمية،و تمكنها من أن تصبح موقعا يجذب إليه قسما متعاظما من استثمارات الشركات الكبرى في العالم.
2- تحمل الثقافة الصينية مصادر للقوة الفكرية،و التي تؤكد قدرة الصين على التحوّل على قوة جولية،و دفعها إلى التغيير في موازين القوى.[3] و لذلك فهذه الثقافة أميل للهجوم على ما تراه يشكل مصادر خطر للصين ،لا مجرد الدفاع عن الدولة إزاء تلك المخاطر.
3- إن السعي الصيني لزيادة القوة على المستوى الإقليمي و الدولي متواصل،حيث تقوم بتقديم المساعدات التقنية لدول آسيا الوسطى،و دول أخرى كإيران و كوريا الشمالية،كما تقوم ببناء شبكة من العلاقات في منطقة المحيط الهادي مع دول ترغب في إضعاف النفوذ الغربي.
4- رغبة الصين في تعديل بعض القواعد الدولية المضادة لمصالحها،أو المطالبة باستعادة بعض الإقليم التي تعتبرها جزء من أراضيها،و هنا يرى أنصار هذا التيار انه رغم ما تبديه الصين من مظاهر للتعاون مع النظامين العالمي و الإقليمي فان هذا الموقف سيتغير حال شعور الصين أن المكاسب من قيامها بمحاولة تعديل الترتيبات العالمية و الإقليمية القائمة تفوق الخسائر التي قد تتحملها نتيجة إقدامها على تلك المحاولة.
5- إن الصين تهدف إلى أن تتحول إلى قوة سائدة في آسيا،بالإضافة إلى أن الصين ما زالت تحمل قيما و مبادئ لا تتلاءم مع الولايات المتحدة خاصة في مجال حقوق الإنسان.

---

(1) Aeron L. Freidberg, Op.cit. , P 20.

(2) عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق،ص 228 ص 229.

(3) Zalmay M.Khalizad And Others, **The United States And A Rising China: Strategic And Military Implication**, RND, Library Of Congress, 1999, P08.

-يختلف نجاح سياسة احتواء الصين كدولة عظمى عن سياسة احتواء قوى إقليمية لعدة أسباب:[1]

- ✓ إن أغلب الدول المجاورة للصين لا تبدي معظمها أي قدر من الاستعداد للمشاركة في أي سياسات تهدف إلى تطويق الصين.
- ✓ لا تكفي الإمكانيات الصينية المتوفرة لحد الآن لبناء سياسة خارجية طموحة على غرار تلك التي تبناها الاتحاد السوفيتي سابقا أو ألمانيا النازية.
- ✓ يحتاج الاحتواء إلى فترة زمنية طويلة و تكلفة مالية باهضة،و تكفي الإشارة إلى أن سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي سابقا استغرقت أربعين سنة و كلفت حوالي ستة ترليونات دولار أمريكي.

3-تيار الحل الوسط: يستند هذا التيار إلى الأخذ مما جاء في كلا التيارين،و حيث أن الولايات المتحدة تقوم على دفع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي و تشجيع نزعة العولمة و تحديد قواعد عمل النظام الدولي،فان عليها تشجيع كل من الصين و روسيا على الالتزام بذلك.و على الولايات المتحدة أيضا أن تعامل الصين "كقوة عظمى" و ذلك من خلال الاعتراف بأهمية مشاركتها في قضية الرقابة على السلاح و مراقبة تقنية الصواريخ،أو عضوية لجنة زينجر* Zangger،أو مجموعة الدول المزودة بالمواد النووية،أو المجموعة الاسترالية الخاصة بالأسلحة الكيماوية و البيولوجية.[2]

-وإذا لا حظنا تصوّرات كلا المدرستين السابقتين فإنّا سنجد أوجه تشابه كبيرة بين إدارتي "بيل كلينتون" و"جورج دبليو بوش" فيما يتعلق بالصين، حيث اتبعت كلتا الإدارتين سياسة الارتباط مع الاختلاف في التطبيق ، إلا أنها انعكست بشكل مباشر على الرؤية الكلية لإدارة "كلينتون" من حيث أهمية إدماج الصين في النظام الاقتصادي العالمي من خلال الاتصال والتعاون في مختلف المجالات.لكن الممارسة الفعلية لإدارته استمت بقدر كبير من التخبط وعدم الاتساق.

---

[1] وليد عبد الحي،مرجع سابق،ص 151 ص 152.

***لجنة زينجر** هي لجنة أسست عام 1971 من طرف الدول المصدر لمنتجات و مواد التكنولوجيا النووية،و هدفها تصدير هذه التكنولوجيا إلى الدول التي انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي،حتى لا تستخدم في أغراض غير سلمية.و في عام 1974 شكّلت مجموعة ضمن هذه اللجنة هي مجموعة مورّدي المواد النووية،و هي عبارة عن نظام جديد للمراقبة لكل الدول المصدرة للطاقة النووية سواء كانت منظمة إلى معاهدة عدم الانتشار TNP أو لا.

[2] نفس المرجع،ص 152.

بدأت إدارة بوش برؤية مختلفة للصين، تضخم من اعتبارها منافسا للولايات المتحدة، والميل نحو استخدام لهجة أكثر تشددا تجاهها، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانتشار النووي، نتيجة تأثير تيار المحافظين الجدد الذي انتقد سياسة "كلينتون" تجاه الصين واتهمها بالضعف والمهادنة. ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تراجعت الولايات المتحدة عن هذه اللهجة المتشددة، واتجهت نحو مزيد من التعاون مع الصين.[1]

تيارات توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

في المقابل واجهت القيادة الصينية تصورات علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من التغييرات في سياستها الخارجية اتجاه هذه الأخيرة، حيث يمكن التمييز بين توجهين لدى صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية بشأن السياسة التي ستتبعها الصين اتجاه الولايات المتحدة و هما:[2]

-**التوجّه الأوّل:** يرى أن الولايات المتحدة سوف تستهدف الصين بعد الحرب الباردة باعتبارها آخر نظام اشتراكي يمكن أن يشكل قوة مستقبلية،و أن التهديد الرئيسي قصير الأجل للصين يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى المهيمنة،و لديها من أدوات القوة العسكرية و الاقتصادية و الثقافية ما يمكنها من السيطرة،و سيبقى هدفها الأساسي هو الاحتفاظ بهذا الموقع ما يملي عليها سياسة معينة اتجاه الصين تقوم على منع وحدة الأراضي الصينية و منع الصين من الظهور كقوة منافسة. و لخّص في هذا السياق احد مسئولي الحزب الشيوعي الصيني هذا التفكير بقوله:"إن القوى المتقدمة العظمى في الغرب منشغلة بالمشاكل الداخلية و الركود الاقتصادي رغم أن القوى العظمى لم تكف عن سعيها إلى تصدير مفاهيمها و قيمها و نظامها السياسي-الاقتصادي أو تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين،فإنّ قدراتها ما زالت-في الأغلب-أقل بكثير من طموحاتها." فهدف الولايات المتحدة ليس فقط عرقلة الصين في نموها الاقتصادي و العسكري،و إنما تجنّب ظهور قوى أخرى جديدة قد تغيّر ميزان القوى العالمي.[3]

---

[1] جيهان شريف الحديدي،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:

http://www.siyassa.org

[2] علي سيد النقر، مرجع سابق،ص 86.

[3] Susan V Lawrence, Op.Cit. , P01.

كان على السياسة الخارجية الصينية من هذا المنطلق أن تكون أكثر حذرا اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فالوجود الأمريكي في آسيا الباسفيك يحد من الخيارات الإستراتيجية الصينية في المنطقة.و من أهم أنصار هذا التيار أول سفير صيني في واشنطن تشاي زيمين و الذي حدد مجموعة من التوجهات التي يجب على الصين إتباعها في سياستها الخارجية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية منها:الانضمام إلى روسيا في تحالف ضد الولايات المتحدة،مقاطعة المنتجات الأمريكية،إعلان استغناء الصين عن وضع الدولة الأعلى بالرعاية.[1]

ارتباطا بهذه الرؤية فان المنهج الذي يتبناه أصحابها هو ضرورة اتخاذ خطوات مواجهة و صدام مع الولايات المتحدة،مبررين ذلك بما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الصين و يعطون مجموعة من الأمثلة في ذلك كبيع أمريكا لطائرات من طراز أف 16 لتايوان خلال إدارة بوش الأب عام 1992، و دعوة واشنطن الرئيس التايواني لي دينج وي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 1995.و يمثل هذا الاتجاه تيار دنج ساوينج الذي اتخذ خطى متشددة تجاه القضايا الداخلية و الخارجية على السواء،و بدا متشددا في نظرته للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

يذكر **جون ميرشايمر** أحد روّاد الواقعية الجديدة في محاضرة بعنوان "الواقعية الجديدة و النهوض الصيني" أنّ الصين ستسير على نفس خطى الولايات المتحدة و أنّها ستسعى للسيطرة على محيطها الإقليمي و منع أية دولة من فعل نفس الشيء،و سيستمر نمو الصين تصاعديا إلى أن تنجح في دفع نفوذ الولايات المتحدة خارج آسيا،لهذا على و.م.أ أن تواجه هذا الصعود الصيني،بأن لا تسمح لها بامتلاك القوة العسكرية و عرقلة نموها الاقتصادي.*و تبعا لهذا التصوّر على القادة الصينيين أن يأخذوا بعين الاعتبار أهمية الدور الأمريكي في جنوب آسيا، و الصدام الذي سيكون مستقبلا حول الهيمنة في هذا الإقليم.

تشير عدة دراسات إلى أن الجيش يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول للصين،و يلاحظ أن التيار المتشدد يبرز لدى قيادات الجيش في عديد من المواقف السياسية الصينية تجاه الولايات

---

[1] علي سيد النقر،مرجع سابق،ص 87.

[2] نفس المرجع،ص 90.

* لمزيد من المعلومات انظر: جون ميرشايمر،**الواقعية الجديدة و النهوض الصيني**،ترجمة حمزة عبد الرحمن،نقلا عن الموقع:http://www.youtube.com/watch?v=Dk-34WkUJ5w

المتحدة و بالأخص فيما يتعلق بقضية تايوان.و من أمثلة هذا الرسائل التي كان يوجهها قادة الجيش للقيادة الصينية.[1] من بين هذه الرسائل رسالة الجنرالات المائة التي قدمت للرئيس زيمين في عام 1993،و تضمّنت أن هناك سلبية في السياسة الصينية تجاه محاولات الولايات المتحدة ابتزاز الصين،و أن التباين الإيديولوجي و التباين في النظام الاجتماعي و في توجهات السياسة الخارجية للبلدين تحول كلها و بشكل جذري دون تحسين العلاقات بينهما،و حيث أن الولايات المتحدة تدرك المركز الاقتصادي للمنطقة فإنها لن تتسامح مع قوة منافسة لها.[2]

-**التوجّه الثاني:**يرى أنصار هذا التوجّه أن عهد القطبية الثنائية الذي كان سابقا سيحل محله عهد يتسم بالتنافس بين ثلاثة تكتلات اقتصادية،و هي أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية و شرق آسيا الصاعدة،و في ظلّ هذه السمات ستتمكن الصين من تحقيق مكاسب من خلال استثمار التناقضات الموجودة بين هذه الكتل و الانفتاح الدولي على السوق الصينية.كما أنه و نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي فإن البيئة الأمنية التي تحيط بالصين أصبحت اقل تهديدا للمصالح الصينية،و يعتقدون أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى محاصرة الصين،كما أن العقوبات المفروضة على الصين لا تشكل تهديدا امنيا لها.و تبعا لهذه المتغيرات الدولية فعلى السياسة الخارجية الصينية أن تكون أكثر مرونة في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية،خاصة في الجانب الاقتصادي و العسكري.[3] ذلك أن البعد الاقتصادي خاصة بإمكانه أن يطوّر العلاقات بين البلدين و يخفّف من حدّة التوتر.

-جاء الزعيم الصيني دنج هيساو بينج ليؤكد النزعة تجاه تركز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 1993،عندما أصدر الأوامر للحكومة الصينية بالتعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة قائلا:"زيدوا الثقة،و قللوا المشكلات،طوروا التعاون و تجنبوا المواجهة.[4]

يرى بعض المحللين الصينيين من جهة أخرى أن الصين لم تحن بعد لتكون قوة دولية،في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية،بل قد تكون قوة إقليمية عظمى في طريقها إلى القطبية الدولية.[5]

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 225.
[2] علي سيد النقر، مرجع سابق، ص 91.
[3] نفس المرجع،ص 88.
[4] خضر عباس عطوان،المرجع السابق،ص 79.
[5] Eva Paus And Others**, Is China Changing The Rules Of The Game ?**, Palgrave Macmilian, 1st Pub, 2009, P 238.

جوانب الخلافات الصينية الأمريكية

أشرنا سابقا أنّ القيادة الصينية تدرك أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية(**الواقعية البراغماتية**)،و هذا بهدف خلق أسواق جديدة للمنتجات الصينية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التقارب مع اكبر قوة اقتصادية عالمية.في المقابل طالبت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية،و في حال رفض الصين لهذا المطلب فستقوم الولايات المتحدة بمجموعة من الإجراءات منها:[1]

- ✓ فرض بعض القيود التجارية على الصين.
- ✓ تخفيف حصص استيراد الأقمشة و الملابس الصينية.
- ✓ التهديد بإعادة العمل ببعض القوانين المضادة لسياسة الإغراق التجاري Dumping من جهة،و تحميل الصين مسؤولية النتائج المترتبة على"القرصنة الفكرية"،الأمر الذي يكلّف الولايات المتحدة الأميركية خسارة سنوية تصل إلى 400 مليون دولار تقريبا،بالإضافة إلى العمل على منع وصول القمح الصيني إلى السواحل الشمالية الغربية الأمريكية.
- ✓ استمرار الزيارات من قبل مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى إلى بكين للضغط عليها لفتح أبواب أسواقها.
- ✓ التهديد برفع سياسة "الدولة الأولى بالرعاية" *التي تحظى بها الصين.

يطرح **بيتر شوارتز Peter Schwartz** مجموعة من الخطوات لتحقيق التوافق في العلاقات الأمريكية الصينية تتمثل في:[2]

- ➢ الخطوة الأولى:يعتقد شوارتز أنها خطوة بسيطة نظريا لكنها عسيرة سياسيا،حيث يتعيّن على الولايات المتحدة صياغة علاقة جيدة مبنية على خدمة المصالح المشتركة مع الصين،بدلا من التركيز على خلافاتهما.

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق،ص 155.

* **مبدأ الدولة الأكثر رعاية** هو مبدأ من مبادئ التعريفات الجمركية يعني ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيليّة يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أيّ دولة أخرى متعاقدة أو المنتج المتجه إليها ، واستعادت الصين هذا الوضع عام 1980، بعد أن تم تعليقه عام 1951،و يتم كل عام في الكونغرس تجديد هذا المبدأ عن طريق التصويت.

[2] دانيال بورشتاين،أرنيه دي كيزا،مرجع سابق،ص 431.

- الخطوة الثانية: على الولايات المتحدة أن تلتمس مشاركة إستراتيجية طويلة الأمد مع الصين،على نحو ما فعلته في السبعينات و الثمانينات.
- الخطوة الثالثة:لكي يحدث وفاق في العلاقات الأمريكية الصينية يجب أن يكون سياق التعامل بين البلدين هو التحدّي و ليس التهديد.
- الخطوة الرابعة: للوصول إلى تحقيق الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية يجب أن تتّبع الولايات المتحدة نهج تسيير هذه العلاقات على أساس "الاشتباك الديناميكي" القائم على مجموعة من الخطوات يحددها الجدول التالي:

جدول رقم 10:يوضّح خطوات تحسين العلاقات الصينية الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
-يجب أن تتوقف الولايات المتحدة عن مواصلة برنامج الدفاع الصاروخي.	-الصين يجب أن تكون أكثر شفافية فيما يخص برامجها الدفاعية و الأمنية.
-يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن بيع الأسلحة لتايوان.	-القيادة السياسية يجب أن تكون قادرة على مواجهة التحولات السياسية.
-يجب أن تتبنى الولايات المتحدة سياسة أكثر ليونة فيما يخص العلاقات التجارية و الاقتصادية مع الصين.	-الصين يجب أن تتعامل مع المشكلة التايوانية بأكثر تساهل و الابتعاد عن أسلوب القوة.

المصدر :نسيمة طويل،**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا**:دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر باتنة،السنة الجامعية 2009-2010،ص 236.

القضية التايوانية في توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة

تمثل القضية التايوانية أكبر تحدي أمني و المسألة الأكثر حساسية في السياسة الخارجية الصينية و في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية،خاصة في ضوء ما تعنيه لها من الناحية الجيوسياسية حيث تملك تايوان موقعا استراتيجيا في مضيق تايوان و قناة باشي اللذان يمثلان الممرين البحريين الرئيسيين الذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرقي آسيا و الشرق الأوسط.[1]

خريطة رقم 07:موقع جزيرة تايوان

Source : Taiwan location ,in : http://www.indexmundi.com

تقوم السياسة الصينية اتجاه تايوان منذ عام 1989 على مبدأ التوحيد السلمي للصين وفقا لمبدأ:دولة واحدة و نظامان في ظل مبدأ **الصين الواحدة**،و هو ما يقوم على استمرار تطبيق الصين للنظام الاشتراكي في حين تحافظ تايوان على نظامها الرأسمالي.و بعد تحقيق الوحدة تتمتع تايوان بدرجة عالية من الحكم الذاتي و رفض مبدأ "صين واحدة و تايوان واحدة".[2]

[1] عبير محمد عاطف الغندور،مرجع سابق،ص 201.
[2] نفس المرجع.

يرى هذا المبدأ أنه على تايوان أن تترك التمثيل الدبلوماسي للصين مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و قواتها المسلحة،بالإضافة إلى الروابط غير الرسمية التي تربطها بالعالم الخارجي،و عدم تدخل الصين في شؤونها الداخلية و دعوة الشخصيات السياسية في تايوان إلى شغل مناصب قيادية في السلطة العليا للدولة،و دعوة رجال الأعمال في تايوان إلى استثمار أموالهم في الصين مع عدم استبعاد الخيار العسكري في حالة حدوث تهديد جدي لوحدة الصين في الحالات التالية: امتلاك تايوان لسلاح نووي،رفض تايوان مفاوضات الوحدة،و إعلان استقلال تايوان عن الصين لان ذلك من شأنه تهديد الاندماج القومي و التشجيع على تفكك وحدة الدولة المركزية.

تأسس"صندوق تطوير العلاقات" بين طرفي مضيق تايوان في تايبي عام 1991، و في 1 ماي من نفس السنة أعلن الرئيس التايواني لي دينغ هوي عن إنهاء حالة الحرب مع الصين،و التخلي عن استخدام القوة العسكرية من أجل توحيد الدولة.[1]

الولايات المتحدة و إن كانت لم تدعم استقلال تايوان حيث تمسكت بمبدأ الصين الواحدة،إلا أنها تعتبر القضية التايوانية تحديا لها في مواجهة الصين.[2] فقامت بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك عام 1979 و التي تضمنت ما يلي:

- ✓ اعتبار الولايات المتحدة أن أية جهود لحل القضية التايوانية بالطرق غير السلمية إنما تمثل تهديدا للسلم و الأمن في غرب المحيط الهادي،و ما يمثله ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية.
- ✓ تعهد الولايات المتحدة بتزويد تايوان بأسلحة دفاعية تجعلها قادرة على حماية أمنها.
- ✓ التزام الولايات المتحدة بعدم تغيير ميزان القوى في تايوان. [3]

بالمقابل على الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للصين في حالة السعي لاستعادة تايوان بالقوة أنها ستجابه بإستراتيجية رادعة تقوم على الأسس التالية:

---

[1] محمد قاسم طه حسين،**المسألة التايوانية:سياسة الصين اتجاه الجزيرة المتمردة**،مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،جامعة دمشق، ص224.

[2] Shirley A Kan, Wayne M. Morrison, **Us-Taiwan Relationship**, Congressional Research Service, November 18, 2013, P 01.

[3] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق،ص 202.

- احتواء النفوذ الصيني:من خلال الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة،فالولايات المتحدة لديها قواعد و قوات عسكرية في كل من اليابان و كوريا الجنوبية يبلغ تعدادها 80570 تابعة لما يسمى بـــ "قيادة الهادي".[1]
- تقديم المساعدات العسكرية لدول شرق آسيا.
- عرقلة اندماج الصين في المؤسسات الاقتصادية الدولية.
- إنّ تخفيض الدعم العسكري الأمريكي لتايوان مشروط بالتزام الصين بالحل السلمي للقضية.[2] و بالتالي ستحاول الصين عدم اللجوء إلى القوة للحد من التدخل الأمريكي.

ترتبط الرؤية الصينية لقضية تايوان من جهة أخرى بمجموعة من التصورات هي:

- ✓ تجنب احتمالات التفكك،فإعلان تايوان استقلالها التام قد يهدّد الاندماج القومي في الصين،لذا يرى صنّاع القرار في الصين أن أية محاولة أمريكية لتسيير استقلال تايوان تصرّفا يعزّز المخاوف من تفكّك وحدة الدولة المركزية.
- ✓ تأمين حدود الصين،فبقاء الوضع الدولي لتايوان أو احتمال استقلالها السياسي،لا يتيح لها الانصراف للجانب الاقتصادي و سيجعل من تايوان تهديدا للأمن الصيني،و بالتالي على الصين أن تعطي أهمية أكبر للمتغير الأمني العسكري في سياستها الخارجية.[3]

في ضوء ما تقدم هناك 3 متغيرات تجعل من قضية تايوان مجالا مؤثرا في مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية هي:[4]

1_ إمكانية استخدام الصين للقوة من اجل إعادة توحيد تايوان مع الوطن الأم إذا سعت تايوان لتحقيق استقلالها السياسي التام وثانيهما اتجاه الصين نحو تعزيز وضعها الاستراتيجي على الصعيد العسكري فالبحرية الصينية بدأت تتبنى مبدأ "الدفاع البعيد عن الشاطئ" من خلال بناء قدرات بحرية متقدمة تؤمن سيطرة فعالة على البحار وسلسة الجزر الأولى في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي.

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 152.

[2] Shirley A Ka, **China/Taiwan : Evolution Of The One China Policy,** Key Statements From Washington, Beijing And Taipei, Congressional Research Service, August 26, 2013, P1.

[3] خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية**،مرجع سابق،ص 148.

[4] نفس المرجع،ص 153 ص154.

2_ تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالوضع الاستراتيجي للصين لما يترتب على ذلك من تأثير في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

3_ قبول تايوان مبدأ الصين الواحدة ومضمون التوحيد السلمي مع الوطن الأم،فعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية تتحد المصلحة في قضية تايوان في تجنب المواجهة العسكرية عبر مضيق تايوان التي من شانها أن تحدد خياراتها السياسية عند التعامل معها، إما أن تتدخل لصالح تايوان أو بالنيابة عنها وبالتالي تتحمل مخاطر الحرب مع الصين .

تؤكد العديد من الدراسات أن الحرب في مضيق تايوان قد تأخذ عدة أشكال،و السيناريو الأكثر احتمالا هو الغزو البري و البحري لجزيرة تايوان،و يعتقد محللو البنتاغون في تقرير وكالة الدفاع لعام 1999 بان احتمالات الهجوم الصيني و نجاحه ستكون كبيرة. [1]و هناك سيناريو الحصار لتايوان blockade،و هنا تستخدم الصين اقتصاد تايوان كورقة ضغط لعزلها عن العالم.[2]

يوضّح الشكل التالي مسار القضية التايوانية في العلاقات الأمريكية الصينية:

شكل رقم 15: مسار القضية التايوانية

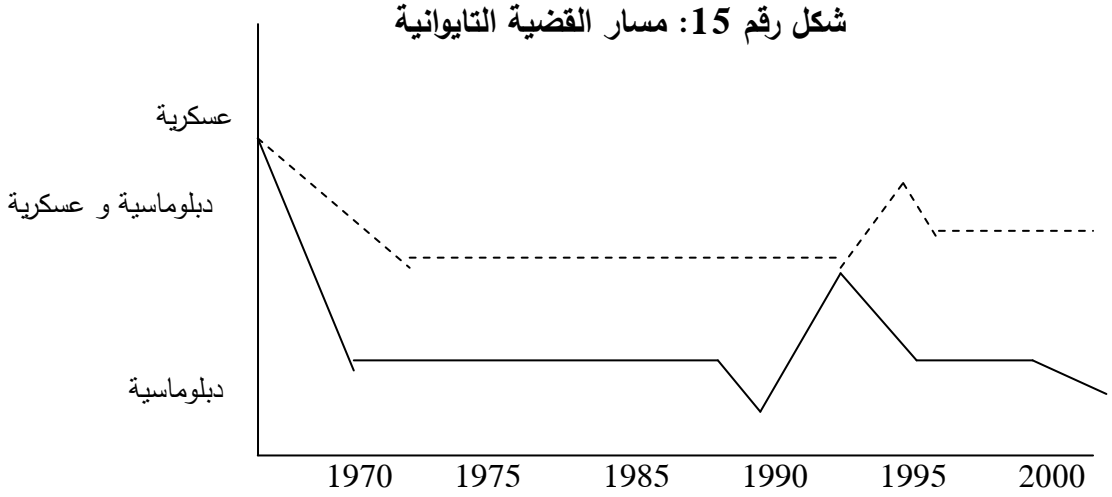

المصدر: وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي**، ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2000،ص 159.

[1] Michael O'hanlon ,**Why China Cannot Conquer Taiwan**, International Security, Vol 25,N°02,2000,P52.
[2] Ibid, p75.

المطلب الثاني:الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية و ميزان القوى الدولي

شهدت السياسة الخارجية للصين اتجاه روسيا تغيرات كثيرة عبر مراحل مختلفة،فقد بدأت أولى ملامح التوتّر بين البلدين في الستينات بسبب النزاعات الحدودية و الإيديولوجية،ثم عادت لتستقر بعد ترسيم الحدود بين البلدين.[1] و بعد ظهور روسيا الاتحادية و انهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت مجموعة من المصالح المشتركة في مقدّمتها رفض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي،و معارضتهما لمشروع نشر الدروع المضادة للصواريخ على مقربة من الحدود الروسية.ممّا جعل السياسة الخارجية للصين اتجاه روسيا مرتبطة أكثر بالبعد الأمني الاستراتيجي و التنسيق العسكري،خاصة في المحيط الإقليمي محاولة منهما لاحتواء النفوذ الأمريكي في آسيا.[2]ثم عادت العلاقات إلى توتّرها بعد استلام بوتين الحكم في روسيا و الذي كان منفتحا في توجّهه الخارجي على الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،و حاولت الصين في هذه الفترة الحفاظ على التوازن الدولي و حماية مصالحها بالشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.غير أنّ انفتاح الصين على العالم و إجرائها لتعديلات هامة على اقتصادها و سياستها العسكرية في آسيا جعلت السياسة الخارجية الصينية تتّسم بنوع من المرونة في التعامل مع روسيا،خاصة في بعدها الاستراتيجي.

وقّعت الصين و روسيا عام 1996 على اتفاق شراكة إستراتيجية يشمل التنسيق المشترك و عدم التدخل في الشؤون الداخلية،و في هذا الاتفاق اعترفت روسيا بسيادة الصين على أراضيها و بان كل من تايوان و التبت جزء من أراضي الصين.و كان هذا الاتفاق مدفوعا بمجموعة من العوامل نذكر منها:[3]

- ✓ الرغبة الروسية في إيجاد نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الهادفة إلى توسيع شمال حلف الأطلسي نحو شرق أوروبا من ناحية،و المخاوف الصينية من توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي إلى خارج القارة الأوروبية و خاصة نحو المحيط الهادي.

---

[1] Linda Jakobson And Others, **China's Energy And Security Relations With Russia**: Hopes, Frustration And Uncertainties, SIPI Policy Paper 29, October 2011, P 08.

[2] أمال عربيد، **الصين و تنافسها العسكري مع روسيا**، نقلا عن الموقع: http://www.ktuf.org / تاريخ النشر 2011/05/12،تاريخ التصفح: 2013/02/18

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 168 ص 169.

- ✓ مساندة الصين و روسيا لبعضهما البعض في ترتيب أوضاعهم الداخلية،حيث تعترف روسيا بأن التبت و تايوان جزء من الصين بينما تعترف الصين بأن الشيشان جزء من روسيا.
- ✓ الرغبة الصينية في مواجهة الآثار الناجمة عن تجديد التحالف الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان.
- ✓ الحاجة الصينية للتقنية العسكرية الروسية،و رغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية.
- ✓ إن الديناميكية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني قد تكون عاملا مهما في تطوير سيبيريا و الشرق الأقصى من روسيا من ناحية،لكن الفشل الصيني في التحول إلى قوة مركزية أو اضطراب الأوضاع الداخلية الصينية قد يخلق الكثير من المشكلات لروسيا.

من أهم معالم تقدّم العلاقات الصينية الروسية اتفاق الدولتين على إصدار البيان المشترك في 22 أفريل 1997،و الذي يتضمّن سبع فقرات تشمل ما يلي:[1]

- ➢ التأييد لمفهوم تعدد الأقطاب و الحرص على إقامة نظام عالمي جديد،و رفض فكرة مناطق النفوذ،و تكون أسس النظام العالمي.
- ➢ تقوية دور الأمم المتحدة و خاصة دور مجلس الأمن،و من هنا ترى كل من الصين و روسيا أن تدخّل الأمم المتحدة في حل النزاعات العالمية سيزيد من دورهما و مكانتهما على الساحة الدولية بسبب امتلاكهما لحق النقض الفيتو.
- ➢ تأسيس شراكة إستراتيجية بين الدولتين بهدف زيادة الأمن و الاستقرار في منطقة المحيط الهادي الآسيوي و العالم ككل.

– تلت هذا البيان مجموعة من الاتفاقيات المشتركة بين الطرفين،ففي عام 2001 وقّعت اتفاقية تعاون ثنائي مكوّنة من 25 بندًا توثّق العلاقة بين البلدين لمدة عشرين سنة،و تؤدي إلى شراكة إستراتيجية من أهم بنودها:

[1] عبيدة عبد الله الدندراوي،**الصين و روسيا و حلف شمال الأطلنطي**،السياسة الدولية،العدد 132، 1998،ص 166.

- ✓ المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي.
- ✓ رفض المفهوم الغربي للتدخّل الإنساني.
- ✓ الاعتراف الروسي بالحق الصيني في تايوان باعتبارها جزء من الأراضي الصينية.[1]
- ✓ إنهاء الخلافات الحدودية بين البلدين و ترسيم الحدود الشرقية و الغربية المشتركة بطول 55 كلم.[2]
- ✓ التعاون في مجال الطاقة و الموارد الأولية.

تطوّرت هذه المعاهدة للتعاون وحُسن الجوار والصداقة ضمن خطة عمل لتطبيق بنود المعاهدة في 2005-2008م، وأنجزت- بنجاح- لمشاريع ضخمة، من بينها: مشروع روسيا في الصين والصين في روسيا، وأنجزا في 2006-2007م مشروع اللغة الروسية في الصين وبالمقابل مشروع اللغة الصينية في روسيا في 2010م، وهناك 18 ألف صيني يدرسون في الجامعات الروسية، وحوالي 9 آلاف طالب روسي يدرسون في الصين كمعاهدات ثقافية بين البلدين.

يعتقد بعض الباحثين من جهة أخرى أن العلاقات بين الصين و روسيا لن تتطور على المدى البعيد لمجموعة من الأسباب منها:

- ➢ إن الاعتماد الصيني على الأسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة،كما أن احتمال استمرار التراجع في المستوى التقني للتقنية العسكرية الروسية أمر قائم في ظل الأوضاع السائدة في روسيا،الأمر الذي يدفع الصين إلى التركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى مثل أوربا أو حتى الولايات المتحدة مستقبلا.[3]
- ➢ قلق بعض القيادات الميدانية العسكرية الروسية على الحدود مع الصين من الآثار التي قد يتركها الاستمرار في تزويد الصين بالأسلحة الروسية ،بدلا من العمل على تطوير القوات الروسية.
- ➢ إن النظر إلى الحدود الفاصلة بين البلدين يدل على مفارقة واضحة،فعلى الجانب الروسي هناك كثافة سكانية متدنية(حوالي خمسة أفراد في الكيلومتر المربع الواحد،إذ يسكن أقل من

---

[1] أمال عربيد، مرجع سابق،نقلا عن الموقع: http://www.ktuf.org / تاريخ النشر 2011/05/12،تاريخ التصفح: 2013/02/18

[2] عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سابق،ص 224.

[3] Marcel De Haas, **Russian Chinese Security Relations: Moscow's Threat From The East?**, Netherlands Institute Of International Relations, N° 3, 2013.

عشرين مليون نسمة في المنطقة الممتدة من بحيرة بايكال إلى المحيط الهادي و أغلبهم ليسوا روس)،لكنها غنية بالموارد الطبيعية،و على الجانب الصيني هناك كثافة سكانية عالية(من خمسين إلى 200 نسمة) و قلّة في الموارد الطبيعية،و هو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديموغرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا.

- إنّ حدود السياسة الخارجية التوافقية بين الصين و روسيا تظهر بوضوح في إقليم جنوب آسيا،حيث اعتمدت الحكومتان مواقف متباينة حول القضايا الأمنية الهامة في المنطقة،[1] فالعلاقات الروسية الهندية قد تنعكس سلبا على العلاقات الروسية الصينية،من ناحية كما أن التنافس الهندي الباكستاني قد ينعكس على علاقات القوى المساندة لكل منهما.

جدول رقم 11: موازين القوى بين الصين و روسيا

المتغيّر	الصين	روسيا
الإنفاق العسكري	31.7 مليار دولار	82 مليار دولار
الإنفاق العسكري من الناتج المحلي	5.7	7.4
عدد القوات	2.93 مليون	1.52 مليون
الدبابات	8000	17150
طائرات حربية	5575	2640
الناتج المحلي الاجمالي1996	845 مليار دولار	443 مليار دولار
إجمالي التجارة 1996	245.8 مليار دولار	147.3 مليار دولار

المصدر: وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2000،ص 171.

أبرمت الصين مع روسيا في مجال الطاقة حوالي 15 اتفاقية في مجال الطاقة،كأحد أهم محاور التعاون الاستراتيجي،و قد انتهت بإبرام اتفاقية بين China national petroliom كبرى الشركات الصينية،و شركة Gaz petroliom الروسية لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الروسي من شرق سيبيريا إلى السواحل الصينية على المحيط الهادي،بتكلفة مقدارها 10 مليار دولار.[2]

---

[1] Richrad Weitz, **China –Russia Security Relations : Strategic Parallelism Without Partnership Or Passion**, Strategic Studies Institute ,USA, August 2008,P 10.

[2] ـــ ، ـــ ،**مستقبل الصين في النظام الدولي**،دراسات إستراتيجية،مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،جامعة دمشق،ص 185.

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وعدت الولايات المتحدة بتدفق المساعدات على روسيا، و لكنها لم تف إلا بجزء من وعودها مما دفع روسيا إلى تكثيف الاعتماد على الصناعات العسكرية الإستراتيجية كمصدر أساسي للدخل القومي و تصديرها إلى الدول الأخرى و في مقدمتها الصين التي احتوت ما نسبته 30-40% من صادرات السلاح الروسي التي تقدر قيمتها بمليار دولار سنويا ، و ضمن هذا التعاون وقع الرئيسان الصيني و الروسي في شهر مايو 1997 عقدا لتزويد الصين بمفاعلين نوويين و مصنع لتخصيب اليورانيوم.[1]

كشف التقارب الروسي الصيني من جهة أخرى عن المخاوف الروسية من التحالف الاستراتيجي بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ظل مطالبة اليابان بعودة جزر الكوريل في شرق روسيا إلى السيادة اليابانية مع احتمال حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي سيعزز موقعها الدولي في مواجهة روسيا ، إضافة إلى أن روسيا تحاول الاستفادة من تحالفها الجديد مع الصين في كبح جمح خطط الغرب بتوسيع حلف الأطلسي في غرب آسيا ليشمل الدول التي كانت تدين بالولاء لموسكو بهدف تطويق و تهديد روسيا و منعها مستقبلا من فرض إعادة تشكيل حلف مناوئ للغرب على حدود أوروبا الشرقية، و من المعروف أن توسيع حلف الأطلسي يعد أحد أكبر المخاطر التي تواجه موسكو في الوقت الراهن، ولكنها لا تملك أوراق الضغط الكافية لمنع تمدده شرقا ، و لهذا فإن تحالفها مع الصين تسعى لتكوين إحدى الأوراق التي يمكن أن تستخدمها روسيا لمواجهة السياسات الغربية الأطلسية تجاهها.[2]

تتمثّل الدوافع الصينية بشكل رئيسي للتقارب المستمر مع روسيا، في مواجهة التهديدات و الأخطار الإقليمية ، فبرأي بكين إن توثيق العلاقات مع روسيا يمهد الطريق لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتقد الصين أنها تحاول احتواء نموها المتسارع و الناجح عسكريا و اقتصاديا، ومن جهة أخرى ترى بكين أن تحالفها مع روسيا يشكل ردا على التحالف الأمريكي الياباني الذي تعتقد الصين أنه يستهدفها بشكل رئيسي ، وقد ترسخ هذا الاعتقاد عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وثيقة التحالف الإستراتيجي للقرن الحادي و العشرين في شهر أبريل 1996 م

---

[1] عبد الرحمن شيخ حمادي،**المستجدات في العلاقات الدولية بعد ظهور الصين كقوة عالمية جديدة**،الدراسات الدبلوماسية،العدد18، 2003، ص 142.

[2] نفس المرجع،ص 143.

أثناء القمة التي عقدت بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون و رئيس الوزراء الياباني ريوتا رواها هاشيموتو ، و فيها تم تجديد الثقة بمعاهدة عام 1990 م الأمنية ، و بموجب هذا التجديد احتفظت الولايات المتحدة بمستوى وجودها العسكري الحالي في آسيا و المتمثل بـ 100 ألف جندي ، 47 ألفا منهم من اليابان ، كما وافقت اليابان بموجب هذه الوثيقة لأول مرة على الاشتراك في النزاعات العسكرية التي تحدث خارج حدودها ، بما فيها و حسب نص الوثيقة ، " تلك التي يمكن أن تنشأ في المنطقة المحيطة باليابان و التي من شأنها أن تؤثر على السلام و الأمن اليابانيين ".[1]

نجد أن تطور العلاقات الصينية الروسية يحمل رؤيتين للنظام الدولي:

- **الرؤية الأولى**:إن العلاقات الصينية الروسية تشكّل الخطوة الأولى على طريق عالم متعدد الأقطاب،و إحياء كتلة دولية جديدة،خاصة أن الطرفين يعانيان ضغوطا و ممارسات من القطب الواحد في نظام ما بعد الحرب الباردة،فروسيا عاجزة عن الفعل المنفرد في مواجهة قوى الغرب،التي ترفض تضمينها ضمن المنظومة العسكرية و الاقتصادية الغربية،و عاجزة في الوقت ذاته عن ردع توسّع حلف الأطلسي على حدودها الجنوبية.
- **الرؤية الثانية**:و أساسها أنّ التقارب الصيني الروسي يعدّ محاولة لممارسة ضغوط مضادة تعادل ما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط.و بالتالي كان الهدف من تطوير العلاقات هو التعاون في المجالات الأمنية و الاقتصادية، لتحقق كل منهما المزيد من القوة الجماعية و المنفردة لممارسة أي ضغوط مستقبلية من القوى الخارجية.[2]

---

[1] نفس المرجع،ص 144.

[2] خضر عباس عطوان،**مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية**،مرجع سابق،ص97 ص 98.

المطلب الثالث:العلاقات الصينية اليابانية/تنافس و صدام

سعت الصين بعد الحرب الباردة إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع اليابان و إن كانت العلاقة بينهما لم تخل من عوامل صراع نتيجة مجموعة من الأسباب منها:

- ✓ اتجاه الدولتين نحو السعي لملء فراغ القوة الذي خلّفته نهاية الحرب الباردة في إقليم شرق آسيا،مع اختلاف درجة القوة و نوعيتها بين الدولتين،فالصين قوة سياسية تتجه نحو حيازة القوة الاقتصادية،بينما اليابان قوة اقتصادية تبحث عن مكانة سياسية.
- ✓ تخوّف الصين من علاقة التحالف الأمريكية اليابانية على المستوى الأمني العسكري، خاصة في ضوء الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية،و التي اعتبرتها الصين بمثابة تطويق استراتيجي لها في منطقة شرق آسيا،لأنها تتضمن تعزيز العلاقات بين البلدين خاصة في مجال القيادة و الاستخبارات.
- ✓ النزاع بين البلدين في بحر الصين الشرقي على جزر دياويو(كما تطلق عليها الصين)،أو جزر سينكاكو(كما تسميها اليابان).[1]
- ✓ المنافسة الصينية اليابانية حول موارد الطاقة ففي أوائل عام 2004 وقعت اليابان وإيران عقدا قيمته مليارا دولار لتطوير حقل اذاديجان الضخم للنفط. ولمواجهتها حصلت الصين على حق الاستفادة من حقل يادافاران الإيراني. كما دخلت كل من الصين واليابان في مواجهة حول مسار خط أنابيب نفط يمتد من انجارسك في سيبريا. وانتصرت اليابان بعدما عرضت تقديم مساعدات في تمويل الخط المقترح بقيمة 10 مليارات دولار.[2]

اكتسبت العلاقات الصينية اليابانية منذ تولي هوجنتاو السلطة بعدا جديدا أسهم في بلورة نظرية صينية جديدة اتجاه اليابان،و يقوم هذا التفكير الصيني على 5 مبادئ هي أن المصلحة القومية هي المبدأ الأعلى،و انه لا توجد مؤشرات لعسكرة السياسة اليابانية،بالإضافة إلى أن مساعدة الصين لليابان على أن تظهر كفاعل دولي أساسي يمكن أن يشجعها على أن تصبح أكثر استقلالا عن الولايات المتحدة الأمريكية،و من ثم يتحقق هدف الصين في خلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

---

[1] عبير عاطف محمد الغندور،مرجع سابق،ص 221.

[2] عبد العظيم محمود حنفي،**توتر العلاقات الصينية اليابانية و ضرورة الواقعية الإستراتيجية**،المستقبل،العدد 2010،3791،ص 2018.

اتبعت الصين منذ أواخر القرن الماضي إستراتيجية آسيوية تعتمد على التعاون الاقتصادي والابتعاد عن التنافس الإستراتيجي والمواجهة مع جيرانها. وكان الهدف من ذلك هو الحفاظ على مناخ إقليمي ودولي سلمي ومستقر يسمح لها بالتركيز على مشاكلها الداخلية ومواصلة نموها الاقتصادي، ويسمح أيضًا بتدفق رؤوس الأموال والسلع بينها وبين شركائها. وهكذا خلقت الصين مجالاً اقتصاديًا تقوم فيه بالدور المحوري، وكنتيجة لذلك تطورت العلاقة الاقتصادية بين الصين واليابان بشكل كبير خلال العقد الماضي. وبحلول سنة 2007، أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي لليابان، وفي سنة 2011 بلغ الحجم التجاري بينهما حوالي 345 مليار دولار، أي ما يعادل 9% من التجارة الخارجية للصين، و21% من الحجم التجاري الكلي لليابان، ويزيد حجم الاستثمارات اليابانية في الصين عن 12 مليار دولار سنة 2011، أي ما يعادل 11% من الاستثمارات اليابانية في الخارج،ليصل حجم الاستثمارات اليابانية المتراكمة في الصين منذ 1996 إلى 83 مليار دولار. [1]

يدل هذا على أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين أصبحت متداخلة ومتينة جدًا. وهكذا أصبح البلدان يعتمدان على بعضهما في الاستيراد والتصدير والاستثمار وخلق الفرص التنموية. وتستورد الصين المنتجات نصف المصنعة والآليات والمعدات عالية التكنولوجيا التي تُعتبر حيوية لقطاعها الصناعي وتمكنها من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية خصوصًا أوروبا والولايات المتحدة. ونقلت الشركات اليابانية الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة إلى الصين لتجعل منها قاعدة صناعية للشركات اليابانية، وقد ساعدها ذلك كثيرًا في الحفاظ على تنافسيتها على المستوى العالمي. ويعمل ما يزيد عن 23,000 شركة يابانية في الصين وتوفر ما يزيد عن 10 ملايين فرصة عمل.[2]

ومن ناحية آخرى، فإن اليابان وإن كانت قد حازت علي نصيب مهم من السوق الصيني الواسع، الذي يزداد استهلاكه باستمرار، وتحصل منه على الكثير مما تحتاج إليه، ليس فقط على صعيد المواد الخام، ولا السلع كثيفة العمالة، وإنما باتت السلع كثيفة التكنولوجيا ورأس المال من بين

---

[1] عبد الرحمن المنصوري،**الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية**،مركز الجزيرة للدراسات،نقلا عن الموقع:
http://studies.aljazeera.net تاريخ النشر2013/02/06،تاريخ الإطلاع: 2013/06/15.

[2] **china-Japan relations, now what** ,in:
http://csis.org/

المكونات الأساسية للواردات اليابانية من الصين، بما يعنيه ذلك من زيادة الاعتماد المتبادل اقتصاديا بين البلدين، و هذا ما يعتبر في الوقت ذاته عنصر تهديد في حال التأثر بالخلافات السياسية.وقد حدث في الأزمة الأخيرة أن الصين استخدمت ورقة المعادن النادرة التي تصدرها لليابان للضغط عليها، كورقة اقتصادية إلى جانب الأوراق السياسية الأخرى، ومن بينها إلغاء الاجتماعات والزيارات التي كانت مقررة على المستوي الثنائي.[1]

أصبح الاقتصاد هو البعد المسيطر على العلاقات الرسمية بين الصين و اليابان،و ما زالت الصين تطالب بمزيد من الاستثمارات اليابانية و بان تنال معاملة تفضيلية في بعض الاتفاقيات،و من الواضح ان العلاقات الصينية اليابانية الاقتصادية تخدم كلا الطرفين،و خصوصا الصين التي كانت المتلقي الأول أو الثاني لمنح المعونة الرسمية للتنمية اليابانية.إن العلاقات اليابانية الصينية كانت سببا في دعم مسيرة الصين نحو التحديث،خاصة أن رجال الأعمال اليابانيين في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات،زادوا من استثماراتهم في القطاعات الصينية التي تستلزم رؤوس أموال كبيرة. إن الملامح الخارجية الحالية لسياسة الصين الخارجية تجاه اليابان، أو ما يطلق عليه باليابانية " **تاتيماي** Tatemae" ، أي الجوانب السطحية للعلاقات الصينية اليابانية،يكمن وراءها الجوهر الحقيقي لهذه العلاقات أو ما يسمى هوني Honne.[2]

أمّا في الجانب الأمني فإنّ النمو العسكري الصيني و التطور المستمر للقدرات العسكرية الصينية أدى إلى إثارة الكثير من المخاوف لدى اليابان الذي بدأ يتساءل عن نوايا الصين التي بنت إستراتيجيتها الآسيوية على أساس "التنمية السلمية"، لكنها تعمل على بناء قدراتها العسكرية بالتوازي مع ذلك؛ مما جعل نظرية "الخطر الصيني" تكتسب أهمية عند صنّاع القرار في اليابان، وترَسَّخت لديهم قناعة بأن الإنفاق العسكري الصيني سيتزايد مع نمو قوتها الاقتصادية. وعبّرت اليابان أيضًا عن مخاوفها من الإنفاق العسكري الصيني الذي ارتفع بشكل لافت في السنوات الأخيرة. وتقدّر اليابان أن الإنفاق العسكري الصيني تضاعف ثلاثين مرة خلال الأربع والعشرين سنة الماضية،

---

[1] **China-Japan Economic Trade Ties Have Great Potential To Tap** ،China Daily ،5 May 2008،In :
- http://www.chinadaily.com

[2] توماس ويلبورن،مرجع سابق، ص30

وتجاوز في سنة 2011 حاجز المائة مليار دولار لأول مرة .وإذا استمر الإنفاق العسكري الصيني على هذه الوتيرة فإنه سيتجاوز نظيره الأميركي بحلول 2035.[1]

–ولمواجهة ما تعتبره تهديدًا صينيًا وبعد التجربة الصاروخية التي قامت بها كوريا الشمالية عام 1998، بدأت اليابان في تطوير نظام الدفاع الصاروخي البالستي DMB بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية. وفي مارس2006، اختبرت اليابان بنجاح صاروخًا بحريًا اعتراضيًا متطورًا من نوعSM–3 ، وبالرغم من أن اليابان أعلنت أن هدفها هو التصدي للصواريخ الكورية الشمالية فإن هذه الأسلحة يمكن أن تحد من القدرة الصاروخية للصين.[2]

– المفكر الياباني توموهيكو تانيجوشي **tomohiko Taniguchi** في دراسته للاتجاهات الخارجية لكل من الصين و اليابان،رأي أن الصين تمثل أكبر التحديات بالنسبة لليابان،رغم تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين،و هذا ما سمّاه "السلام البارد"،خاصة أن الصين تطمح للوصول إلى لعب دور مهم إقليميا و عالميا،و يؤكد أنّ صانعي السياسات في الصين يضعون في الحسبان انتشار القوة العسكرية اليابانية في كل من العراق و أفغانستان و تيمور الشرقية[3].

---

[1] عبد الرحمن المنصوري،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:
http://studies.aljazeera.net تاريخ النشر2013/02/06،تاريخ الإطلاع: 2013/06/15.

[2] نفس المرجع.

[3] Benjamin Self, **China And Japan ,A Façade Of Friendship** ,The Washington Quarterly, Winter 2002,The Center Of Strategic And International Studies ,P 85.

النزاع حول جزر دياويو(سينكاكيو)

تتألّف جزر دياويو(سينكاكيو) من ثماني جزر غير مأهولة بالسكان،و ذلك نظرا للطبيعة البركانية في خمسة جزر منها،و الصخرية في الثلاث الأخرى.و الجزر تحت السيادة اليابانية،و تطالب كل من الصين و تايوان بأحقيتها في السيادة عليها.و تبعد الجزر بـ 410 كلم عن جزيرة ناها اليابانية و بـ 330 كلم عن ونزاهو الصينية،و بـ 170 كلم عن تايبي التابعة لتايوان كما توضّح الخريطة.

خريطة رقم 08: جزر دياويو(سينكاكيو)

Source : Jeff Head ,**The Japanese Chinese Escalating Dispute Over The Diaoyu Island**, In: http://www.freewebs.com/

في 25 فيفري 1992 أصدرت الصين قانون الإقليم البحري الذي اعتبر دياويو جزء من الإقليم الصيني.و تستند الصين في دعواها إلى أن الجزر كانت تاريخيا تتبع الصين،و أن هناك إشارة واضحة للجزر في الخرائط و السجلات الصينية منذ عام 1403،و أنها كانت تستخدم كقاعدة للصيد من جانب الصيادين الصينيين،و كانت تتبع تايوان إداريا و التي بدورها كانت جزء من الصين.[1]

[1] نورهان الشيخ،**النزاعات حول الجزر في آسيا و انعكاساتها على الأمن الآسيوي**،في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين،قضايا الأمن في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية،جامعة القاهرة،2004،ص 204 ص205.

عقب هزيمة الصين في الحرب الصينية اليابانية،تنازلت الصين عام 1895 عن تايوان و جزر دياويو(باعتبارها تتبع تايوان) لليابان.

لم تحظ الجزر باهتمام واسع إلا بعد أن أعلنت اللجنة الاقتصادية لآسيا و الشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة عام 1972 عن احتمال وجود كميات كبيرة من النفط و الغاز و المعادن بهذه الجزر.[1]و يتراوح الاحتياطي النفطي في هذا البحر بين 60 و100 مليون برميل من النفط، في حين يوجد احتياطي مهم من الغاز الطبيعي يتراوح بين 1 و2 تريليون قدم مكعب، حسب تقديرات إدارة المعلومات حول الطاقة (EIA) التابعة للحكومة الأميركية، بينما تقول المصادر الصينية بأن الاحتياطي النفطي يتراوح بين 70 و160 مليون برميل، ويحوي هذا البحر أيضًا ثروات معدنية مهمة مثل الأحجار المرجانية الثمينة كالذهب و التيتانيوم والبلاتين. بالإضافة إلى وجود هذه الثروات الطبيعية فإن للجزر قيمة إستراتيجية للبلدين معًا بفعل موقعها الإستراتيجي، فالسيادة على هذه الجزر ستسمح لليابان أو الصين بالمطالبة باستغلال 40,000 كيلومتر مربع من المياه المحيطة بها باعتبارها منطقة اقتصادية خالصة، كما يمكن استغلال الجزر عسكريًا، فالصين تخشى أن تقيم اليابان نظم استطلاع جوية وبحرية تضع الخطوط البحرية والجوية في المنطقة وفي مناطق صينية مثل "وينزهو" و"نينغ بو" تحت المراقبة المباشرة لليابانيين، ويرى الصينيون في هذا تهديدًا أمنيًا وعسكريًا خطيرًا.[2]

قامت اليابان بإبلاغ تايوان في سبتمبر 1970 بأنها لن تسمح باستغلال النفط المحتمل في منطقة الجزر.و في ديسمبر 1970 قامت الصين بالتدخّل في النزاع،باعتبار كل من تايوان و دياويو جزء من الأراضي الصينية. وفي عام 1978 حدثت أزمة بين الصين و اليابان عندما قام مجموعة من اليابانيين بإنشاء منارة في جزر دياويو لإضفاء الشرعية على السيطرة اليابانية عليها مما أدى إلى احتجاجات صينية واسعة.[3]

إلا أن الجانبين استطاعا احتواء الأزمة،ووقعا معاهدة سلام و صداقة بينهما في أكتوبر 1978،و اتفقا عل تنحية هذه القضية جانبا و محاولة إيجاد تسوية لها في المستقبل،إلا أن هذا لم يحل دون

---

[1] عزّت شحرور،"**الصين و نزاعات المحيط الهادئ:الأسباب و المآلات**"،مركز الجزيرة للدراسات،أكتوبر 2012،ص 03.

[2] عبد الرحمن المنصوري،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:
http://studies.aljazeera.net تاريخ النشر2013/02/06،تاريخ الإطلاع: 2013/06/15.

[3] نورهان الشيخ،مرجع سابق،ص 205.

عودة التوتر مرة أخرى عام 1990،عندما قررت الحكومة اليابانية تجديد المنارة مما أدى إلى احتاج الصين رسميا في أكتوبر 1990.إلا أن الاحتجاج الأكثر قوة من جانب الصين و تايوان كان عام 1996 ،عندما قامت مجموعة من اليابانيين في جويلية 1996 بإنشاء منارة جديدة في الجزر الشمالية من دياويو.[1]ستحاول الصين استغلال جهود اليابان المتواصلة للحصول على نصيب من الأسواق الصينية،و الاستفادة من المخاوف اليابانية بشأن التغلغل الأمريكي في الأسواق الصينية،كي تستطيع الحصول على المعونات،و تحقق أفضل الشروط المواتية لها في المجال الاقتصادي و الاستثماري و التكنولوجي من جانب اليابان. [2]

لم تتأثّر العلاقات الصينية اليابانية فقط بالنزاعات الحدودية بل أيضا بالبيئة الداخلية الصينية،و بدور القوى الكبرى و شبكة المصالح و العلاقات المتداخلة.و بغض النظر عن نجاح الصين أو فشلها في استغلال مثلث "بكين–واشنطن–طوكيو" ،فإن علاقاتها مع اليابان تبدو أكثر استقرارا و نفعا من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية،فبعد أحداث الميدان السماوي فرضت طوكيو عقوبات اقتصادية على بكين،كما خفّضت المعونات الرسمية للتنمية من 81.2 مليون دولار عام 1994 إلى 5.2 مليون دولار عام 1995، اعتراضا على التجارب النووية التي أجرتها الصين في ذلك العام.[3] و هنا نطرح تصوّر التعاون الأمني الياباني الأمريكي، و تأثيره على السياسة الخارجية الصينية اتجاه اليابان،حيث أصدرت اليابان والولايات المتحدة في عام 1996 البيان المشترك للتعاون الأمني وعدلتا بموجبه مبدأ التعاون الدفاعي الذي وضعتاه في عام 1978. وفي ال24 من مايو عام 2004، أجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعي الياباني الأمريكي الأمر الذي يدل على تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمني بين اليابان والولايات المتحدة. وتولى الصين اهتماما بالغا للقضايا المتعلقة بتايوان واتجاه تطور القوة العسكرية اليابانية،وقد عبرت الصين عن مواقفها المعنية عبر وسائل مختلفة.[4]

---

[1] نفس المرجع،ص 212.

[2] توماس ويلبورن،**السياسة الدولية في شمال شرق آسيا:المثلث الاستراتيجي الصين اليابان الولايات المتحدة الأمريكية**،دراسات عالمية،عدد 12،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2005،ص 28.

[3] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[4] **العلاقات الصينية اليابانية**،نقلا عن الموقع:http://arabic.cri.cn

- ففي إطار الجلسات الوزارية حول الأمن و التي عقدت في واشنطن أعلنت اليابان و الولايات المتحدة أن هدف أي إستراتيجية مشتركة بينهما هو تشجيع الحل السلمي للمسائل المتعلقة بمضيق تايوان عبر أسلوب الحوار و بهذا تكون اليابان قد أكدت على أهمية الاستقرار في المضيق،و هو ما اعتبرته الصين تدخلا لليابان في شؤونها الداخلية.[1]

[1] Dick K Nanto,Emma Ckanlett Avery ,**The Rise Of China And Its Effects On Taiwan ,Japan And South Korea** :Us Policy Choice, CRS Report For Congress ,January 13,2006,P 23.

المبحث الثاني:

التوجّهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي

المطلب الأول:الانتشار النووي و الأجندة الخارجية الصينية

أطلقت الصين نهجا مختلفا عن القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة تحت شعار no first use الذي أطلقته بعد تجربتها النووية عام 1964،و رغم مساندة الصين لكل الدعوات الدولية لوقف التسلح النووي،إلا أنها بقيت متمسكة ببرنامجها النووي،و ظهر هذا في الحرب الكورية،و أزمة مضيق تايوان،و النزاع الصيني السوفيتي 1968-1969،مما جعل القادة الصينيين يهتمون بمسألة التهديدات النووية.[1]

أظهرت الحكومة الصينية خلال فترة حكم زيمين التزامها بسياسات حظر الانتشار،حيث شهدت فترة التسعينات انضمام الصين إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية،و معاهدتي انتشار الأسلحة الكيماوية و البيولوجية،إضافة إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية،و الانضمام إلى نظام الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ.و بتولي هوجنتاو السلطة انتهجت الصين سياسات متكاملة خاصة بحظر الانتشار،كما اتخذت عددا من الإجراءات الايجابية لدفع عملية حظر الانتشار،استنادا إلى رؤية مفادها أن التنمية الصينية تحتاج إلى بيئة دولية،و بيئة جوار سلمية و مستقرة طويلة الأمد.[2]

الإجراءات الصينية للوفاق الدولي في المجال النووي

1- **المشاركة النشطة في الجهود الدولية لحظر الانتشار:** أكدت القيادة الصينية على أنها وقّعت على جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحظر الانتشار،و انضمامها إلى المنظمات المعنية كما يلي:

- في مجال الأسلحة النووية:انضمت الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1984،ووافقت على وضع منشآتها المدنية تحت الرقابة،و في عام 1992 انضمت الصين إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية،و شاركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ثم وقّعت على هذه المعاهدة عام 1996.

---

[1] Stephen Polk**, China's Nuclear Command And Control** ,In Tyle J Goldstein ,Editor With Andrew S Erickson ,China's Nuclear Force Modernization,2005,P10.

[2] عبير عاطف محمد الغندور،مرجع سابق،ص238.

- في مجال الأسلحة البيولوجية:انضمت الصين إلى معاهدة حظر تطوير و إنتاج و تخزين الأسلحة البيولوجية عام 1984،و التزمت بالواجبات المنصوص عليها في هذه المعاهدة.
- في مجال الأسلحة الكيماوية: وقعّت الصين على معاهدة حظر تطوير و إنتاج و تخزين و استخدام الأسلحة الكيماوية عام 1993.
- في مجال الصواريخ:وافقت الصين على الالتزام بالمفاهيم الأساسية لنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ.[1]

2- **أنظمة رقابة التصدير فيما يتعلّق بحظر الانتشار:** قامت الصين بمجموعة من الإجراءات،حيث أنشأت نظام المحاسبة و السيطرة على المواد النووية منذ انضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية،و أقامت نظام أمن المواد النووية المتطابق مع اشتراطات معاهدة حماية المواد النووية.ص 241 و أعلنت الحكومة الصينية عام 2007 أنها تعتمد سياسة عدم تصدير الأسلحة و التكنولوجيات العسكرية إلى مناطق النزاعات،و تقديم الأسلحة للحكومات الشرعية فقط.[2]

لا تزال قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل إحدى منطلقات التناقض بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.فالولايات المتحدة ترى أن الصين تمد بعض دول منطقة الشرق الأوسط بمبيعات أسلحة تقليدية و تكنولوجيات صواريخ و مواد يمكن استخدامها في برامج أسلحة دمار شامل،في حين تعارض الصين السياسة الأمريكية الهادفة إلى الحد من مبيعات الأسلحة إلى المنطقة،و ترفض التخلي عن دعمها لكل من سوريا و إيران في تحديث قواتهما العسكرية،و تمدهما بصواريخ متوسطة المدى.

بالإضافة إلى اهتمام الصين بشؤون الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة،فقد وقّعت بعدها على عدد كبير من الاتفاقيات الكبرى للحد من التسلح، بالمفاهيم الأساسية لنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ،ووقعت على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية عام 1992،رغم أنها ما زالت لديها متطلبات مستمرة للاختبارات تتعلق بصورة مباشرة بجهودها لتحديث رؤوسها الحربية النووية.

---

[1] ايفان ميديروس،م تايلور فرافيل،مرجع سابق،ص 12.

[2] عبير عاطف الغندور، مرجع سابق، ص 241 ص245.

أصدرت الصين رغم هذا تهديدا باستخدام الأسلحة النووية(موجها ضد الولايات المتحدة الأمريكية) مع عمليات استعراض لقدرات الضربات بعيدة المدى عبر مضيق تايوان عام 1996. و يبدو أن الصين بعقيدتها العسكرية القائمة على الانتقال من الحد الأدنى للردع إلى الردع المحدود، بدأت تزيد من اعتمادها على الأسلحة النووية في سياستها الإستراتيجية أكثر من أي وقت مضى.[1]

موقف الصين من البرنامج النووي لكوريا الشمالية و أبعاده الإقليمية و الدولية

يعتبر الملف النووي لكوريا الشمالية من أهم القضايا التي تتأثر بها السياسة الخارجية الصينية في النظامين الإقليمي و الدولي في مجال الانتشار النووي، و لعلّه من أهم محددات العلاقة الصينية الأمريكية، أو علاقة الصين بمختلف القوى الدولية الأخرى.

تمثل عملية بيع الصواريخ المتوسطة المدى أو تكنولوجياتها سببا للخلاف بين الولايات المتحدة والصين، مما أدى إلى فرض الولايات المتحدة لعقوبات اقتصادية على الصين لبيع صواريخ إلى باكستان وصواريخ أرض – أرض لسوريا. كما أن الصين قد ساعدت دولا غير نووية على دخول المنتدى النووي. وهنا تحرص الصين على إعلانها أن المفاعلات التي تقوم بتصديرها خاصة بالأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية.[2] رغم ما سبق، يمكن الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بمواقف الدولتين إزاء القدرات النووية لكوريا الشمالية، فإنها تكاد تكون متقاربة بشأن ضرورة جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

كان لتولي إدارة الرئيس جورج بوش الحكم في الولايات المتحدة أثره في تصعيد الموقف بين واشنطن و بينوج يونج،فقد شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسيا و تحوّلا جذريا لنوعية الخطاب و الممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية،إثر ذلك استحدث الرئيس جورج بوش آلية المحادثات السداسية،فقد جرت سلسلة من المحادثات السداسية،سبقتها محادثات ثلاثية في 23 أفريل 2003،بين كل من الولايات المتحدة،الصين و كوريا الشمالية كخطوة أولى،كتمهيد في سياق

---

[1] جاسجيت سنج،**التسلح النووي و الأمن الإقليمي من منظور هندي**،في توازن القوى في جنوب آسيا،مرجع سابق،ص 57.

[2] مي عبد الرحمن غيث،**أمريكا و كوريا الشمالية:أي مستقبل للعلاقة**،السياسة الدولية،أكتوبر 2009،ص 65.

تأسيس قاعدة انطلاق للحل السياسي و الدبلوماسي عبر إشراك الأطراف المعنية بالأزمة:الولايات المتحدة،الصين،روسيا،اليابان،الكوريتين.[1]

انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية * عام 1985،و لكنّها لم توقّع على الشق الخاص بإخضاع منشآتها لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية،إلا في عام 1992،و مع حلول شهر جانفي 1993(أي بعد عام من توقيع الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)،أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

يمكن تلخيص تأثير البرنامج النووي لكوريا الشمالية على أهداف الدول الأخرى فيما يلي:[2]

- وضع العلاقات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية،اليابان في تقارب.
- دعم الولايات المتحدة الأمريكية لبرامج التحالفات الصاروخية في المنطقة،لصد كوريا مما يؤثر على القدرات العسكرية الصينية و الكورية الشمالية.
- زيادة أهمية الأسلحة النووية و الردع في تشكيل العلاقات الخارجية.
- جعل استمرار الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية أكثر احتمالا.
- خلق عدم استقرار بالنسبة للمخاوف الصينية، على شكل هجمات مدفعية عبر الحدود البريّة أو الحرب البحرية، أو التهديد بإنهاء الهدنة.

تمثّل شبه الجزيرة الكورية بالنسبة للصين نفس الموقع الذي تحتله أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية،فشبه الجزيرة الكورية بمثابة الفناء الخلفي للصين و الامتداد الطبيعي لنفوذها،و من ثم كلما تزايد مفهوم الاعتماد المتبادل بين الصين و الكوريتين رسّخ دور"الجغرافيا السياسية" في تعميق الدور الاستراتيجي للصين.لذلك فالصين من أكبر الداعمين لكوريا الشمالية،فهي تزوّد كوريا الشمالية بأكثر من 470 مليون دولار على شكل معونات غير مباشرة سنويا،و التي تسهم بما يتراوح ما بين 70 إلى 90% من واردات الوقود لكوريا الشمالية.[3]

---

[1] صدّاح أحمد الحباشنه،مرجع سابق،ص 88 ص89.

* معاهدة الانتشار النووي **NPT** تلزم الدول الخمس المقرة بامتلاك السلاح النووي و هي (الصين،و.م.أ،فرنسا ،بريطانيا،روسيا)،أن لا تقدم أية أسلحة نووية أو مواد متفجرة نووية لأية دولة أخرى لا تمتلك السلاح النووي،و في حالة امتلاك هذه الأخيرة لمواد نووية فيجب أن تقبل بتفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA.

[2] William Tobey, **North Korea Nuclear Test Of China**, Center For Strategic And International Studies, March 2013, P01.

[3] صدّاح أحمد الحباشنه،مرجع سابق، ص 102.

سيوفّر البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالنسبة للصين أسباب لامتلاك كل من اليابان و كوريا الجنوبية للأسلحة النووية،و هذا ما سيؤثر في عدم استقرار البيئة الأمنية لآسيا.بالإضافة إلى أنه سيجعل احتمالية هجمات عسكرية أمريكية على المنطقة،كحرب كورية ثانية.[1]

رفضت الصين بشدة إصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد كوريا،و إزاء هذا الموقف اكتفى قرار مجلس الأمن 1695 بإدانة التجارب الصاروخية،بالإضافة إلى القرارين 1718 و 1874 القاضيين بعدم جواز استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن. و تتلخّص أهداف رفض الصين فكرة العقوبات الأمريكية على كوريا الشمالية فيما يلي:

- ✓ الخوف من أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام الكوري الشمالي الذي من شأنه أن يدفع مئات الآلاف من اللاجئين باتجاه الصين.
- ✓ الحفاظ على كوريا الشمالية كمنطقة عازلة buffer zone بينها و بين القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية.[2]
- ✓ رغبة الصين في الحفاظ على بيئة مستقرة هادئة، مواتية لمعدلات نمو اقتصادي عالية مع هدوء الأوضاع في الحدود الكورية.[3]
- ✓ استمرار بيع الصين و تصديرها للتكنولوجيا النووية و الأسلحة و الصواريخ لكوريا،و الحفاظ على العلاقات الاقتصادية معها.

يمكن فهم مجاراة الصين للعقوبات المالية الأمريكية و قراري مجلس الأمن رقم1718 و 1874 باعتبارهما:

- ✓ محاولة لضبط سلوك النظام الكوري،و عدم إقدامه على القيام بسلوكيات استفزازية قد تؤدي إلى القيام بعمل عسكري ضدّه على نحو يؤدي إلى انهيار مفاجئ للنظام و إعادة بناء التوازنات القائمة في المنطقة لصالح الولايات المتحدة و حلفائها.[4]

---

[1] Zhao Lin Strategic **Cooperation Between China And South Korea And Strategic Structure Of North Asia**, International Graduate Student Conference Series ,East West Center,Usa,2006,P04.

[2] صدّاح أحمد الحباشنه،مرجع سابق، ص 102

[3] علي حسين باكير،**النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي**،السياسة الدولية،العدد 162، المجلد40،ص200،ص201.

[4] صدّاح أحمد الحباشنه،نفس المرجع، ص 103.

- ✓ لا تريد الصين حدوث سباق تسلّح في المنطقة،بين كوريا الشمالية من ناحية و اليابان و كوريا الجنوبية من ناحية أخرى،و هو ما يفسّر الاهتمام الصيني بالمحادثات السداسية و إصدار ما يعرف" بإعلان بكين" في 19 سبتمبر 2005 الذي تضمن عددا من المبادئ المهمة لتسوية أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية،وذلك مقابل الاعتراف بحقها في امتلاك برنامج نووي للاستخدامات السلمية.[1]

توجد 3 سيناريوهات بالنسبة لمستقبل البرنامج النووي الكوري الشمالي:

السيناريو 01:إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي: في هذه الحالة تهدّد كل من الصين و روسيا باستخدام حق النقض"الفيتو" ضد أي قرار بفرض عقوبات شديدة ضدّ كوريا الشمالية،و هذا ما حدث في القرارين 1695 و 1718،حيث لم توافق عليهما الصين و روسيا إلا بعد إدخال تعديلات عليهما.[2]

السيناريو 02: سيناريو الخيار العسكري الأمريكي وفق إستراتيجية الحرب الوقائية:هذا السيناريو مستبعد من جانب جميع المسئولين الأمريكيين وكذلك حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (اليابان وكوريا الجنوبية)، وذلك لعدة أسباب، منها: القوة العسكرية التقليدية لكوريا الشمالية، التي تفوق جارتها الجنوبية، الغموض الذي يكتنف القدرات النووية لكوريا الشمالية، مما يصعب معه التنبؤ برد الفعل من جانب كوريا الشمالية، امتلاك كوريا الشمالية نقطة قوة هي وجود جنود أمريكيين في مرمى الصواريخ الكورية الشمالية ولا يفصلهم عنها سوى 25 ميلا، والذين يقدر عددهم بنحو 37 ألف جندي.

السيناريو 03:سيناريو القبول بكوريا الشمالية كدولة نووية كأمر واقع:هذا السيناريو مستبعد الحدوث، حيث ترفض الولايات المتحدة امتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي، لأن ذلك سيؤدى إلى سباق تسلح في هذه المنطقة غير المستقرة.[3]

---

[1] نجيب بن عمر عوينات،**أزمة الملف النووي الكوري الشمالي**،جريدة الصباح،عدد2013/08/17، نقلا عن الموقع:http://www.assabah.coml ،تاريخ التصفح 2013/06/22.

[2] صدّاح أحمد الحباشنه،مرجع سابق، ص 108.

[3] مي عبد الرحمن غيث،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:
http://digital.ahram.org ، تاريخ التصفح 2013/06/27

المطلب الثاني:أمن الطاقة كمتغيّر مستقل في السياسة الخارجية الصينية

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي و التي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر، و لعل المسألة الأكثر أهمية هي انتقال مركز القوة إلى الدول المنتجة للنفط في النظام الدولي،فالتحكم في أسعار النفط و الإنتاج و التحكم في العرض و الطلب أصبح بيد الدول المنتجة للنفط. و بعد انتهاء الحرب الباردة تغيّرت المعطيات الإستراتيجية للعلاقات الدولية،فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية،فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة و أوربا الغربية و اليابان،أخذت الإمدادات تتجه بشكل أكبر نحو الصين و الهند و الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط.فبين عامي 200-2007 ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدّل 9.4 مليون برميل و سجّل نحو 85% من ذلك النمو في الأسواق الناشئة.[1]

تعتبر الصين من أهم الدول المستهلكة للنفط فمعدلات النمو القوية، التي يشهدها الاقتصاد الصيني والتي تصل إلى 9.4 %، تدفع إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة كالنفط والغاز. لذلك تشكل الاستثمارات الصينية الخارجية في مجال النفط إحدى القضايا المهمة عند دراسة الإستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقةEnergy Security. [2] فحاجة الصين لكميات كبيرة من النفط و الغاز تعدو ورقة ضغط على الصين و نقطة ضعف في دورها الإقليمي و الدولي.[3]

برزت الصين كثالث مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة و اليابان،حيث شكّل طلبها المتزايد على النفط المستورد نحو 40% من الطلب العالمي بين 2000 و 2004.

بناء على توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فمن المتوقّع أن تصل واردات الصين النفطية إلى 7 ملايين برميل يوميا عام 2020. ص 245 و إلى 8 ملايين برميل يوميا عام 2025،و إلى 11 مليون برميل يوميا عام 2030.و ستؤثر هذه الزيادة تأثيرا جذريا في توفّر النفط الخام،الأمر الذي يجعل مسألة أمن الطاقة وثيقة الصلة بالسياسات العليا الخاصة بالأمن،و ليس

---

[1] سعد حقي توفيق، **"التنافس الدولي و ضمان أمن النفط"**، مجلة العلوم السياسية، العدد34، ص 03 ص05.

[2] خديجة عرفة محمد أمين،**"الصين و أمن الطاقة:رؤية مستقبلية"**،السياسة الدولية،عدد أفريل 2006،نقلا عن الموقع:http://digital.ahram.org ،تاريخ التصفح:2013/06/26.

[3] ـــــ، ـــــ، **"مستقبل الصين في النظام الدولي"**، بحوث إستراتيجية، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق.ص 185.

مجرد السياسات الدنيا الخاصة بالاقتصاد. و عليه لا يمكن فهم السياسة الخارجية للصين المتزايدة الفعالية،دون الأخذ بعين الاعتبار اعتمادها المتزايد على موارد الطاقة الأجنبية.

–فخلال النصف الأول من التسعينات تزايد اهتمام الصين بتحقيق أمن الطاقة،عندما تجاوز استهلاكها من النفط إنتاجها الداخلي لأول مرة،و أخذ مستوى واردات النفط الصافية يزداد على نحو ثابت منذ عام 1993،و صارت الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم،نتيجة سرعة نمو الاقتصاد الصيني.[1] و يرى بعض المحللين أن السوق الصينية لوحدها مسؤولة عن 40 % من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ عام 2000.[2]

تدرك القيادة الصينية أهمية النفط في زيادة قوة الصين ،ويمكن تلخيص تخوّفها من احتمال أن يؤثر عجز إمدادات الطاقة و انقطاعها على النمو الاقتصادي و الاستقرار الداخلي و مكانتها الإقليمية و الدولية في الأسباب التالية:

1– احتمال تذبذب أسعار النفط: رأت القيادة الصينية أن تذبذب الأسعار في أسواق النفط العالمية،قد يؤدي إلى تقويض النمو الاقتصادي.

2–احتمال حدوث إنقطاعات في تجهيز النفط: رأت القيادة الصينية انه نتيجة لأن نسبة كبيرة من وارداتها النفطية تأتي من منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا،و هي مناطق يمكن أن تحدث فيها إنقطاعات في تجهيز النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي،فإن الصين لكي تضمن الحصول على إمدادات النفط عند الحاجة و بسعر معقول،يتعين عليها التحكم الفعلي بإمدادات النفط من المنتجين مباشرة،و التوصل إلى اتفاقيات تعاون مع الدول المنتجة للنفط.

3–احتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر :خاصة ما يعرف **بنقاط الاختناق**،مثل مضيق ملقا* ،حيث يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بفرض حظر أو حصار اقتصادي على وارداتها النفطية حال نشوب نزاع على تايوان،لا سيما و أنّ 80% من واردات الصين النفطية تمرّ عبر مضيق ملقا.[3]

---

[1] عبير عاطف محمد الغندور، مرجع سابق، ص 246.
[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 07.
* **مضيق ملقا** هو ممر مائي يقع في جنوب شرق آسيا بين شبه جزيرة ماليزيا و جزيرة سومطرة الأندونيسية.
[3] عبير عاطف محمد الغندور، نفس المرجع، ص248 ص247.

توضّح الخريطة التالية أهم خطوط النفط البحرية إلى الصين عبر مضيقي ملقا و لومبوك*:

خريطة رقم 09: طرق النقل البحرية للنفط إلى الصين

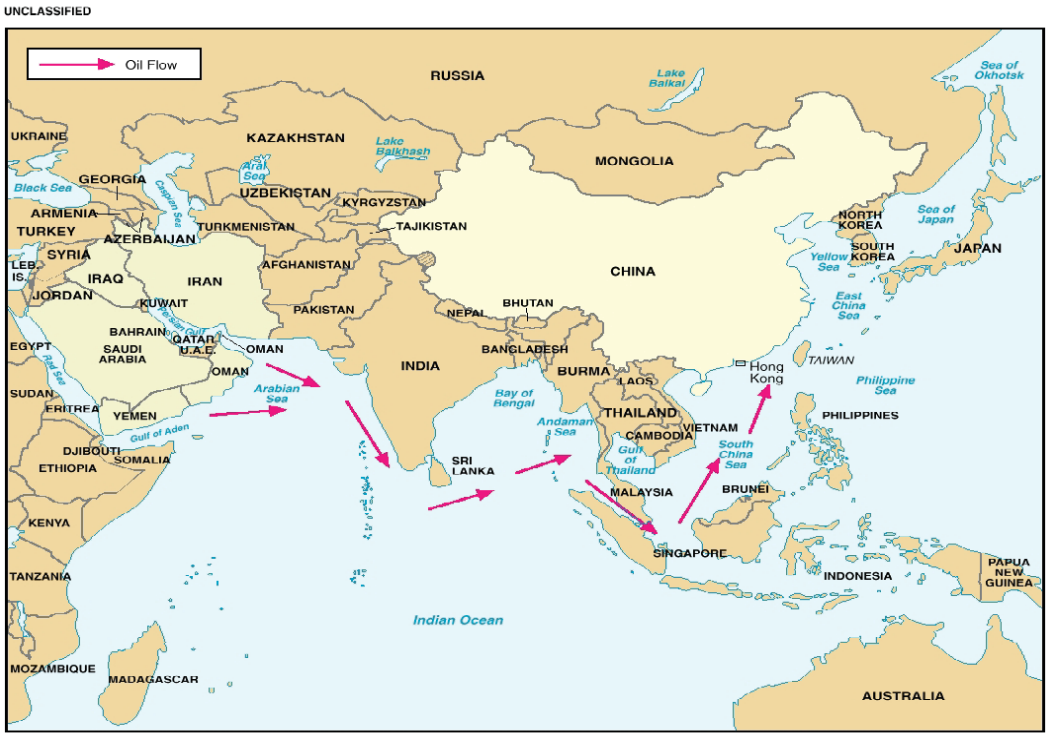

المصدر:ـــــ.ـــــ ،**العلاقات الخارجية للصين**، المعرفة، نقلا عن الموقع:

http://www.marefa.org تاريخ الإطلاع 2013/04/25.

و ترى الدراسات أن اكبر زيادة في الطلب على الطاقة في القرن الحادي و العشرين،سوف ترتكز فيما يمكن تسميته بمركز الطلب على الطاقة،أي المنطقة التي تضم الصين و الهند و جنوب و جنوب شرقي آسيا،أما قاعدة موارد الطاقة فتوجد في محيط مركز الطلب هذا**،و تمتد من روسيا الآسيوية إلى آسيا الوسطى،و من الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي و بالتالي فمنطقة آسيا الجغرافية(و ليس آسيا المحيط الهادي) هي التي ستكون مركز الثقل في النظام الدولي.[1]

* **مضيق لومبوك**(Lombok Strait) ، هو مضيق يصل بين بحر جاوة والمحيط الهندي، ويقع بين جزر بالي ولومبوك في إندونيسيا.و يبلغ عمقه 250 م،أي أكثر عمقا من مضيق ملقا،لذلك تفضل السفن المرور منه.

** أطلق الباحثون الأمريكيون على إستراتيجية توسيع القوات البحرية الصينية اسم **"خيط اللؤلؤ"**،و هو نشر الأسطول الحربي من بحر الصين الجنوبي إلى إيران و مضيق هرمز،و بالتالي ضمان خطوط نقل النفط من الأقطار العربية و إفريقيا،و تحدّي الوجود الأمريكي في المنطقة.لمزيد من المعلومات انظر: **Chine-Etats Unis :Une Guerre Sans Limite** (La Puissance National Global),www.youtube.com

[1] جاسجيت سنج،مرجع سابق،ص 55.

بدأت الصين بتطبيق العديد من الإجراءات و السياسات بهدف تقليل تعرضها للمخاطر المتصلة بطرق الملاحة البحرية و نقاط الاختناق و منها:[1]

- ✓ تحسين العلاقات مع دول مجاورة لنقاط الاختناق، في جنوب شرقي آسيا و غرب آسيا،حيث حسنت الصين علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع الدول التي تشرف على المرور في طرق الملاحة البحرية،و تمرّ من خلالها شحنات النفط القادمة إليها من دول الآسيان.كما أقامت علاقات مع دول مثل باكستان التي يمكنها توفير ممرات بديلة للإمدادات الواردة من الخليج،مع السعي في الوقت نفسه إلى مد خطوط أنابيب عبر الحدود الوطنية مع روسيا و آسيا الوسطى.
- ✓ استكشاف طرق بديلة لاستيراد النفط.
- ✓ بناء قدرات حربية بحرية للتدخّل في البحار العميقة لتأمين مصادر النفط.
- ✓ قيام الشركات النفطية الحكومية في الصين بشراء أسهم و حصص في مشاريع النفط في الخارج.حيث هدفت الصين من خلال الامتلاك الفعلي لأصول نفطية أجنبية، إلى التقليل من اعتمادها على الإنتاج النفطي العالمي الذي تسيطر عليه الشركات الغربية.

بدأت الصين على المستوى الداخلي في الآونة الأخيرة، في التفكير في بناء مخزون احتياطي استراتيجي يصل إلى 15 مليون طن ابتداءً عام 2010، كما بدأت بالتخطيط للبحث عن بدائل للطاقة ومن بينها الطاقة الهيدروكهربائية **HYDROELECTRIQUE** وفي الوقت الحالي، توجد دول عدة تتبع الإستراتيجية ذاتها، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مخزونا استراتيجيا من النفط يكفي للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وذلك لمدة تصل إلى 45 يوما، كما أن دول الاتحاد الأوروبي لديها احتياطي نفطي يكفيها لمدة ثلاثة أشهر، وتولي الصين هذا الأمر اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة.[2]

يزداد الصراع حول النفط في منطقة بحر الصين الجنوبي بين دول المنطقة ،التي تكتسب أهمية كبيرة بسبب احتوائها على مخزونات كبيرة من النفط تقدّر بـ 130 مليار برميل حسب تقديرات وزارة الجيولوجيا و الموارد المعدنية الصينية،و هو مقدار أكبر من مخزونات أوروبا وأمريكا اللاتينية

---

[1] عبير عاطف محمد الغندور،مرجع سابق،ص 248 ص 249.

[2] خديجة عرفة محمد أمين،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:http://digital.ahram.org

مجتمعتين.و تتنازع عدة دول على الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي و هي:الصين،بروناي،ماليزيا،الفلبين،تايوان،إندونيسيا و فيتنام.كما حدثت عدة نزاعات بسبب النفط بين كل من الصين و فيتنام في خليج تونكين و بين ماليزيا و الفلبين.بالإضافة إلى مطالبة الصين بحقها في قطاعات مهمة من جزر سبرا تلي و مياهها الإقليمية،هذه السلسلة من الجزر المكوّنة من حوالي 400 جزيرة،لها أهمية إستراتيجية في مرور خطوط نقل النفط كما تحتوي على العديد من الموارد،بالإضافة إلى إمكانية تعزيز الوجود العسكري للصين في المنطقة.[1]

-بتولّي هوجنتاو الحكم كان هناك رأيان متعارضان داخل النخبة الحاكمة بشأن موضوع الطاقة:

الرأي الأوّل: أيّد تأمين إمدادات الطاقة بالوسائل التقليدية،على اعتبار انه بحلول عام 2020 ستعتمد الصين على النفط العالمي بنسبة 36-60%،لذلك لا بد لها من صياغة إستراتيجية احتياطي نفطي،و تطوير قوة عسكرية قوية و خاصة قوة بحرية في أعالي البحار،مكافئة لما لدى الولايات المتحدة و اليابان.و إذا استلزم الأمر يجب أن تكون الصين مستعدة لاستخدام القوة لتأمين مصادرها النفطية.

الرأي الثاني: أيّد قيام الصين بالتعاون مع غيرها من القوى الرئيسية في مجالات استكشاف الطاقة و تأمين إمدادات النفط،و بالتالي التخفيف من أزمة الطاقة في الصين عبر الوسائل غير التقليدية،و السعي نحو تنويع مصادر الطاقة بشكل أكبر.[2] و كان هوجنتاو قد حسم هذا الجدال لصالح الرأي الثاني،عندما أكّد أن الصين حريصة على توسيع التعاون مع مختلف الدول المنتجة و المستهلكة للطاقة.

تبنى هوجنتاو إستراتيجية " التوجّه نحو الخارج " و تتضمّن العناصر الرئيسية لهذه الإستراتيجية انتهاج الصين شكلا من أشكال الدبلوماسية التجارية أكثر نشاطا و أشدّ تركيزا على الطاقة.بالإضافة إلى حملة تقوم بها الشركات النفطية الوطنية الصينية الرئيسية الثلاث و هي: شركة النفط الوطنية الصينية،شركة البتروكيماويات الصينية،و شركة النفط البحرية الوطنية الصينية المحدودة.[3]

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 20 ص21.
[2] عبير عاطف محمد الغندور، مرجع سابق، ص 250.
[3] نفس المرجع،ص 251.

تعدّ إفريقيا مثالا مهمًّا على الكيفية التي سعت بها الصين لتحقيق إستراتيجية "**التوجه نحو الخارج**" من أجل تأمين إمداداتها من الطاقة.حيث قامت الصين بتأسيس علاقات متعددة الأبعاد مع البلدان المنتجة للنفط، تتجاوز المصالح النفطية لتتضمن الاستثمار و التجارة و تخفيف الدين و المساعدة الإنمائية. ففي عام 2005 كانت إفريقيا مصدر 29% من نفط الصين،بعد أن تمكّنت هذه الأخيرة من الاستحواذ على حصص نفطية و عقود إمدادات وقّعتها مع مصدّري نفط رئيسيين في غرب إفريقيا و نيجيريا و أنغولا.

كان إعلان بكين الصادر عن قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي،و التي عقدت في نوفمبر 2006،قد كشف عن تأسيس نمط جديد من الشراكة الإستراتيجية بين الصين و إفريقيا،و تم التوقيع على خطة للتعاون بين الطرفين خلال الفترة ما بين 2007و 2009 تشمل:[1]

- ✓ الإعلان عن إلغاء الديون الصينية المقدّرة بنحو 1.3 مليار دولار المستحقة على 31 دولة أكثر فقرا و أكثر مديونية في القارة الإفريقية.
- ✓ مضاعفة المساعدات الصينية المقدمة إلى إفريقيا إلى نحو مليار دولار ابتداء من 2009.
- ✓ تقديم 3 مليارات دولار على شكل قروض تفضيلية،و 2 مليار دولار على شكل ائتمانات مشترين تفضيلية إلى الدول الإفريقية.

بات التواجد المتزايد لشركات التشييد الصينية الرائدة،فضلا عن الشركات الأصغر(و أحيانا المملوكة للقطاع الخاص) و المشاركة في مشاريع البنى التحتية الرئيسية، سمة رئيسية واضحة للتغلغل الصيني الجديد.[2]

يعتبر دور الشركات متعددة الجنسيات أمرا بالغ الأهمية،حيث يقول في هذا الصدد **جوناثان بيرمان** من بدائل التنمية Development Alternatives:"إن اكبر شركات الطاقة الصينية تتّجه حاليا إلى نهج المسؤولية المشتركة،التي تركّز على الصحة و السلامة و البيئة،و تشبه إلى حدّ كبير في ذلك بدايات برامج المسؤولية المشتركة للعديد من شركات الطاقة الغربية."[3]

---

[1] عبير عاطف محمد الغندور،مرجع سابق،ص253.
[2] كريس ألدن،مرجع سابق،ص 66.
[3] نفس المرجع،ص 82.

مميزات دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا

1- قيام شركات الطاقة الصينية بتخصيص مبالغ ضخمة من التمويل و أعداد هائلة من الأيادي العاملة لحقوق الاستكشاف و التطوير في البلدان الغنية بالموارد.
2- قيام شركات الطاقة الصينية بالدخول في مشروعات مشتركة مع حكومات دول و شركات طاقة تسيطر عليها الدولة. لذلك تبدي الشركات الصينية رغبتها في دفع سعر أعلى في عروض المناقصات، لتفوز على منافسيها في العقود الرئيسية.
3- رفض الصين المعايير التي تروّج لها الولايات المتحدة في إفريقيا،و المتعلقة بالإصلاح السياسي و حقوق الإنسان،و رفض الانتقادات الموجهة بشأن سياستها في إفريقيا.[1]

المخاوف الأمريكية من إستراتيجية التوجه نحو الخارج الصينية

- للولايات المتحدة مصالح اقتصادية و سياسية و أمنية و إيديولوجية واسعة في مناطق مختلفة من العالم، و الانتشار الصيني في هذه المناطق المدفوع بأمن الطاقة،قد يشكّل تحدّيًا للمصالح الأمريكية و لسياستها الخارجية.
- إن الولايات المتحدة قوة عظمى في مجال الطاقة و تستهلك ربع كمية الاستهلاك العالمي،لذلك فهي تتخوّف من سياسات و استراتيجيات الصين لتأمين إمدادات الطاقة.
- ترى الولايات المتحدة أن قيام شركات النفط الوطنية الصينية بالاستحواذ على حصص في أسهم نفطية،و التحكم الفعلي بالإمدادات سيؤدي إلى التقليل من فرص البلدان الأخرى في الوصول إلى الأسواق النفطية،و يقوّض بذلك مرونة أسواق الطاقة العالمية.
- إن تنامي نفوذ الصين في دول و مناطق رئيسية منتجة للطاقة، مثل منطقة الخليج العربي قد يشجّع البلدان على التحوّل نحو الصين بديلا عن الولايات المتحدة الأمريكية.
- احتمال أن تؤدي جهود الصين الرامية إلى تأمين معدات النقل لطاقتها المستقبلية إلى تحديث قدراتها العسكرية،و خاصة في مجال البحرية،بهدف امتلاك القدرة على تحقيق وجود سريع للقوات الصينية داخل الممرات البحرية الرئيسية في جنوب آسيا و المحيط الهندي.[2]

[1] عبير عاطف محمد الغندور،مرجع سابق،ص253.
[2] نفس المرجع، ص245،ص255.

المبحث الثالث:

سيناريوهات الدور المستقبلي للصين في النظام الدولي

يرى بعض المحللين أن النظام الدولي سيصبح متمركزا في آسيا،كما أن التطور و التفاعل بين مراكز القوى في آسيا سوف يسهم في دفع سير الأحداث السياسية و الاقتصادية،و هو ما يعتبر تحوّلا تاريخيا في النظام الدولي المتمحور في أوروبا،و الذي سيطر على العالم طيلة قرنين.[1]

يرتبط الدور المستقبلي للصين بالعلاقة بينها و بين القطب الدولي المهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية)، فكيفية إدارة هذه العلاقة هي التي ستحدد إمكانية تحوّل الصين إلى قطب دولي.

قدّم كاجان (من مؤسسة كارنغي للأبحاث) عام 2005 مجموعة من السيناريوهات للعلاقة بين الصين و الولايات المتحدة و هي:[2]

1- سيناريو تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة حجم التبادل التجاري مع الصين،و ذلك على قاعدة أن المصالح تحول دون نشوب الصراعات،و ينطلق هذا السيناريو من منظور إغراء الصين من خلال تمكينها من المشاركة في قيادة النظام الدولي لكن تحت المظلة الأمريكية و بشروطها.
2- سيناريو استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل لبعض الوقت فقط،لإرغامها و تطويعها،ثم يجري العمل بعد ذلك لفتح حوار معها يؤسس لتحالف يليه السماح للصين بممارسة دور الشريك الاستراتيجي في الساحة الدولية لكن بمراقبة الولايات المتحدة.
3- سيناريو تطويق الصين و محاصرتها باعتبارها دولة معادية،و بالتالي قيام الولايات المتحدة بإثارة المشكلات الخارجية و الداخلية،التي يمكن أن تضعف الصين و تستنزف قدراتها و إمكاناتها في صراعات و أزمات جيوبوليتيكية هامشية،و هذا يستلزم من الولايات المتحدة بذل جهود مكثفة لتطوير القدرات العسكرية الأمريكية و التواجد في محيط الصين،كي تتمكن من التأثير المباشر و الفعال عليها.
4- سيناريو انسحاب الولايات المتحدة من قارة آسيا(شرقي آسيا) و السماح للصين و بشروط أمريكية ممارسة هيمنة إقليمية على جوارها الإقليمي،باستثناء الهند التي تعد قوة رئيسية مهمة في المنطقة،قد يدفعها هذا الخيار الأمريكي لتبني ردة فعل هندية معاكسة باتجاه بناء تحالفات جديدة مع روسيا.

---

[1] عبير عاطف محمد الغندور،مرجع سابق،ص 175.
[2] ـــــ ، ـــــ ،**مستقبل دور الصين في النظام الدولي**،مرجع سابق،ص 183.

المطلب الأول:السيناريو الثوري(إمكانية تحوّل الصين إلى قطب دولي/قوة عظمى)

يعدّ سيناريو إمكانية تحول الصين إلى قوة عظمى جديدة اقرب الاحتمالات المتوقعة، ولكن محور الخلاف بين المحللين يدور حول المدى الزمني الذي تحتاج إليه الصين لكي تتحول إلى قوة عظمى.[1] و ما زالت الصين تنظر إلى نفسها بأنها مركز العالم وذلك بالعودة إلى تاريخها الغني ودورها الكبير في آسيا, ولهذا فهي تريد إجراء تغيير على خريطة العالم بشكل يكفل لها دورا يتناسب مع إمكانياتها المادية والبشرية والثقافية.[2]

تندفع الصين باعتبارها قوة آسيوية صاعدة بقوة نحو القمة في إطار سياسة شاملة تنطلق من الداخل إلى الخارج والصين كما بات معروفا قوة متنامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا تتحرك في إطار سياسة خارجية شاملة صينية التوجه عالمية المجال,هدفها نهضة الصين وتقدمها والوصول إلى المكانة اللائقة بها على الساحة الدولية بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لكن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي في وقت كانت تتطلع فيه إلى وجود نظام دولي متعدد الأقطاب.[3]

ترتبط قدرة الصين على التحوّل إلى قطب دولي بمجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

1-المؤشرات الاقتصادية

تعتبر القوة الاقتصادية أهم قوة تستند عليها الصين للوصول إلى القطبية الدولية، و تعدّ الصين حاليا ثاني أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية،حيث استقبلت حوالي 446 بليون دولار من رأس المال الأجنبي من 1979 إلى 2002،و يستمر الاقتصاد الصيني بالنمو بنسبة 7.3% إلى 8.3% بين 2001 و 2010.[4]

---

[1] مخلد مبيضين،**"الصين و إمكانية تحولها إلى قطب دولي فاعل"**:دراسة في الإمكانيات و المعوقات و احتمالات المستقبل،ص 101.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] صفاء حسين الجبوري،**"العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"**،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية،م 03،السنة 03،العدد 12،ص 181.

[4] Young Deng, Fei Ling Wang, **china rising: power and motivation in Chinese foreign policy**, little field publishers, INC, USA, 2005,p 02.

جدول رقم 12:أهم الشركات الصينية التي تحقق عوائد مهمة في الأسواق العالمية

اسم الشركة	عوائدها	المنتجات	عوائد التصدير كنسبة من المنتجات	الحصة من السوق العالمية عام 2002
مجموعة هاييز	8,6 بليون دولار	(أجهزة منزلية ، بردات ، مكيفات ، أفران مايكرويت + آلات الغسل)	% 5, 11	50 % من السوق الأمريكية للبرادات الصغيرة 70 % من سوق البرادات الكبيرة
هواي للتكنولوجيا	2,6 بليون دولار	المبدلات و الموجهات لشبكات الألياف البصرية و الهاتف النقال و الشبكات عريضة الحزمة و الشبكات المحلية.	% 20	3 % من سوق الموجهات الرقمية
مجموعة سيتشوان تشان فهوان للالكترونيات	153 مليار دولار	(أجهزة التلفزيون الملون و أجهزة الإسقاط الخلفي ، مكيفات هواء، مسجلات D.V.D و البطاريات)	% 44	10 % من السوق الأمريكية لأجهزة تلفزيون
B.Y.D للبطاريات	1 ملبون دولار	(بطاريات قابلة للشحن)	% 80	39 % من سوق بطاريات الأدوات الكهربائية 72 % من سوق بطاريات الهاتف الجوال.
شركة الصين العالمية لصناعة الحاويات البحرية	1 بليون دولار	(معدل النقل بما فيها الحاويات و القاطرات و معدات الدعم البحرية)	% 95	46 % من سوق حاويات الشحن القياسية 50 % من سوق حاويات التبريد
خالانز	1 بليون دولار	(الأواني المنزلية : مايكرويف + مكيفات هواء+ مراوح كهربائية)	% 30	40 % من أسواق أوربة لأفران المايكرويف
شيتغهاي زينهوا	370 مليون دولار	(الروافع و التجهيزات المستخدمة في رفع المواد)	% 90	35 % من سوق روافع الموانئ

المصدر:ـــــ.ـــــ ،**مستقبل دور الصين في السياسة الدولية**،دراسات إستراتيجية،مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،جامعة دمشق،ص 178 ص179.

–دعا جيانغ زيمين منذ أن استلم السلطة إلى "**اقتصاد السوق الاشتراكي**" مع الحفاظ على الخصائص والمزايا الصينية,وتسعى الصين إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم وذلك لفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية التي تنافس بشكل كبير من قبل بعض الدول الغربية واليابان وتسعى لجذب الاستثمارات إليها وذلك لتحقيق عدة أهداف منها:[1]

1_ العمل على زيادة الصادرات إلى الخارج لتحسين ميزانها التجاري.

2_ العمل على زيادة ما لديها من عملات صعبة لتحديث صناعاتها ورفع كفاءة الإنتاج والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ستشهد الصين بحلول عام 2049 –الذي سيصادف احتفالها بمئوية جمهوريتها– تبوء ناتجها المحلي الإجمالي المرتبة الأولى على مستوى العالم . فلدى الصين حالياً 9 .1 تريليون دولار احتياطي نقدي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف إحتياطات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، لكن الأهم من ذلك هو أن هذا التقدم الاقتصادي الصيني لم يأت عبر نظام اقتصادي رأسمالي تتزعم الولايات المتحدة، ولكنه جاء عن طريق اقتصاد موجه، وربما لا يعرف الكثيرون أن معظم الشركات الكبرى في بورصة شنغهاي إما أنها مملوكة بالكامل أو جزئياً للدولة . كما أن معدل النمو الاقتصادي الصيني بلغ خلال ربع القرن الأخير 9%، وازداد معدل دخل الفرد ستة أضعاف، وتم الصعود بما لا يقل عن 400 مليون صيني إلى ما يتجاوز معدل حد الفقر.[2]

– نشر **ريتشارد هاس** مسؤول التخطيط السياسي الأسبق بالخارجية الأمريكية والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي يصدر مجلة "الشؤون الخارجية" (فورين أفيرز) مقالاً بهذه المجلة في عدد مايو/يونيو 2008 تحت عنوان **"ما بعد الهيمنة الأمريكية: اللاقطبية العالمية"** وفيها قدر أن الولايات المتحدة لم تعد القطب العالمي الأوحد في العالم، وأن عالم الأحادية القطبية لم يعد له الآن أي وجود، لكنه لا يرى الآن نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب، ولكن ما يراه هو **"نظام اللاقطبية"** الذي يأمل بأن يتطور إلى نظام متعدد الأقطاب كي لا تكون الفوضى هي القانون العام الحاكم للعالم، وهو ما حذر منه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي

---

[1] خالد ميبضين،مرجع سابق،ص115.

[2] محمد السعيد إدريس،**روسيا و الصين و آفاق الصراع مع الولايات المتحدة**،مجلة التجديد العربي،نقلا عن الموقع:
http://arabrenewal.info تاريخ النشر 2012/12/26،تاريخ الإطلاع: 2013/05/18.

الأسبق في مقال نشره بصحيفة "انديبندنت"* البريطانية تحت عنوان "**على العالم أن يصوغ نظاماً جديداً أو أن يدخل في فوضى**".[1] ويعتقد المحللون الصينيون عموما أن التعددية القطبية هي الأنسب لتحقيق التنمية في العالم،و يرون أن نهاية الحرب الباردة بددت الآمال بظهور حرب كبرى(حرب بين القوى العظمى في النظام الدولي).[2]

دعوة الصين لعالم متعدد الأقطاب يؤكد رغبة الصين للتحول إلى قوة عظمى،أو على الأقل بناء تحالف استراتيجي مع قوى كبرى تنهي بذلك عهد الاحتكار الأمريكي للهيمنة و النفوذ على النظام الدولي القائم،بل إن دعوة الصين لتغيير النظام المالي العالمي و مؤسساته السابقة إنما يدل على الإستراتيجية التي تدعمها مجموعة من السياسات التي تهدف إلى نقل الصين إلى مكانة القوى العظمى الموازية للطرف الأمريكي في المرحلة المقبلة.[3]

تشير اغلب الدلائل إلى أن القرن الحالي سيكون ساحة لتفوق الصين في كافة الميادين العسكرية منها والصناعية وهو ما يعد مصدر قلق جدي لدول الغرب واليابان وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى البقاء متفوقة لضمان تنفيذ سياستها الدولية دون عراقيل. ولعل الزيادة المستمرة والتطور المطرد للتخصص العسكري الصيني يجعلان الطريق ممهدا لبدء **حرب باردة جديدة** يكون قطباها الولايات المتحدة الأمريكية والصين.[4]

أعطى برنامج الإصلاحات الذي باشرت به الصين منذ عام 1978، انطباعا ايجابيا انعكس على **سياسية الصين الخارجية نحو مزيد من التركيز على بناء مقومات الدور المستقبلي وتدعيم وضع الصين الدولي**.و يمكن ملاحظة ذلك من خلال اتجاه الصين نحو تنويع علاقاتها الخارجية و توسيعها،تدعيم التنمية الاقتصادية و التحديث و إعطاء أولوية للمصالح الاقتصادية على حساب تراجع تدريجي للايدولوجيا كأهم أهداف السياسة الخارجية الصينية، وتوسيع البناء العسكري،و أسبابه وجود وفرة من الإمكانات جراء تزايد القوة الاقتصادية ووجود نزاعات إقليمية مع دول

* يرى كيسنجر أن العلاقات الصينية الأميركية تحتاج إلى الانتقال إلى مستوى جديد،ويمكن تجاوز الأزمة الحالية فقط بتنمية الشعور بوجود هدف مشترك. وتتطلب قضايا مثل انتشار الأسلحة النووية والطاقة والبيئة وتقوية العلاقات السياسية بين الصين والولايات المتحدة.أنظر مقال**"الفرصة مواتية من أجل نظام عالمي جديد"**،الشرق الأوسط،العدد11002، 2009.

[1] محمد السعيد إدريس،مرجع سابق،نقلا عن الموقع:
http://arabrenewal.info/2010 تاريخ النشر 2012/12/26،تاريخ الإطلاع: 2013/05/18.

[2] Denny roy ,**china's foreign relations**, Littlefield publishers inc, new york,1998,p 41.

[3] صفاء حسين الجبوري،مرجع سابق،ص 194.

[4] نفس المرجع،ص 182.

الجوار،و إدراك القيادات الصينية أن الرغبة الطموحة بأداء أدوار دولية يتطلّب امتلاك عناصر قوة شاملة.[1]

تعتبر المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية على صدارة الاقتصاد العالمي،من أهم المؤشرات التي تدل على قدرة الصين في المستقبل القريب السيطرة على الأسواق العالمية و تتضّح أوجه هذه المنافسة فيما يلي:

1_ إن العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين أصبحت مسالة اقتصادية وسياسية كبيرة, وقد تجاوز هذا العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان, وبالتالي صارت الصين مشكلة تجارية أولى تواجه الولايات المتحدة الأمريكية.

2_ هناك كميات كبيرة من الصناعة كثيفة العمالة تم انتقالها إلى الصين، أمثال ألعاب الأطفال ,المنسوجات, الالكترونيات الاستهلاكية.

3_ القوة الصناعية المتنامية وذلك بفضل مجموعة من الخصائص الثقافية والنظام التعليمي فهي قدرة على تخريج المهندسين والعلماء في العديد من المجالات.

4_ لدى الصين ما يقارب 100 بليون دولار احتياطي من العملات الأجنبية مما جعلها اكبر إحدى دولتين أو ثلاث تملك احتياطي من العملات الأجنبية ففي النصف الأول من عام 1996 اشترت الصين ما قيمته11,8 بليون دولار من دين الخزانة الأمريكية وصارت ثالث أهم عميل للولايات المتحدة الأمريكية.

5_ القدرة على تأثير الأحداث الداخلية في الصين على أسواق السلع الأمريكية هبوطا وصعودا.[2]

لاحظ تقرير غولدمان شاشز * Goldman sachs حول ما يسمى بدول بريك(البرازيل،روسيا،الهند و الصين)،أنه بحلول 2050 ستكون اقتصاديات هذه الدول أكبر من اقتصاديات مجموعة الست الكبرى الأصلية مجتمعة(ألمانيا،فرنسا،بريطانيا،ايطاليا،اليابان،الولايات المتحدة الأمريكية).[3]

---

[1] خضر عباس عطوان،**الصين و علاقات القوى الكبرى**،مرجع سابق،ص 152.

[2] مخلد مبيضين،مرجع سابق،ص 119،ص120.

* أنظر: Goldman Sachs,Bric And Beyond,The Goldman Group ,Inc,2007,inhttp://www.goldmansachs.com

[3] جي جون إيكنبيري،**نهوض الصين و مستقبل الغرب:هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر**،ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن،دراسات دولية،عدد35،ص 203.

يوضّح الجدول التالي مقارنة بين الصين،الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان في الناتج المحلي الخام و القوة الشرائية:

جدول رقم 13:مقارنة بين الصين و و.م.أ و اليابان

الدولة	GDP (بليون دولار)	PPP (بليون دولار)	الناتج المحلي للفرد
و.م.أ	14.441	14.441	47.496
اليابان	4.909	4.333	38.566
الصين	4.416	8.161	3.325

Source : Wayne M Morrison ,**China's Economic Conditions** ,Congressional Service ,December 11,2009,P07.

تطوّرت الصادرات النفطية للصين بما ستناسب مع حجم التطور الاقتصادي،حيث قفزت من حوالي 1000 برميل يوميا عام 1998،إلى 3000 ب.ي عام 2005،لتصل إلى حوالي من 5000 ب.ي عام 2008.[1]

تشير العديد من الدراسات على المستوى التكنولوجي إلى تنامي القدرات الصينية التكنولوجية،و ذلك من خلال الالتزام بسياسة واضحة تشجّع نقل و إنتاج التكنولوجيا،ففي عام 1992 تم إنشاء 32 منطقة لتنمية الاقتصاد و التكنولوجيا و 25 منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة.و في هذا الصدد يشير الكاتب الأمريكي ريتشارد بيرنشتاين في كتابه"الصراع القادم مع الصين" إلى أن الإستراتيجية الصينية تهدف إلى الإسراع في الحصول على التكنولوجيا الغربية(بما في ذلك التكنولوجيا لأغراض مدنية و عسكرية)،و يكون بمطالبة الشركات الأجنبية بإدخال التكنولوجيا،و بالتالي فالشركات الأمريكية ليست مطالبة فقط بنقل تكنولوجيا التصنيع المتطورة إلى الصين،بل أيضا بتدريب القوى العاملة الصينية.[2]

---

[1] Wayne M Morrison ,**China's Economic Conditions** ,Congressional Service ,December 11,2009,P07.

[2] محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**،مجلة شؤون خليجية،العدد39، 2004،ص 12ص 13.

2-المؤشرات العسكرية

ترتبط هيمنة الصين في النظام الدولي مباشرة في كيفية تحكمّها بدورها الإقليمي،ففي حالة نجاحها في إقامة"الصين الكبرى" فإن ذلك سيجعل منها منافسا دوليا كبيرا،تؤثر في التوازن الإقليمي في آسيا أو في النظام الدولي ككل.و هذا إثر تغيرات في إستراتيجية الصين العسكرية كما يلي:[1]

- ✓ التحوّل من إستراتيجية الهجوم إلى إستراتيجية الردع المحدود منذ نهاية الحرب الباردة،و تستند هذه الإستراتيجية إلى قدرة على القيام بالضربة الثانية،و يعود ذلك إلى تنامي الشعور لدى الاستراتيجيين الصينيين أن أغلب نزاعاتهم خلال المستقبل ستكون إقليمية محدودة.
- ✓ التوسّع في البحث عن المصادر التقنية لأغراض عسكرية، فقد حصلت الصين على التقنيات و التكنولوجيا لاستخدامات عسكرية من كل من روسيا إسرائيل ألمانيا و جنوب إفريقيا.
- ✓ السعي إلى استبدال منظومتها الدفاعية باعتماد تطوير القدرات الصاروخية الإستراتيجية و القدرات النووية الإستراتيجية و التوسّع في أعمال الأقمار الصناعية و محطات الفضاء،و ذلك للتقليل من مدى تخلّفها في هذه الجوانب عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و القوى الأوروبية.

دخل الجيش كقوة اقتصادية عام 1992 وذلك بعد الدفع به نحو الإصلاح الاقتصادي ودعوة الجيش إلى الانخراط في التنمية الاقتصادية فقد وجدت المصانع المدنية للجيش في إنتاج الدراجات البخارية والفنادق و الأراضي الزراعية,وبعد وصول جيانغ زيمين أعطى أولوية لعملية الإصلاح الاقتصادي مع احتفاظ الدولة بسيطرتها على عدد من الصناعات الإستراتيجية مثل الحديد والصناعات العسكرية.[2]

تعد الصين أحدث قوة عسكرية من حيث النشأة والتطور,يتألف الردع الاستراتيجي النووي الصيني من 26 صاروخا باليستيا عابرا للقارات من طراز دي اف 5 (DF5) يبلغ مداه 13 ألف كيلو متر وكانت الصين تملك 18 صاروخا باليستيا عابرا للقارات ثم وضعها تحت حالة الإنذار والتأهب عام 1997,وأفادت التقارير أنها أنتجت ثمانية صواريخ أخرى عام 1998 ويعتقد أن الصين على وشك

---

[1] عطوان خضر عباس،**الصين و علاقات القوى الدولية:رؤية مستقبلية في علاقات القوى الكبرى**،مجلة العرب و المستقبل،مركز دراسات و بحوث الوطن العربي،جامعة المستنصرية ،العراق،س3،ع 18،2006،ص 153.

[2] مخلد مبيضين،مرجع سابق،ص 108.

تطوير الرؤوس النووية لهذا النظام بحيث يتم إحلال 6 و 9 رؤوس حربية موجهة إلى أهداف مستقلة ومنفصلة من نوع أر فيRV محل الرؤوس النووية التي تتراوح قوتها التدميرية 3-5 ميغا طن ومن المحتمل تضمين هذه الرؤوس الحربية الجديدة أجهزة اختراق مساعدة لتحسين قدرة النظام في ظروف الدفاع الصاروخي.[1]

بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة في العالم عام 2003 حوالي21 مليار دولار أمريكي،جاءت الصين في المرتبة الخامسة بعد أمريكا و بريطانيا و روسيا و فرنسا تباعا من حيث تصدير السلاح،فقد بلغت قيمة صادرات الصين 5 مليار دولار عام 2003،بينما جاءت الصين في المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات،إذ بلغت 8.8 مليار دولار ثم تلتها تايوان بقيمة 6.8 مليار دولار،فالهند 4.8 مليار دولار،ثم تركيا بقيمة 4.6 مليار دولار.هذا يعني أن الصين هي البلد الأكثر إنفاقا على شراء السلاح في العالم.[2]

أنفقت الصين عام 2006 حوالي 501.7مليار دولار على القطاع العسكري،أي ما يعادل تقريبا نصف النفقات العسكرية لكل دول العالم مجتمعة.[3]

أصدرت عام 2005 دار النشر العسكرية الصينية كتابا بعنوان " تحرير تايوان"، ويقوم مضمون الكتاب على سيناريو يعتمد على أن هناك حربا تقوم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان تتمكن فيه القوات الجوية والبرية والبحرية التابعة لجيش التحرير الصيني المجهزة بأحدث الأسلحة والتقنيات من تدمير كل القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة وامتلاك زمام السيطرة على كافة الممرات البحرية من مضيق ملقا إلى الخليج العربي وفرض حظر نفطي يهدف إلى خنق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان وحلفائهم وهو ما بات يدل على الدور المقبل الذي من المتوقع أن تقوم به الصين في المرحلة المقبلة.[4]

---

[1] صفاء حسين الجبوري،**مرجع سابق** ،ص 182.

[2] ـــــ ، ـــــ ،**"مستقبل دور الصين في النظام الدولي"**،مرجع سابق،ص 181.

[3] Marcin Zaborowski **,Facing China's Rise** ,Guildelines For An EU Strategy ,UE Institute For Security,2006,P40.

[4] صفاء حسين الجبوري،نفس المرجع،ص183.

يتّفق معظم المتتبعين للسياسات الدولية الآسيوية على أن التوجه الاستراتيجي و الواقع العسكري للصين سيصبح متغيّرا رئيسيا في تحديد البيئة الأمنية الإقليمية في القرن 21 م.[1]

إلى جانب المؤشرات الاقتصادية و العسكرية هناك مجموعة من المميزات في سياسة الصين الخارجية جعلتها تستطيع أن تربط علاقات مهمة مع معظم دول العالم و من أهم هذه الخصائص نذكر:

-تتبع الصين سياسة خارجية سلمية(مسالمة) لتحقيق ما تصبو إليه متخذة أهدافا ذات سمات إمبراطورية واضحة المعالم على الصعيدين الإقليمي و الدولي،مع احتمالية تصادم مصالحها في المدى البعيد مع مصالح الدول الأخرى و بالذات اليابان و روسيا في آسيا و الولايات المتحدة الأمريكية عالميا.[2] حيث بقيت الصين لفترة زمنية طويلة محكومة في سياستها الخارجية بما عرف بـ **المبادئ الخمسة للتعايش السلمي** التي تم الإعلان عنها في مؤتمر باندونغ عام 1955* ،و هي مجموعة من الأسس التي صاغها و أرسى قواعدها رئيس الوزراء الصين شوان لي في لقائه مع وفد حكومي هندي عام 1953 و هي:[3] الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها،عدم الاعتداء المباشر،عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،المساواة و المنفعة المتبادلة و التعايش السلمي.

1-**التماسك الدقيق** في نسيج السياسة الخارجية الصينية،فهي سياسة منسجمة مع مبادئ أساسية ثابتة و راسخة منذ أكثر من خمسين عاما.

2-**الواقعية العنيدة:**إن ما يميّز السياسة الخارجية للصين و هي الواقعية التي تقوم على هدوء الأعصاب و التريّث و القراءة الدقيقة للتفاصيل،و عدم الانجراف أو الانسياق إلى مواجهات و لا الانضمام إلى تحالفات دولية،و لعلّ هذه العقلانية هي التي أغضبت البعض، الذي ذهب لحد وصف الصين بأنّها متمرّسة وراء سياسة تفادي المواجهة أو القبول بأنصاف الحلول.

---

[1] David Shambaugh **,China's Military Views The World** ,Ambivalent Security ,International Security ,Vol 24,N°03,Winter 1999,2000,P52.

[2] مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 141.

* عقد **مؤتمر باندونغ** باندونيسيا عام 1955،باجتماع 29 دولة من آسيا و إفريقيا،و كان الوفد الصيني ممثلا برئيس مجلس الدولة شو آنلاي، الذي طرح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي،و التي تم المصادقة عليها في المؤتمر من قبل الدول المشاركة.

[3] ـــــ، ـــــ ، **مستقبل دور الصين في النظام الدولي**،مرجع سابق،ص 173 ص 174.

3-**الامتصاص و الصبر:** إن الصبر و القدرة الفائقة على الامتصاص إضافة إلى البطء في التعاطي مع الحدث يعدّ سمة مميزة للسياسة الخارجية الصينية،و هنا يمكن الإشارة إلى نقطة مهمة و هي أن الواقعية الشديدة للصين مضافا إليها الدبلوماسية المكثّفة و الهادئة،كل ذلك جعل منها تتعامل في مواقف حرجة بامتصاص صعوبتها.

4-**الاعتراف بخصوصية الشعوب و خصوصية الدول:**فهي تنطلق من أن هناك تجارب كثيرة عاشتها المجتمعات الإنسانية تعكس خصوصيتها و خبرتها التي لا يمكن تجاهلها.[1]

-و لإزالة المخاوف الإقليمية و الدولية تبتن الصين شعارات الصعود السلمي التي شكّلت ركائز سياستها الخارجية:عامل جيراننا بلطف،عاملهم كشركاء،حافظ على علاقات الصداقة مع الجيران،اجعلهم يشعرون بالأمان.[2]

صارت السياسة الخارجية الصينية سياسة محافظة تعتمد على مواجهة أقل(صدام أقل)،و تطوّر أكثر،و ثقة أكثر،و في نفس الوقت تعتمد مقاربة بنيوية تفاعلية اتجاه النظامين الإقليمي و الدولي.[3]

لتبلغ الصين وضع **القوة العظمى** يجب أن تتوفر ثلاثة شروط في أهداف سياسة الصين الخارجية:

- ✓ تحقق سيطرة سياسية مقبولة على المجالات و الأقاليم التي يمكن من خلالها ممارسة دور القوة العظمى،و يقتضي الحال هنا اعتراف الدول الأخرى بتلك السيطرة.
- ✓ القدرة على توزيع المنافع و الموارد على الدول الأخرى، بمعنى أن تقوم الصين بربط دول أخرى بها سياسيا عبر تقديم المساعدات العسكرية الاقتصادية.....الخ، بحيث تكون العلاقات مع الصين ذات قيمة لتلك الدول و لا تستطيع التخلي عنها دون تحمّل تكاليف غير مقبولة.[4]

---

[1] نفس المرجع،ص 174.

[2] Bates Gill, op.cit, p24.

[3] Ibid, p21.

[4] خضر عباس عطوان،**الصين و علاقات القوى الكبرى**،مرجع سابق،ص 148.

- ✓ صياغة و امتلاك نظام قيمي معين و مقبول من قبل بيئتها الدولية، بمعنى أن يكون الأنموذج الصيني قابلا للتعميم دوليا،و لا يواجه بممانعة و رفض من قبل أعضاء المجتمع الدولي،و أن يتم إحلاله أو قبوله بدلا عن الأنموذج الغربي في النظام الدولي الحالي.

يرتبط مستقبل المصالح الأمريكية باستقرار القارة الآسيوية واستقرار آسيا مرتبط بدور الصين الإقليمي,ودور الصين الإقليمي لا يمكن ضبطه والتحكم باتجاهاته إلا بتوثيق العلاقات الصينية الأمريكية من خلال إنشاء شبكة كبيرة من المصالح والأدوار التي تقوم بها الصين لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية,ويمهد لهذا الدور ما حدث من انتقال تدريجي من كون الصين إحدى اكبر الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة إلى دولة تنظم إلى العديد من معاهدات وقف انتشارها ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الصين بوقف مساعداتها النووية لكل من كوريا الشمالية, إيران وباكستان.[1]

في **المجال السياسي** نجح الحزب الوطني الشيوعي في مؤتمره الـ 16 الذي عقد في الفترة8-15 نوفمبر 2002،في تحقيق انجاز كبير و هام و هو تأمين انتقال سلمي للسلطة من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع.كما شهدت الحياة السياسية انفتاحا نسبيا في الصين،فالصين طوّرت نظاما شاملا للانتخابات الحرة التنافسية لشغل آلاف المناصب المحلية.[2] كما تسمح الصين بالتوسع الكبير في وسائل الإعلام،و توفّر قدرا اكبر من حرية التعبير و الحصول على المعلومات حول الكثير من المواضيع إذا لم تكن ذات حساسية سياسية.[3]

أما في **المجال الخارجي**،فعضوية الصين الدائمة في مجلس الأمن كهيئة دولية لقيادة القوى العظمى،تعطيها سلطة و منافع استثنائية القوة العظمى كباقي الأعضاء الدائمين،و تدرك الصين أنه ليس بإمكان أية دولة كبرى أن تقوم بعملية التحديث دون الاندماج في النظام الرأسمالي،و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية،فالطريق إلى القوة العالمية يمرّ عبر النظام الغربي بمؤسساته الاقتصادية متعددة الأطراف،و لا تريد الصين الوصول إلى النظام الرأسمالي فقط،بل أيضا الحماية التي تمنحها قواعد النظام و مؤسساته.[4]

---

[1] صفاء حسين الجبوري،مرجع سابق،ص 178.
[2] محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**، مرجع سابق،ص 12.
[3] دانييل بورشتاين، أنرييه دي كيزا،مرجع سابق،ص112.
[4] جي جون إيكنبيري،مرجع سابق،ص 200.

تستغل الصين العولمة لتوطيد العلاقات ليس فقط مع دول العالم الثالث،بل أيضا دول العالم الأول كلّه و خاصة الموجودة في منطقتها.[1]

كل ما تقدّم ذكره يجعل هذا السيناريو يعتمد على عدة اعتبارات أهمها تنامي عناصر القوة الصينية الشاملة،و نجاح القيادة الصينية في علاج المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تواجه الصعود الصيني على المستوى الداخلي،و كذلك نجاح سياسة حسن الجوار الصيني من اجل جعل البيئة الصينية مساعدة على الصعود،كما يتطلب نجاح هذا السيناريو قدرة الصين في سياستها الخارجية بدوائرها المتعددة خاصة على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة في إيجاد أرضية مشتركة تقوم على أساس المصالح المتبادلة و أن الصعود الصيني سيؤدي إلى السلم لا إلى التنافس.[2]

في مقابل هذا الصعود الصيني ستصبح الولايات المتحدة أقل قوة هيمنة* ،و هذا ما عبّر عنه "**زيغنو بريجنسكي**" حول وضع و.م.أ في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين،حيث وصفه بأنه وضع متناقض،فهي من ناحية لا تواجه منافسين قادرين على مسايرة قوّتها العالمية الشاملة **Comprehensive Global Power** باعتبارها القوة التي تجمع بين الأبعاد الأربعة(قوة عسكرية–تأثير اقتصادي عالمي–جاذبية ثقافية و إيديولوجية–هيمنة سياسية)،غير أنه و من ناحية أخرى فإن ديناميكية التغير الاجتماعي الثقافي الاقتصادي يفرغ هذه الأبعاد من مضمونها،و هذا ما يؤدي إلى تفويض الدور الأمريكي في العالم إلى دولة أخرى.[3]

---

[1] باراج خانا،**العالم الثاني:السلطة و السطوة في النظام العالمي الجديد**،ترجمة دار الترجمة،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،2009، ص 365.

[2] محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**، مرجع سابق، ص 25.

* تعرّف الهيمنة تاريخيا على أنّها الآلية التي تعمل على تليين التناقضات بين البعد الدولي للانتشار الرأسمالي،و النفوذ في العالم،و بين البعد الداخلي المحلي للدولة القومية،لمزيد من المعلومات حول النظرة الأمريكية للهيمنة و علاقاتها الخارجية أنظر:

Dennis Merril And Thomas G Paterson, **Major Problems In American Foreign Relations** ,Vol 2,7th Ed ,Library Of Congress,USA,2010.

[3] السيد أمين شلبي،**من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005،ص 186.

المطلب الثاني:السيناريو الخطي(بقاء الأحادية القطبية)

–يشير هذا السيناريو إلى عدم قدرة الصين على الوصول إلى القطبية الدولية و التحول إلى قوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية،أو بناء نظام دولي ثنائي أو متعدد الأقطاب بمشاركة كل من روسيا و اليابان و القوى الأوروبية في تسييره.و هذا نظرا لمجموعة من العوائق التي تقيّد الدور الصيني في النظام الدولي،و تجعل من هذا الدور مرتبطا بقدرة الصين على حل مشاكلها الداخلية و الإقليمية قبل أن تنطلق إلى القيادة العالمية.

– إن بلوغ الصين أي مرتبة دولية في أدائها و سلوكها السياسي، سيجابه بقيود و كوابح علاقات القوى الذي نسجته الولايات المتحدة في الأقاليم المختلفة،و كذلك بتحديات مصالح و اهتمامات القوى الدولية الأخرى.و إن كان الموقف الاستراتيجي للصين لم يظهر السعي للمواجهة مع القوى الأخرى،إلا أن الصينيين بدؤوا يتجهون إلى الربط ما بين امتلاك القوة و الاستحواذ على مراتب أفضل في علاقات القوى المتناقضة.و إلى كون امتلاك عناصر القوة يتيح اعتماد خيارات واسعة عند السعي لتحقيق المصالح القومية.[1]

سنقسّم عوائق وصول الصين إلى القطبية الدولية إلى قسمين أولهما داخلي مرتبط بالمشاكل الداخلية الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية و الثاني خارجي يرتبط بعلاقات الصين الإقليمية و الدولية و كيفية توزيع القوى و قدرة الصين على مواجهة القوى الكبرى في وصولها إلى القطبية الدولية.

العوائق و التحديات الداخلية

1- الفقر و البطالة و انتشار المخدرات و الجرائم و استئثار طبقة الفلاحين بحوالي 70% من جملة سكان الصين،و هذا ما يشكل عبئا كبيرا لتحقيق النمو المطلوب،أما البطالة فتفيد التقارير الرسمية أن معدلها في المدن 4% أي ما يقارب 8 ملايين عامل،على الرغم من كون الصين المنتج الأول للحبوب عالميا فهي لا تزال المستورد الثاني لها،كما أن 47% من شركات الدولة تعاني عجزا.[2]

[1] خضر عباس عطوان،**الصين و علاقات القوى الكبرى**،مرجع سابق،ص 145.
[2] مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 121.

2- ما زالت الصين دولة نامية بالقياس إلى دليل التنمية البشرية المتحقق فيها،و أبرزه انخفاض معدّل الدخل الفردي فيها(1325 دولار للفرد عام 2004) عن مثيله بالدول المتقدمة (25915 دولار للفرد عام 2004)،أو حتى متوسط الإجمالي العالمي 8229 دولار،بالإضافة إلى مشاركتها في أعمال قمم الجنوب النامي،و منها اجتماعات مجموعة الـ 77 + الصين.[1]

3- تخلّف الصين تكنولوجيا مقارنة بالولايات المتحدة،أو مراكز القوة التقليدية كاليابان و أوروبا و تحديدا تكنولوجيا السلاح،فبالرغم من أن الصين ماضية قدما في مجال التصنيع و التطوير التكنولوجي،إلا أن الفجوة في تقنيات الحروب المستقبلية(كالآلات المبرمجة و تقنيات حروب الفضاء و المعلوماتية) ما زالت كبيرة بينها و بين الولايات المتحدة.[2]

4- تعاظم مشكلة الفساد الإداري و المالي في المؤسسات الحزبية و الحكومية و الاقتصادية و العسكرية،و قد قامت الحكومة بحملات متعددة استهدفت مراكز الفساد أهمها تلك التي أطلقها الرئيس زيمين عام 1993،عندما أكد أن النضال ضد الفساد هو المهمة الأساسية العاجلة للحزب الشيوعي.

5- الخلافات و التوترات العرقية و الطائفية بين القوميات خاصة قومية "هان" الكبيرة و بين 55 أقلية تضم 80 مليون نسمة.و تبيّن صورة الشعب الصيني الدينية و القومية على انه يتوزّع على ما يزيد عن 50 قومية.و كانت أحداث العنف التي وقعت في إقليم سينكيانج في فيفري عام 1997 من آخر محاولات المسلمين في الصين إلى الانفصال.و قد ركزت هذه الأحداث على أهمية و دور هذه الأقليات في المجتمع الصيني الذي يمرّ بمرحلة انتقالية مصيرية لتحديد الدور المستقبلي المتعاظم للصين،و خاصة بوقوعها في منطقة إستراتيجية و لها ارتباطات بالدول المجاورة.[3]

6- التناقض و التفاوت الشديد داخل أقاليم الصين بين المناطق الساحلية التي يتمركز فيها معدل النمو الاقتصادي 9-10%،و بين المناطق الداخلية التي يبلغ فيها 0% أو يتجاوزه بقليل فقط.و طبقا لبيانات UNDP، فإن معدّل الأمية بين السكان من 15 سنة فما فوق

---

[1] خضر عباس عطوان،**الصين و علاقات القوى الكبرى** ،مرجع سابق،ص 147

[2] ـــــ ، ـــــ ، **مستقبل دور الصين في النظام الدولي**،مرجع سابق،ص 188.

[3] مخلد مبيضين، مرجع سابق ص 122 ص123.

كانت تعادل 14.2% عام 2001.أما بالنسبة لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل القومي، فأفقر 10% من مجموع السكان تحصل على 2.4% فقط من الدخل،في حين أن أغنى 10% يحصلون على 46.6%.[1]كل ذلك أدى بالقول إلى أن الصين سنبقى مقيدة و ذلك نتيجة لمشكلاتها الضخمة و الكبيرة التي تواجهها في الداخل،لأنها تعطي الأولوية القصوى لأهداف محددة قد تكون على حساب الوضع الداخلي،و منها عدم الاهتمام بالتوزيع السكاني،فهناك زيادة في عدد سكان المدن إلى 515 مليون نسمة مقابل تناقص في عدد سكان القرى،و هذا ما أشارت إليه الصحف الصينية عام 1997،و ما أكّده مكتب الإحصاء من أن عدد سكان المدن الصينية و عددها 666 مدينة يزداد بنسبة 3 % سنويا.[2]

7- وضع تايوان و التزام الصين بإعادتها إلى ارض الوطن،فمشكلة تايوان ليست محلية كما تراها الصين بل هي مشكلة إقليمية ذات طبيعة دولية لارتباطها بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.و كانت الصين قد استعادت هونغ كونغ في 1997/07/01 *و ماكاو من البرتغال عام 1999،و هي بذلك تسعى إلى استعادة تايوان لإنجاح نظرية "البلد الواحد بنظامين".[3]

8- إن الوضع الجيو استراتيجي لأية دولة يحدد الأبعاد المختلفة لسياساتها الداخلية و علاقاتها الخارجية،و الذي يقصد به بالمعنى الواسع حصيلة التفاعل بين المقومات الجغرافية و النظام السياسي لتلك الدولة و الذي يؤثر بالضرورة في علاقات الدول في محيطها الإقليمي و الدولي.فالصين ذات امتداد قاري يبدأ من حدودها مع كوريا الشمالية في الشرق و ينتهي عند حدودها مع باكستان و أفغانستان في الغرب،بالإضافة إلى حدودها المشتركة الطويلة مع غالبية دول جنوب شرقي آسيا و روسيا الاتحادية،و هذا ما فرض عليها الدخول في عدة نزاعات إقليمية و مسرحا لعدة حروب مستمرة ،و بناء على ذلك فان الأمن الخارجي و الاستقرار الداخلي من أولويات سياستها الخارجية.[4]

---

[1] ـــ ، ـــ ، **مستقبل دور الصين في النظام الدولي**،مرجع سابق،ص 189.

[2] مخلد مبيضين، **مرجع سابق**، ص 123.

* استعادت الصين إقليم **هونغ كونغ** التي ظلّت مستعمرة بريطانية حتى عام 1997،و بهذا تحقق مبدأ"بلد واحد،نظامان متعددان"،و صار لها استقلالية قضائية،بينما تتبع الصين في الشؤون الدولية الدبلوماسية و العسكرية.

[3] مخلد مبيضين، نفس المرجع،نفس الصفحة.

[4] بكر مصباح تنيرة،**تطور سياسة الصين الشعبية من الصراع العربي الإسرائيلي**،المستقبل العربي،عدد 118، 1998،ص 53.

9- لا زالت الصين تعتمد الخطط الخماسية كوسيلة للبناء،و آخرها الخطة الخماسية 2006-2010،و التي تذهب إلى توسيع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هدف تحقيق معدل نمو 7.5% خلالها،و أسبابه أن للصين حاجة باجتياز فترة بناء كافية،طالما أن إمكانياتها السياسية الراهنة العسكرية منها و الاقتصادية لا تؤهلها لذلك.كما أنها لم تتجه نحو اعتماد إصلاحات سياسية كمدخل لبناء الدولة،إنما لجأت إلى خيار البناء الاقتصادي عبر الإصلاح و التحديث الداخليين،و الانفتاح على العالم الخارجي باعتباره أنسب وسيلة في تحقيق بناء الدولة،لحين استكمال مقومات القوة السياسية الشاملة.[1]

10- وجود صعوبات عديدة أمام تعميم **الأنموذج الصيني** و نظامه القيمي على المستوى العالمي،إذ يحتوي هذا الأنموذج على خصائص ذاتية لا تلتقي إلا قليلا مع النماذج العالمية الأخرى،و هذا يتطلب في المرحلة الراهنة من الصين إجراء تغييرات على سياستها الخارجية،و تغيير الأفكار الإيديولوجية التي تتّبعها،على نحو يجعلها تتوافق أكثر مع حقائق الوضع الدولي دون تجاهل لعلاقات القوة السائدة فيه ،و إلا فان تعارض القيم سيؤدي إلى عزل الصين عن العالم المتقدّم.[2]

التحديات و المشاكل الخارجية

من الناحية الإقليمية و الدولية توجد العديد من المشاكل التي تقيد حركة الصين منها:

1- مشكلة جزر بحر الصين الجنوبي(جزر سبراتلي و باراسيل)* الغنية بالمواد الأولية و الثروات النفطية و هي محل نزاع بين كل من الصين و فيتنام و الفلبين و ماليزيا و تايوان و بروناي.

2- مشكلة الأقليات الصينية الموجودة في البلدان المجاورة و ما ينتج عنها من خلافات سياسية و عرقية مع الحكومات و الجاليات الأخرى.

3- التضارب في المصالح ما بين القوتين الصاعدتين نحو القطبية الدولية،و هما الصين و اليابان.[3]

---

[1] خضر عباس عطوان،**الصين و علاقات القوى الكبرى**،مرجع سابق،ص 149.

[2] نفس المرجع،ص 150.

* جزر **سبارتلي** هي عبارة عن أرخبيل،تبلغ مساحتها حوالي 4 كلم2،تقع في بحر الصين الجنوبي.

[3] مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 124.

4- المشكلة الكورية و أهميتها في إدارة العلاقات بين الصين و باقي الدول الكبرى.[1]

الصين حاليا ليست في وضع لتكون قوة عالمية،فهي تتمتّع فقط ببعض سمات القوة الدولية،و يشير المحللون إلى أن الصين و رغم القوة الاقتصادية و التجارية إلا أنها مجرّد قوة ظاهرية. [2] و لهذا هي في بداية التحوّل من قوة إقليمية إلى قوة دولية جديدة.[3]

الولايات المتحدة الأمريكية و احتواء الصين

تتضح معالم الإستراتيجية الأمريكية في اتجاهها نحو اعتماد سياسات لاحتواء الصين، أو التحسّب لاحتمالات المواجهة معها.فمثلا كشفت وثيقة للبنتاغون تم تسريبها أواخر شهر جانفي 2006 عنوانها "**المراجعة الرباعية للدفاع للعام 2006**"، باعتبار القوة العسكرية الصينية تشكّل إخلالا للتوازن الإقليمي،و ضرورة سعي الولايات المتحدة إلى حصر تلك القوة في إطار قوة دفاعية.[4]

-يقول هاني **إلياس الحديثي:** "إن كلا من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية يدير صراعه مع الطرف الآخر بانتهاج سياسة تسمى "**ذروة التصعيد**" دون الإخلال بالمصالح و الروابط الإستراتيجية طويلة الأمد بينهما"،فالسوق الأمريكية تستوعب حاليا 35% من الصادرات الصينية،و الصين بسوقها الداخلية الواسعة و عمالتها الرخيصة تعد منطقة جذب للشركات الأمريكية العالمة في مجال صناعة السيارات و الكيماويات و الأدوية.[5]

-إن الاستراتيجيات المتعارضة التي تتبعها كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تؤكد سعي كل طرف منهما إلى الحفاظ على حجم المصالح الحيوية المتنامية في مناطق مختلفة من العالم،بل الأهم من ذلك هو امتداد رقعة المصالح و تشابكها في بؤر متعددة و مشتركة للطرفين الصيني و الأمريكي،و هو ما يستدعي التفاهم الاستراتيجي.[6]

---

[1] نفس المرجع، ص 124 ص 125.

[2] Zhu Liqun, Op.cit. 37.

[3] Ibid,P38.

[4] خضر عباس عطوان، **الصين و علاقات القوى الكبرى** ،مرجع سابق، ص151.

[5] مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 128.

[6] صفاء حسين الجبوري،مرجع سابق،ص 194.

تركز الإستراتيجية الأمريكية على منع ظهور الصين كمنافس لها على الصعيد العالمي،فرغم ما تظهره الولايات المتحدة من توجه مفاده تدعيم الترابط و العلاقات الايجابية مع الصين،غير أنها في الوقت نفسه تسعى إلى استثمار هذه السياسة لتكون أداة تضعف من خلالها علاقة الصين بمصادرها التقليدية (الكونفوشيوسية) التي تحمل تقاطعا في الرؤى مع نظرائها في الولايات المتحدة الأمريكية.و هذا ما يتضح عبر الضغوط المستمرة الممارسة على الحكومة الصينية لإقرار برامج إصلاح ليبرالية.[1]

-توقعّ كل من **دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا** وضع الصين عام 2024 (و هو عام التنين في التقويم السنوي الصيني) كما يلي:

- ✓ ستبني الصين اقتصادا يقارب الاقتصاد الأمريكي من حيث إجمالي الحجم،و ستصبح أكبر منتج في العالم للغالبية العظمى من السلع المصنعة، و على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل سيبقى منخفضا حسب المعايير الغربية نتيجة عدد سكانها،إلا أن إجمالي حجم اقتصادها يهيئ لها سلطة هائلة للمساومة في الاقتصاد العالمي،و تمثل الصين القلب في آسيا،و تحوّل تركّز الثروة نن الغرب إلى الشرق.
- ✓ رغم تراجع الايديولوجيا غير أنها تبقى قوة كامنة توجّه الصين،توجهها التنمية الاقتصادية.
- ✓ ستصبح الصين أكثر اعتمادا على واردات الطاقة و الغذاء من السوق العالمية،و هذا ما يجعلها جزء فاعلا في التجارة العالمية، و تكون تايوان وقتها جزءً متحّدا داخل الصين.
- ✓ تظهر الصين كقوة مصدّرة لرأس المال بعد سياسات الادّخار و جلب الاستثمارات.[2]

-أما المفكر الاستراتيجي الأمريكي **هنتينغ تون** Huntington فقد سبق له عام 1996 أن تنبأ بان الصدام بين الصين و الولايات المتحدة سيكون بحلول نهاية العقد الأول أو بداية العقد الثاني من القرن 21م،عندما تشرع الصين بتوسّع إقليمي يلبي احتياجاتها المتزايدة من الموارد و مجالات النفوذ، فتصطدم بالولايات المتحدة ما سيدفعها إلى أحد الخيارين:تدمير نووي متبادل أو وقف الحرب مع الصين عبر المفاوضات.[3]

---

[1] خضر عباس عطوان،**الصين و علاقات القوى الكبرى**،مرجع سابق،ص 150 ص 151.
[2] دانييل بورشتاين،أرنيه دي كيزا،مرجع سابق،ص 413 ص418.
[3] خضر عباس عطوان،نفس المرجع،ص 159

يرى هذا السيناريو أن الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم ترى أن مصالحها الإستراتيجية سوف تتأثر بعمق على مستوى العالم نتيجة صعود الصين و تحولها إلى قوة عظمى،و أن القوى الآسيوية الكبرى كاليابان و الهند تريان أن الصعود الصيني سيؤثر سلبا على مصالحهما الإستراتيجية و الإقليمية،و بالتالي ستلجأ هذه القوى إلى البحث عن وسائل للسيطرة و التحكم في الصعود الصيني،بحيث لا تتحول الصين إلى قوة عظمى و إنما إلى قوة كبرى يمكن ترويضها و توجيهها بما لا يتعارض مع وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى.

يبدو أنّ الولايات المتحدة تعمل في إطار هذا السيناريو، فالسيطرة على منابع الطاقة النفطية في العالم يصبّ في هذا الاتجاه،حيث أن التحكّم في كميات و أسعار النفط عامل مؤثر على عملية الصعود الصيني،و التواجد العسكري الأمريكي بريا و بحريا في المواقع الإستراتيجية العالمية يساعد على تحقيق هذا السيناريو.[1]

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لعرقلة الصين من خلال مجموعة من القضايا نذكر منها:

- ✓ توجيه أصابع الاتهام بين الحين و الآخر لبكين باختراق المواثيق و الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و الحريات الشخصية،و تأليب المجتمع الدولي ضد الصين في هذه القضية.
- ✓ استغلال الولايات المتحدة لخلفية الصراع التاريخي بين الصين و اليابان،و ما تراكم عليه من تنامي الشعور بالعداء و الكراهية بينهما.
- ✓ رفع مستوى تعاون الولايات المتحدة و تنسيقها مع الهند–المنافس الحقيقي للصين في جنوب آسيا– و ثاني أكبر قوة إقليمية في المنطقة.
- ✓ ابتزاز الصين الدائم و المستمر من قبل واشنطن من خلال تحريك قضية انفصال تايوان.
- ✓ حاجة الصين الكبرى للطاقة:حيث تمثل قضية الإمدادات بالطاقة و تأمين مصادرها قضية رئيسية و إستراتيجية بالنسبة لمستقبل الصين التي تتطلع إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي 9–10%،و لذا فإن هيمنة الولايات المتحدة على مناطق تمركز الاحتياطات الدولية من النفط و الطاقة يشكّل تهديدًا حقيقيا لمستقبل الصين و أمنها الوطني.[2]

---

[1] محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**، مرجع سابق،ص 25 ،ص26.

[2] ـــــ ، ـــــ ،**مستقبل دور الصين في النظام الدولي**،مرجع سابق،ص 184،ص185.

- ✓ تحريك قضية إقليم التبت و الأقاليم الواقعة شمال غرب البلاد: كان إقليم التبت بشطريه الداخلي و الخارجي طوال الفترة ما بين 1912-1950 يتمتع بالاستقلال عن الصين،لكن بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين،اتجهت هذه الأخيرة لإتباع سياسة مزدوجة اتجاه الإقليم.إذ اعتبرت أن التبت الخارجي إقليم يتمتع بحكم ذاتي و لذا مارست اتجاهه سياسة ليبرالية،فيما اعتبرت أن التبت الداخلي يخضع للسياسة المركزية للحزب الشيوعي.
- ✓ استخدام ورقة كسينيانغ (تركستان الشرقية)،و يعيش في هذا الإقليم 15 مليون نسمة، 60% منهم مسلمون من الإيغور،لديهم الرغبة في إنشاء دولة مستقلة عن الصين تحت اسم "**تركستان الشرقية**"،و تبلغ مساحة هذا الإقليم 1.828.418 كلم2 و هو يعادل 20% من مساحة الصين و ضعف مساحة اندونيسيا.
- ✓ اتهام الولايات المتحدة للصين بأنّها تمارس سياسة اقتصادية مخالفة لمبادئ منظمة التجارة العالمية،فضلا عن أنها تمارس سياسة تخفيض متعمّدة في سعر صرف الليوان اتجاه الدولار.و تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ترجع أسباب عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين و البالغ 2.2 مليار دولار(25% من إجمالي عجز الميزان التجاري الأمريكي الخارجي) إلى السياسة التي تعتمدها الصين فيما يتعلّق بسعر الصرف.[1]

إذا حاولنا تحديد أقرب السيناريوهات إلى الواقع فسنجد أن سيناريو السيطرة و إعاقة الصعود الصيني هو الأقرب لظروف و معطيات الواقع لعدة اعتبارات أهمها:

- ➢ يجعل من الصعود الصيني ممكنا لكن بالتحول إلى قوة كبرى و ليس قوة عظمى،و بالتالي سيكون بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية و تحت رقابتها.
- ➢ هو أقل تكلفة من السيناريوهات الأخرى نسبيا، فالصين ليست قادرة على المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة خاصة عسكريا و في مجال الفضاء.
- ➢ بدأت الولايات المتحدة في السير لتحقيق هذا السيناريو، و الواضح انه ليس موجها فقط نحو الصين بل تجاه القوى الكبرى الأخرى و إن اختلفت أهدافها.
- ➢ هذا السيناريو قابل للتعديل و التطوير وفقا لتغير عناصر القوة للقوى الكبرى.[2]

---

[1] نفس المرجع،ص 186،ص 187.

[2] محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**، مرجع سابق،ص 26.

خلاصة الفصل الثالث:

ترتبط السياسة الخارجية للصين في النظام الدولي بكيفية إدارتها لعلاقاتها بالدول الكبرى فيه،و تعتبر المنافسة بين الصين و الولايات المتحدة من أهم مؤشرات حدوث تغير في هيكل النظام الدولي،فلقد تفاوتت هذه العلاقة بين الاحتواء و المنافسة أو الارتباط في إطار ما أطلق عليه الباحثون الأمريكيون" بالاشتباك الديناميكي"،و تعتبر قضية تايوان قضية شائكة في مسار هذه العلاقات،فالدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأخيرة،اعتبرته الصين تدخلا في شؤونها الداخلية،بالإضافة إلى المنافسة الاقتصادية خاصة منها في مجال المواد المصنّعة،و الذي تستثمر فيه الكثير من الشركات الصينية داخل الولايات المتحدة.أما العلاقات الصينية اليابانية فهي لا زالت تستند إلى البعد التاريخي،و ما خلّفه من نزاعات خاصة النزاع حول جزر دايو الغنية بموارد الطاقة و المعادن.في حين لا زالت العلاقات الصينية الروسية تتميّز بنوع من الاستمرارية،و محاولة خلق كتلة عالمية جديدة ضد القوة الأولى في العالم.

تغيّرت توجهات السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة،حسب تغيرات أجندة القضايا الدولية،فصار الانتشار النووي أحد أهم المسائل التي تركّز عليها الصين في سياستها الخارجية،بحثا منها عن بيئة إقليمية و أمنية آمنة لنموها الاقتصادي،بالإضافة إلى أمن الطاقة الذي أصبح المتغيّر الأول في سلوك الصين الخارجي،في ظلّ ما تحتاجه من كميات هائلة من النفط لضمان استمرار مسيرتها الاقتصادية و قدراتها الصناعية.

تختلف سيناريوهات القوة الصينية المتنامية و إمكانية تحوّل الصين إلى قوة دولية،فالسيناريو الثوري يرى أن الصين ستصبح بفضل نموها الاقتصادي و العسكري و التكنولوجي القطب الثاني في النظام الدولي،و ستنافس الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي سيتغيّر هيكل النظام الدولي مرة أخرى،غير أن مؤشرات أخرى تتعلّق بالإصلاحات الداخلية و التفاوت في النمو بين المقاطعات و النزعات الانفصالية،فهي ما تعتبر معيقات تحوّل الصين إلى قطب دولي،و هذا ما يوضّحه السيناريو الثوري،ببقاء الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهين في العالم.

خـاتـمـة

حاولنا خلال الدراسة أن نحلّل الإشكالية المطروحة و هي مدى تأثير السياسة الخارجية للصين على منحها دورا استراتيجيا في النظامين الإقليمي و الدولي،و حسب ما تم تناوله من تفاعل بين بيئات صنع السياسة الخارجية الصينية،وتغيّر القضايا و الاهتمامات التي توجّه القرار الخارجي الصيني،فيمكن أن نذكر مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

- ✓ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي صارت الصين تفكّر بملء الفراغ الاستراتيجي و الأمني،ليس في آسيا فقط بل في كل المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم،و بدأت مسيرتها نحو تعزيز دورها الإقليمي و الدولي منذ أن بدأت عهد الإصلاحات الاقتصادية عام 1978 و الذي أعطى انعكاسا على سياسة الصين الخارجية،نحو التركيز على الدور المستقبلي الذي يجب أن تلعبه الصين.
- ✓ تراجع تدريجي للإيديولوجيا كأهم أهداف السياسة الخارجية الصينية،فرغم الأفكار التي تبنتها القيادات الصينية المتعاقبة "**الصين الإمبراطورية**"،أو نموذج الصين العالمي فإن البعد القيمي قد تراجع على حساب البعد الاقتصادي **البراغماتي**،لأنّ العلاقات الدولية المعاصرة صارت تتفاعل في إطار تبادل المصالح و تقاسم المنافع،فقدرة الصين على الوصول إلى الأسواق العالمية و بناء نظام اقتصادي يقوم على الاستثمارات الخارجية و التغلغل في العالم هو أساس توجهات سياستها الخارجية.
- ✓ إن حاجة الصين لكميات كبيرة من النفط تعدّ ورقة ضغط و نقطة ضعف في دورها الإقليمي و الدولي،فلا يمكن فهم السياسة الخارجية للصين دون الأخذ بعين الاعتبار اعتمادها المتزايد على موارد الطاقة الأجنبية،و تشكّل"**نقاط الاختناق**" –التي تتمثل في مضيق ملقا و بعض نقاط غرب آسيا– أهم التحديات التي تواجه الصين في الحصول على مواردها من الطاقة و النفط.
- ✓ إن السياسة الخارجية للصين استطاعت من خلال مبادئها الخمسة أن تعطي انطباعا ايجابيا على صورة الصين في العالم، فدخولها إلى أسواق الدول المتخلّفة كان تحت شعار أنها أكبر دولة اقتصادية ليس لها ماض استعماري،و من هذا التصوّر انطلقت الصين في توجهاتها الخارجية و بناء كل المقومات التي تقودها إلى لعب دور على المستويين الإقليمي و الدولي.

- ✓ تمثّل المنافسة الدولية و خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية أبرز ملامح القلق الصيني حول دورها المستقبلي،فالعلاقات الصينية الأمريكية التي مرّت بمراحل تغيير و استمرار قد لعبت دورا مهما في توجهات السياسة الخارجية الصينية و في تحكمّها بأهدافها و مصالحها،و حتى لو كان الطرح الذي طرحه مجموعة من المحللين بأن آسيا ستشهد ظهور قوة عظمى،فإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة سيؤثّر على موازين القوى و على تقاسم المصالح بين القوى الكبرى.
- ✓ السياسة الخارجية الصينية التي صار المتغيّر الاقتصادي هو الوجه الذي تنطلق منه الصين لبناء دور إقليمي و دولي،تتأثّر بقضايا داخلية أيضا،فمشاكل التحديث الداخلي و العصرنة و الفارق الموجود بين المقاطعات الصينية و المشاكل البيئية و الصحة كلّها ستؤثر مستقبلا على قدرة الصين في إيجاد بيئة داخلية ملائمة لسياستها الخارجية.
- ✓ كما يقول صامويل كيم فقد صارت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة أكثر مرونة و قدرة على التعبير عن مواقفها من القضايا الأمنية العسكرية الدولية المختلفة،و يعود ذلك إلى تبني الصين خيار الاستقلالية عند التعامل مع تلك القضايا،فالصين قد اتجهت إلى التمييز بين الدول و الأحداث ضمن مجالها الأمني،و بين الدول و الأحداث خارج دائرة مجالها الأمني،ففي **المجال الأول** تلاقت مصالح الصين الحيوية مع المصالح العالمية للولايات المتحدة و هو ما فرض توافقا معها،ما دامت لا تستطيع عمليا مجاراتها في تايوان و المشكلة الكورية أو حتى على صعيد العلاقة مع اليابان،بينما كان الحكم في **المجال الثاني** يخضع لتأثير الإيديولوجية الصينية،مما قاد الصين إلى انتقاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها.
- ✓ تمثّل العلاقات بين الصين و روسيا شكلا جديدا من أشكال التحالفات الدولية في مواجهة السيطرة الغربية،فسياسة الكتل التي كانت تظهر في العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة،قد تطوّرت بشكل آخر بعد الحرب الباردة معتمدة التقسيم البراغماتي للمصالح و ليس الإيديولوجي،فالموقف الصيني الروسي الموحّد اتجاه القضايا الدولية(و مثال على ذلك اتجاه الثورات العربية أو ما سمي بالربيع العربي)،قد بيّنت أن العلاقات الصينية الروسية ما زالت ترتبط بالبعد التاريخي القيمي،فرغم ما يربط البلدين من مصالح اقتصادية و تجارية و علاقات عسكرية أمنية لا زال يوجّه دورهما في القضايا و التفاعلات الدولية.

سنذكر بعض العوامل التي ستساعد الصين في الوصول إلى لعب دور استراتيجي على المستويين الإقليمي و الدولي:

- قدرة الصين على التوفيق بين البيئتين الداخلية و الخارجية، فصنع السياسة الخارجية لا يرتبط فقط بالمحددات الخارجية و التفاعلات الإقليمية و الدولية،بل أيضا بتصورات بيئتها الداخلية و كيفية عمل المؤسسات التي تصنع القرار الخارجي،و دور الفواعل الرسمية و غير الرسمية على توجيه السياسة الخارجية.فحلّ المشاكل الداخلية و تحقيق الاكتفاء و الزيادة في معدلات التنمية الاجتماعية و الصحية سيؤدي إلى تركيز الصين على النظر إلى المجال الخارجي و محاولة الوصول إلى أهدافها.
- يجب على الصين تحقيق سيطرة سياسية مقبولة على المجالات و الأقاليم التي يمكن من خلالها ممارسة دور القوة العظمى،و يقتضي الحال هنا اعتراف الدول الأخرى بتلك السيطرة.فالنظام الإقليمي لجنوب آسيا و الذي يشمل قوتين نوويتين هما الهند و باكستان يتميّز بنوع من الحراك الاستراتيجي الذي تتشابك فيه مصالح القوى الكبرى،و على هذا فالسياسة الخارجية الصينية لتحقيق دورها الدولي لا بدّ أن تمرّ بالنظام الإقليمي و تقوم بتقسيم توجهاتها الأمنية و الاقتصادية و السياسية في إطار لا يشكّل بيئة غير مستقرة،فانشغال الصين فقط ببيئتها الإقليمية سيخلق لها عوائق لتكون قوة عظمى.
- القدرة على توزيع المنافع و الموارد على الدول الأخرى، بمعنى أن تقوم الصين بربط دول أخرى بها سياسيا عبر تقديم المساعدات العسكرية الاقتصادية.....الخ، بحيث تكون العلاقات مع الصين ذات قيمة لتلك الدول و لا تستطيع التخلي عنها دون تحمّل تكاليف غير مقبولة.
- صياغة و امتلاك نظام قيمي معين و مقبول من قبل بيئتها الدولية، بمعنى أن يكون الأنموذج الصيني قابلا للتعميم دوليا،و لا يواجه بممانعة و رفض من قبل أعضاء المجتمع الدولي،و أن يتم إحلاله أو قبوله بدلا عن الأنموذج الغربي في النظام الدولي الحالي.

انتهى بعون الله

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. إبراهيم نافع،**الصين معجزة نهاية القرن العشرين**،ط1،مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة،1999.
2. أحمد النعيمي،**السياسة الخارجية**،ط1،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،2008.
3. السيد أمين شلبي،**من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005.
4. ايفان ميديروس،م .تايلور فرافيل،**دبلوماسية الصين الجديدة**،في جين ليانج تسيانج و دان بلومينثال،السياسة الصينية في الشرق الأوسط،سلسلة ترجمات،العدد 10،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،أكتوبر 2005.
5. باراج خانا،**العالم الثاني:السلطة و السطوة في النظام العالمي الجديد**،ترجمة دار الترجمة،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.
6. برجنسكي زيغنو ،**رقعة الشطرنج الكبرى**،ترجمة أمل الشرقي،ط1،الأهلية للنشر و التوزيع،الأردن، 1998.
7. بطرس غالي و آخرون،**المدخل إلى علم السياسة**،ط 7،المكتبة الانجلومصرية، القاهرة،1984.
8. بيير بيارنسيس،**القرن الحادي و العشرون لن يكون أمريكيا**،ترجمة مدني قصري، ط1،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،عمان،2003.
9. توماس ويلبورن،**السياسة الدولية في شمال شرق آسيا:المثلث الاستراتيجي الصين اليابان الولايات المتحدة الأمريكية**،دراسات عالمية،عدد 12،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2005.
10. تيموثي دن،**الليبرالية**، في جون بايلس و ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، ط1،ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث،2004.
11. تيموثي دن،**الواقعية**،في جون بايلس و ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية،ط1،ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث،2004.

12. جاد طه،**سياسات الهيمنة و بؤر التوتر الدولي المعاصر**،مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة،الإمارات العربية المتحدة،2003.

13. جاسجيت سنج،**التسلح النووي و الأمن الإقليمي من منظور هندي**،في توازن القوى في جنوب آسيا،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2001.

14. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،ط1،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر،2007.

15. جهاد عودة،**النظام الدولي:نظريات و إشكاليات**،ط1،دار الهدى للنشر و التوزيع،مصر،2005.

16. جوزيف س ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**،ترجمة محمد توفيق البجيرمي ،ط1 ،العبيكان للنشر،السعودية،2003.

17. جوزيف س ناي،**القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية**،ترجمة محمد توفيق البجيرمي،العبيكان للنشر،السعودية،2003.

18. جون ثورنتون،**الصين المتغيرة:احتمالات الديموقراطية في الداخل و الدبلوماسية الجديدة اتجاه الدول المارقة**،سلسلة دراسات عالمية،العدد 78،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2009.

19. جيمس دورتي،روبرت بلتسغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي،ط1،دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،الكويت،1985.

20. جيني لي،**الصين:دليلك إلى المعاملات التجارية**،ترجمة شويكار زكي،ط1،مجموعة النيل العامة، القاهرة، 2001.

21. خضر عباس عطوان،**القوى العالمية و التوازنات الإقليمية**،ط1،دار أسامة للنشر التوزيع، عمان، الأردن،2010.

22. خضر عباس عطوان،**مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية**،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2004.

23. دانييل بورشتاين،أرنيه دي كيزا،**التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد و العشرين**،ترجمة شوقي جلال،سلسلة عالم المعرفة،عدد 271،ط1،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،1997.

24. ستيفاني كلين وألبراندت واندروسمول،،**دبلوماسية الدكتاتورية الجديدة:هل تتخلى الصين عن الدول المارقة**،سلسلة دراسات عالمية،العدد78،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2009.

25. سليم محمد السيد،**تحليل السياسة الخارجية**،ط 2،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،مصر، 1998.

26. شينكار أوديد،**العصر الصيني:الاقتصاد الصيني الناهض و تأثيره على الاقتصاد العالمي و توازن القوى**،ترجمة سعيد الحسينية،ط1،الدار العربية للعلوم،بيروت،2005.

27. شيوى غوانغ،**جغرافيا الصين**،ترجمة،محمد أبو جراد،ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين،1987.

28. صامويل هانتغ تون،**صدام الحضارات**،ترجمة هلال عباس كاظم،ط1،دار الأمل، الأردن،2006.

29. عامر مصباح،**نظرية العلاقات الدولية:الحوارات النظرية الكبرى**،ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2009.

30. عدنان السيد حسن، **نظرية العلاقات الدولية**،ط1،دار أمواج للنشر و التوزيع،بيروت،لبنان،2003.

31. علي سيد النقر،**السياسة الخارجية للصين:علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،،مصر،2009.

32. عمارة محمد محمد،**العلوم السياسية بين الأقلمة و العولمة**:رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي و العشرين،ط2،دار الطباعة الحرة،الإسكندرية،2006.

33. فتيحة النبراوي،محمد نصر مهنا،**أصول العلاقات السياسية الدولية**،منشأة المعارف،الإسكندرية،1985.

34. فرانسواز لوموان،**الاقتصاد الصيني**،ترجمة:صباح ممدوح كعدان،ط1،سلسلة آفاق ثقافية 82،الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق،2010.

35. فريد زكريا،**من الثروة إلى القوة:الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**،ترجمة رضا خليفة،ط1،مركز الأهرام للترجمة و النشر،القاهرة،1999.

36. كاظم هاشم نعمة،**سياسة الكتل في آسيا**،ط1،أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية،طرابلس،1997.

37. كامران أحمد محمد أمين،**السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة**:دراسة تحليلية نقدية،ط1،دار المعرفة،بيروت،2009.

38. كريس ألدن،**الصين في إفريقيا:شريك أم منافس**،ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث "كلمة"،2009.

39. كريس سميث،**الأسلحة النووية في جنوب آسيا**،ط1،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،أبوظبي، 2006.

40. كونارد زايتس،**الصين:عودة قوة عالمية**،ترجمة سامي شمعون،سلسلة دراسات مترجمة 15،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2003.

41. مايكل كريبون،**توازن القوى في جنوب آسيا**،ط1،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2001.

42. محمد السعيد إدريس،**تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، ط1،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،القاهرة،2002.

43. محمد سعد أبو عامود،**قضية كشمير و انعكاساتها على الأمن الآسيوي**،في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين،قضايا الأمن في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة ،2004.

44. محمود عبد الفضيل،**العرب و التجربة الآسيوية،الدروس المستفادة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000.

45. مصباح زايد عبيد الله،**السياسة الخارجية**،منشورات فاليتا،ليبيا،1994.

46. ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،بيروت،دار الكتاب العربي،1985.

47. نجلاء الرفاعي بيومي،في محمد السيد سليم،نيفين عبد المنعم مسعد،**العلاقة بين الديموقراطية و التنمية في آسيا**،مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة،1997.

48. نورتون فريش،ريتشارد ستيفنز،**الفكر السياسي الأمريكي**،ترجمة هشام عبد الله،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،1991.

49. نورهان الشيخ،**النزاعات حول الجزر في آسيا و انعكاساتها على الأمن الآسيوي**،في هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين،قضايا الأمن في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية،جامعة القاهرة،2004.

50. هاني إلياس الحديثي،**سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994**،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998.

51. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية:الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد،2002.

52. وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،1978-2010**، ط1 ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2000.

II. <u>الدوريات و المجلات</u>

1. ـ ، ـ ،**مستقبل الصين في النظام الدولي**،دراسات إستراتيجية،مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،جامعة دمشق.

2. أحمد إبراهيم محمود،**الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية**،السياسة الدولية،العدد 146،أكتوبر 2001.

3. أنور عبد المالك، **نهضة الصين:الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب**، السياسة الدولية،عدد 161،مركز الأهرام للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،2005.

4. إيمان عمر الفاروق،**صعود الهند كقوة كونية**،قراءات إستراتيجية،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،ديسمبر 2005.

5. بشير عبد الفتاح، **الهند و باكستان:صراع متجدد**،السياسة الدولية،عدد 149، جويلية 2002.

6. بكر مصباح تنيرة،**تطور سياسة الصين الشعبية من الصراع العربي الإسرائيلي**،المستقبل العربي،عدد 118، 1998.

7. جمال مظلوم، **باكستان و الهند: تقارب و استعداد**، مجلة شؤون خليجية، عدد40، 2005.

8. جواد سليم الأغا،**أزمة التبت**،دورة التدريب الدبلوماسي،وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية،القدس،2009.

9. جي جون إيكنبيري،**نهوض الصين و مستقبل الغرب:هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر**،ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن،دراسات دولية،عدد35.

10. خديجة عرفة محمد أمين،**الصين و أمن الطاقة:رؤية مستقبلية**،السياسة الدولية،عدد أفريل 2006.

11. رضا محمد هلال، **الصين و باكستان:علاقات وثيقة**، السياسة الدولية، عدد يناير 2011.

12. سعد حقي توفيق،**التنافس الدولي و ضمان أمن النفط**،مجلة العلوم السياسية،العدد43.

13. صفاء حسين الجبوري،**العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية،م 03،السنة 03،العدد 12.

14. عبد الرحمن تيشوري، **انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية**،مجلة الحوار المتمدّن،العدد 1332 ، 2005.

15. عبد الرحمن شيخ حمادي،**المستجدات في العلاقات الدولية بعد ظهور الصين كقوة عالمية جديدة**،الدراسات الدبلوماسية،العدد18، 2003.

16. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**،السياسة الدولية،العدد 145،جويلية 2001.

17. عبد العظيم محمود حنفي،**توتر العلاقات الصينية اليابانية و ضرورة الواقعية الإستراتيجية** ،المستقبل، العدد3791، 2010.

18. عبيدة عبد الله الدندراوي،**الصين و روسيا و حلف شمال الأطلنطي**،السياسة الدولية،العدد 132،1998.

19. عبير محمد عاطف الغندور،**السياسة الخارجية الصينية في عصر ما بعد الحرب الباردة:**الثوابت و المتغيرات و آليات التكيّف،المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية،مصر،س22،ع3، 2008.

20. عزّت شحرور،"**الصين و نزاعات المحيط الهادئ:الأسباب و المآلات**"،مركز الجزيرة للدراسات،أكتوبر 2012.

21. عطوان خضر عباس،**الصين و علاقات القوى الدولية:رؤية مستقبلية في علاقات القوى الكبرى**،مجلة العرب و المستقبل،مركز دراسات و بحوث الوطن العربي،جامعة المستنصرية ،العراق،س3،ع 2006.

22. علي حسين باكير،**النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي**،السياسة الدولية،العدد 162،المجلد40.

23. فاطمة بدروني،**إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي و العلاقات الصينية الأمريكية**،دراسات إستراتيجية،العدد 13،كانون الأول،2010.

24. محمد السيد سليم،**القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا**،مجلة السياسة الدولية،عدد يوليو 2009.

25. محمد سعد أبو عامود،**إقليم جنوب آسيا:قراءة إستراتيجية**،مجلة السياسة الدولية،عدد يوليو 2009.

26. محمد سعد أبو عامود،**السياسة الأمريكية في آسيا**،السياسة الدولية،جانفي 1997.

27. محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**،مجلة شؤون خليجية،العدد39، 2004.

28. محمد سعد أبو عامود، **الديموقراطية في الهند: الواقع و المستقبل**،السياسة الدولية،العدد 146،أكتوبر 2011.

29. محمد قاسم طه حسين،**المسألة التايوانية:سياسة الصين اتجاه الجزيرة المتمردة**،مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،جامعة دمشق.

30. محمد مصطفى، **الصين و خيار الطاقة البديلة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 732جويلية 2008.

31. مخلد مبيضين، **الصين و إمكانية تحولها إلى قطب دولي فاعل**:دراسة في الإمكانيات و المعوقات و احتمالات المستقبل.

32. مسعود ظاهر، **الحوار بين الثقافة العربية و الثقافة الصينية:الواقع و الآفاق**،مجلة الفكر السياسي.

33. مصباح عامر، **صناعة السياسة الخارجية:التخطيط في مواجهة الضغوط**،مجلة الدبلوماسي،العدد37، 2007.

34. مي عبد الرحمن غيث،**أمريكا و كوريا الشمالية:أي مستقبل للعلاقة**،السياسة الدولية،أكتوبر 2009.

35. نادية حلمي،**التنافس الإقليمي من منظور الصين**،مجلة السياسة الدولية،عدد يناير 2011.

36. هاشم العمراني،**التيبت تاريخ وقضية**، شبكة الجزيرة للدراسات والبحوث 2005.

37. ـــ،**نشوء القوى:المشهد الجيوسياسي**،ترجمة منار إبراهيم الشهابي ،مجلة الفكر السياسي، العدد21، دمشق،2005.

III. **الموسوعات**

1. الموسوعة العربية العالمية، ط2،ج 15،الرياض،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،1999.

IV. **الرسائل الجامعية**

1. نسيمة طويل،**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا**:دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر باتنة،السنة الجامعية 2009-2010.
2. هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006**،مذكرة مكملة للحصول على رسالة ماجستير،جامعة الملك سعود،السعودية،2008.

V. **مواقع الإنترنيت**

1- ـــ، **حجم التجارة الخارجية الصينية**،صحيفة الشعب اليومية،عدد 2012/04/27، نقلا عن الموقع: http://arabic.people.com

2- ـــ، **مبادئ السياسة الخارجية الصينية**،مركز دراسات الصين و آسيا،نقلا عن الموقع: http://www.chinaasia-rc.org

3- ـــ، **التجارة الخارجية للصين في تزايد مستمر**،صحيفة الشعب اليومية،عدد 2011/06/29،نقلا عن الموقع:http://arabic.people.com

4- ـــ، **الصين بلد تعدد الوجوه و القوميات**،القدس العربي،عدد06 أكتوبر 2013،نقلا عن الموقع: http://www.alquds.co.uk تاريخ التصفح 2013/10/10.

5- ـــ، ملفات المعرفة،مركز الجزيرة للدراسات و البحوث الإستراتيجية،نقلا عن الموقع:
http://www.aljazeera.net

6- أحمد خليل إبراهيم،**العلاقات الصينية الهندية و أبعادها الدولية و الإقليمية**،نقلا عن الموقع:
http://kawanakurd.com

7- أحمد عبد الأمير الأنباري،**دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية**،شبكة النبأ المعلوماتية، نقلا عن الموقع: http://annabaa.org تاريخ التصفح 2012/12/13

8- أحمد نافع الطميلي،**القوة العظمى المهيمنة على العالم من المنظور الجغرافي**،نقلا عن الموقع:
http://www.elaphblog.com، تاريخ التصفح 2012/11/15.

9- أسماء المهدي،**باكستان تاريخ مجيد و حضارة**،مجلة آسيا الوسطى،نقلا عن الموقع:
http://www.asiaalwsta.com

10- أمال عربيد، **الصين و تنافسها العسكري مع روسيا**،نقلا عن الموقع:
http://www.ktuf.org/alamel/ تاريخ النشر 2011/05/12،تاريخ التصفح: 2013/02/18.

11- جمال بنون،**مؤشرات الانتعاش في الاقتصاد الباكستاني**،جريدة الشرق الأوسط،العدد 8657،2002،نقلا عن الموقع:http://www.aawsat.com

12- جيهان شريف الحديدي،**تأثير التيارات الفكرية الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصين**:احتواء أم ارتباط،مجلة السياسة الدولية،نقلا عن الموقع:
http://www.siyassa.org

13- رحاب الأدهم، **باكستان الرابعة عالميا في عدد السكان عام 2030**،جريدة الدستور الالكترونية،نقلا عن الموقع:http://dostor.org/

14- ستيفن والت،،**العلاقات الدولية،عالم واحد نظريات متعددة**،ترجمة عادل زقاغ و زيدان زياني،نقلا عن الموقع:.http://www.benkous.com

15- شيرين حامد فهمي،**الصين و جنوب آسيا،واقعية جديدة**،المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية،نقلا عن الموقع:http://www.onislam.net تاريخ التصفح 2013/02/13

16- شيرين حامد فهمي،**جنوب آسيا:بديل أمريكي أم صيني**،نقلا عن الموقع:
http://www.onislam.net

17- صلاح أحمد،**ترسانة الصين النووية أكبر من التقديرات السابقة**،جريدة إيلاف الالكترونية،لندن،عدد 1 ديسمبر 2011،نقلا عن الموقع:http://www.elaph.com

18- عبد الحكيم سليمان وادى،**العامل الديموغرافي في العلاقات الدولية**،مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان،نقلا عن الموقع:http://rachelcenter.ps تاريخ التصفح: 2012/11/18

19- عبد الرحمن المنصوري،**الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية**،مركز الجزيرة للدراسات،نقلا عن الموقع:http://studies.aljazeera.net تاريخ النشر2013/02/06،تاريخ الإطلاع: 2013/06/15.

20- عبد الله صالح،**مستقبل العلاقات الهندية الصينية**،مجلة العصر،2005/06/06،نقلا عن الموقع: http://alasr.ws/articles

21- عز الدين الورداني،**مشكلات الصين:التبت**، نقلا عن الموقع: http://www.turkistanpress.com

22- فضيلة محجوب،**القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**،مجلة قراءات إستراتيجية،مركز الأهرام للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ع 5، ماي 2000،نقلا عن الموقع: http://acpss.ahram.org تاريخ التصفح:2013/02/18

23- محمد سليمان الزواوي،تقارير باكستانية،**أهم ملامح الاقتصاد الباكستاني**،المركز العربي للدراسات الإنسانية،نقلا عن الموقع:http://www.arab-center.org

24- مركز المعلومات،**العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية و الهند**،غرفة الشرقية،2008ننقلا عن الموقع:http://www.chamber.org

25- موسوعة المعرفة،**الهند،التعدين و الصناعة**،نقلا عن الموقع:http://www.marefa.org

26- مي إيهاب سامي،**القوة الاقتصادية للمؤسسات العسكرية**:باكستان الجيش اللاعب الاقتصادي الأقوى،مجلة الوطن الالكترونية،نقلا عن الموقع:http://www.elwatannews.com تاريخ التصفح:2013/02/13.

27- نجيب بن عمر عوينات،**أزمة الملف النووي الكوري الشمالي**،جريدة الصباح، عدد2013 /08/17، نقلا عن الموقع:http://www.assabah.coml ،تاريخ التصفح 2013/08/22.

28- نزار خدري،**عدد سكان الصين**،نقلا عن الموقع:http://chinanewworld.blogspot.com تاريخ التصفح: 2012/11/18

29- يحي شراحيلي، **الاكتشافات البترولية في الصين لا تصل إلى مرحلة الاكتفاء من البترول الخارجي**، جريدة الرياض، نقلا عن الموقع:http://www.alriyadh.com ،تاريخ التصفح 2012/11/20

المراجع باللغة الأجنبية

1.باللغة الانجليزية

A. BOOKS

1. Alexander Wendt, ***Social Theory Of International Politics***, Cambridge University Press,1999.
2. Benjamin Self, ***China And Japan ,A Facade Of Friendship***, The Washington Quarterly, Winter 2002,The Center Of Strategic And International Studies,2002.
3. C Alden, ***Foreign Policy Analysis,*** University Of London,2011.
4. Charles Wolf And Others, ***China And India 2025***,National Defense Research Institute, RAND, Library Of Congress,2011.
5. Christopher R,Hughes ,***Nationalism And Multilateralism In Chinese Foreign Policy*** ,Implications For South Asia ,The London Scool Of Economics And Political Science,2005.
6. David A Baldwin***, Power And International Relations*** ,Handbook Of International Relations, In Walter Carlnnaes, Thomas Rise And Beth A Simmons, Sage Publication ,London,2002.
7. Dennis Merril And Thomas G Paterson, **Major Problems In American Foreign Relations** ,Vol 2, 7th ed ,Library Of Congress,USA,2010.
8. Denny Roy ,***China's Foreign Relations***, Littlefield Publishers Inc, New York,1998.
9. Dominic Descixiolo, ***China's Space Development And Nuclear Strategy***, In Tyle J Goldstein ,Editor With Andrew S Erickson ,China's Nuclear Force Modernization.2005.
10. Elliot Sperling ,**The Tibet China Conflict :History And Polemics**, Policy Studies, The East West Center,Washington,2004.
11. Eva Pans And Others, **Is China Changing The Rules Of The Game?**, 1st Pub, Palgrave Macmilian, 2009.
12. Linda Jakobson And Others, **China's Energy And Security Relations With Russia**: Hopes, Frustrations And Uncertainties, SIPRI Policy Papers, October 2011.
13. Marcin Zaborowski**,** ***Facing China's***, Guidelines For An EU Strategy ,EU Institute For Security,2006.

14. Morton A Kaplan ,***System And Process In International Politics*** ,ECPR Press ,1957.

15. Ole R. Holsti: ***Theories Of International Relations And Foreign Policy: Realism And Its Challengers***, In: Charles W. Kegley Jr. Ed:Controversies In International Relations.

16. Paul R Viotti And Mark V Kauppi***, International Relations Theory : Realism ,Pluralism, Globalism And Beyond***, USA , Allyne And Bacon,1999.

17. Robert Keohane, ***After Hegemony: Cooperation And Discord In The World Political Economy*** , New Jersey University Press,1984.

18. Sean M Lynn Jones***, International Security Studies After The Cold War* **:**An Agenda For The Future ,CSIA Discussion Paper 91-11,Harverd University,1991.

19. Shirley A. Kan, **China/Taiwan: Evolution Of The One China Policy**, Key Statement From Washington, Beijing And Taipie, Congressional Research Service, August 2013.

20. Shirley A. Kan, Wayne M. Morrison, **Us-Taiwan Relationship**, Congressional Research Service, November, 2013.

21. Stephen Polk, ***China's Nuclear Command And Control*** ,In Tyle J Goldstein ,Editor With Andrew S Erickson ,China's Nuclear Force Modernization.2005.

22. Steve Smith,Amelia Hadfield ,***Tim Dunne, Foreign Policy :Theories ,Actors ,Cases***, 1st Ed ,Oxford University Press ,New York,2008.

23. Steven L Lamy, ***Contemporary Mainstream Approaches : New Realism And New Liberalism*** , In John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics,3d ,Ed , Oxford Press 2005.

24. Thomas W .Roberson And David Shambaugh, ***Chinese Foreign Policy : Theory And Practice,*** Studies On Contemporary China, Oxford, Clarendon Press ,New York :Oxford University Press ;1994.

25.wang Jisi, ***China's Changing Role in Asia*** :The Rise of China and a Changing East Asian Order; Tokyo, Japan Center for International Exchange, 2004.

26. Young Deng, Fei Ling Wang***, China Rising: Power And Motivation In Chinese Foreign Policy,*** Little Field Publishers, INC, USA,2005.

27. Zalmay M. Khalizad And Others, **The United States And A Rising China: Strategic And Military Implications**, RND, Library Of Congress, 1999.

B. <u>Periodicals</u>

1. Aeron L. Friedberg**, The Future Of Us China Relations: Is Conflict Inevitable ?**, International Security, Vol 30, N° 2, Harvard College, 2005.
2. Banning Garrett And Bonnie Glaser, ***Multilateral Security In The Asia Pacific Region,And Its Impacts On Chinese Interests***:View From Beijing, Comtemporary Southeast Asia,Vol 16,N °1, June 1994.
3. Bates Gill And Yangzhong Huang, ***Sources And Limits Of China's Soft Power***, Survival ,Vol 48,N°25,Summer 2006.
4. Can Liu, Bin Wu, ***Grain For Green Programme In China***: Policy Making And Implementation, Briefing Series, Issue 60, The University Of Nottingham, April 2010.
5. Carter Center, ***The Kachmir Conflict: Historical And Prospective Intervention Analyses*** ,July 2003.
6. Chintamani Mahapatra**, *India China Pakistan Triangle: The Us Factor***, Indian Foreign Affairs Journal, Vol 6, N° 4, October December 2011.
7. David Shambaugh ,***China's Military View The World***, Ambivalent Security,International Security,Vol 24,N°03,Winter 1999,2000.
8. George Perkovich ,***A Nuclear Third Way In South Asia ,Foreign Policy***,N°91,1993.
9. Henning Boekle, Volker Rittberger, Wolfgang Wanger, ***Norms And Foreign Policy***: Constructivist Foreign Policy Theory ,Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik Und Friedensforschung,N°34,1999.
10. Howard H Lentner**, *Public Policy And Foreign Policy: Divergences, Intersections***, Exchange, Review Of Policy Research,Vol 23,N 1,2006.
11. Iftekhar Ahmed Chowdhury, ***China Pakistan Relations***: Evolution Of An All Weather Friendship, ISAS Insights ,N° 125,June 2011.

12. James D Fearon ,***Domestic Politics ,Foreign Policy And Theories Of International Relations***, Annual Review Of Political Science ,Vol 01,June 1998.
13. Lisbeth Aggestam, Role ***Conceptions And The Politics Of Identity In Foreign Policy*** ,ARENA Working Paper ,WP 99/8.
14. Michael O'hanlon, ***Why China Cannot Conquer Taiwan***, International Security, Vol 25,N°02,2000.
15. Oliver Turner, **Sino-Us Relations Then And Now:** Discourse, Image, Policy, Political Perspectives, Vol 5, University Of Manchester, 2011.
16. Raviprasad Narayanan**,** ***Foreign Economic Policy Making In China***, Strategic Analysis, Vol 29,N° 03,Jul Sept 2005.
17. Richrad Weitz, ***China –Russia Security Relations: Strategic Parallelism Without Partnership Or Passion***, Strategic Studies Institute, USA, August 2008.
18. Rizwan Zeb, ***Pakistan China Relation: Where They Go From Here?,*** UNISCI Papers, University Of Madrid, May 2012.
19. Stephen Brooks, ***Dueling Realism: Realism In International Relation,*** International Organization, Vol 51, N03,1997.
20. Stuart N Soroka, Media ***,Public Opinion, And Foreign Policy*** ,Press Politics, Vol 8, N°1,Harvard College,2003.
21. Susan V. Lawrence, **Us China Relations: On Overview Of Policy Issues**, Congressional Research Service, August 1, 2013.
22. Volker Rittberger ,***Approaches To The Study Of Foreign Policy*** :Derived From International Relations Theories, Tubinger Arbeitspapire Zur Internationalen Politik ,Working Paper,N46.
23. Wayne M Morrison, ***China's Economic Conditions***, Congressional Research Service, December 11.2009.
24. William Tobey, ***North Korea Nuclear Test Of China,*** Center For Strategic And International Studies, March 2013.
25. Zhao Lin ,***Strategic Cooperation Between China And South Korea And Strategic Structure Of North Asia***, International Graduate Student Conference Series ,East West Center,Usa,2006.
26. Zhong Ying, **India China Relations**, Comprehensive Index, Vol 5, Berkshir Publishing Group, LLC,2009.
27. Zhu Liqun, ***China's Foreign Policy Debates***, Chaillot Papers ,European Union, ISS, N° 121, Sept 2010.

C. reports

1. Dick N Nanto ,Emma Ckanlett ,***The Rise Of China And Its Effects On Taiwan ,Japan, And South Korea*** :Us Policy Choice ,CRS Report For Congress, January 13,2006.
2. **PLA Ballistic Missiles**, Technical report, APA, August 2010,updated April 2012.

D. web links

1- **—.—,nuclear power in china** ,world nuclear association,30/04/2013,in: http://www.world-nuclear.org
2- Amanda Briney , **The Geography And Modern History Of China** ,In: http://geography.about.com
3- **China-Japan Economic Trade Ties Have Great Potential To Tap** ،China Daily ،5 May 2008،In :
- http://www.chinadaily.com
4- **china-Japan relations**, **now what** ,in: http://csis.org
5- Col Mona Lisa Tucker**, China And India Friends Or Foes** ,September 2003, in: http://www.airpower.maxwell
6- Etienne Brintet , **La Puissance Chinoise Affaiblie Par Sa Démographie**, Obtenu En Parcourant : http://www.diploweb.com

7- SAARC Charter, in : http://www.saarc-sec.org

باللغة الفرنسية

LIVRES

1. Boniface Pascal, ***Le monde contemporain: grandes lignes de partage***, Paris: PUF,2003.
2. Christophe Jaffrelot ***,l'inde contemporaine de 1950 à nos jours***, éditions Fayard ,paris, 1996 .
3. Frédérique SACHWALD, ***La Chine: Puissance Technologique Emergente*** –Etude .paris .ifri,2007.
4. Jean Jacques roche***, théories des relations internationales***,5em Ed, édition Montchrestien ,paris,2004.
5. Jean Mark balencie ,Arnaud de la grange , ***monde rebelle acteurs, conflits et violence politique***,1ere Ed ,édition Michalon,1996

6. Patrick Artu ,jacques mistral***, l'émergence de la chine : impact économique et implications de politique économique*** ,direction de l'information légale et administrative ,paris,2011

PERIODIQUES

1. Christophe Jaffrelot ,***Inde- Chine, Conflits Et Convergence*** ,Le Monde Diplomatique ,Mai 2011.
2. Gilles Troude, ***La Politique Etrangère De La Chine En Asie*** :Vers Un Axe Pékin-New Delhi-Moscou Ou Un Axe Pékin-Tokyo, Géostratégique N°33,4em Trimestre,2011.
3. Ignacio Ramonet***, Chine :Méga Puissance*** ,Le Monde Diplomatique ,N° Aout 2004.

Sites d'internet

1- Xavier Houdoy**, Relations Inde-Chine :Des Dynamiques Concurrentielles Qui Annoncent Un Avenir Incertain** ,Obtenu En Parcourant : http://www.diploweb.com

فهرس المحتويات

1-فهرس المواضيع

الموضوع.....الصفحة

شكر و تقدير.....//

إهداء.....//

الملخّص باللغة العربية.....//

الملخّص باللغة الانجليزية.....//

الملخّص باللغة الفرنسية.....//

خطة الدراسة.....//

مقدمة.....1-9

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.....11

المبحث الأول:المقاربة المفاهيمية للدراسة.....12

المطلب الأول:التأصيل النظري لمفهوم السياسة الخارجية.....13

1-تعريف السياسة الخارجية.....13

2-عملية صنع السياسة الخارجية.....15

3-التغيّر و الاستمرار في السياسة الخارجية.....18

المطلب الثاني:مقاربة تحليلية لمفهومي النظام الإقليمي و الدولي.....19

1-إشكالية تحديد مستويات التحليل.....19

2-مفهوم النظام الإقليمي.....21

3-مفهوم النظام الدولي.....25

المبحث الثاني:تحليل السياسة الخارجية الصينية في ظل منظورات العلاقات الدولية.....31

المطلب الأول:الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية.....33

المطلب الثاني:المنظور الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية.....39

المطلب الثالث:النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية.....44

المبحث الثالث:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية.....47

المطلب الأول: المحددات المادية.....49

1-العامل الجغرافي.....49

2-العامل الديموغرافي.....54

3-المحددات الاقتصادية.....56

4-المحددات العسكرية و التكنولوجية.....64

المطلب الثاني:المحددات المعنوية.....68

1-المحددات القيادية.....68

2-المحددات الثقافية الهوياتية.....74

خلاصة الفصل الأول.....78

الفصل الثاني:السياسة الخارجية للصين في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.....79

المبحث الأول:دراسة جيوسياسية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا.....80

المطلب الأول:الموقع الجغرافي للنظام الإقليمي لجنوب آسيا.....81

المطلب الثاني:قدرات النظام الإقليمي لجنوب آسيا.....86

1-الهند.....86

2-باكستان.....90

3-باقي دول جنوب آسيا.....93

المبحث الثاني:السياسة الخارجية للصين اتجاه القوى الكبرى في جنوب آسيا.....95

المطلب الأول:العلاقات الصينية الهندية بين التنافس و التنازع.....96

1-قضية التبت في العلاقات الصينية الهندية.....101

2-قضية كشمير في العلاقات الصينية الهندية.....104

المطلب الثاني:العلاقات الصينية الباكستانية بين التنافس و التعاون.....109

المطلب الثالث:الصين و التنافس الدولي في جنوب آسيا.....115

خلاصة الفصل الثاني.....119

الفصل الثالث:السياسة الخارجية للصين في النظام الدولي.....120

المبحث الأول:السياسة الخارجية للصين اتجاه القوى الكبرى في النظام الدولي.....121

المطلب الأول:العلاقات الصينية الأمريكية/التنافس على القوة و مناطق النفوذ.....124

1-تيارات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصين.....126

2-تيارات توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه و.م.أ.....133

3-القضية التايوانية في العلاقات الصينية الأمريكية.....138

المطلب الثاني:الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية و ميزان القوى الدولي.....142

المطلب الثالث:العلاقات الصينية اليابانية/تنافس و صدام.....148

1-النزاع حول جزر دياويو.....152

المبحث الثاني:التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية.....156

المطلب الأول:الانتشار النووي و الأجندة الخارجية الصينية.....157

1-الاجراءات الصينية للوفاق الدولي في المجال النووي.....157

2-الموقف الصيني من البرنامج النووي لكوريا الشمالية.....159

المطلب الثاني:أمن الطاقة كمتغيّر مستقل في السياسة الخارجية الصينية.....163

المبحث الثالث:سيناريوهات الدور المستقبلي للصين في النظام الدولي.....170

المطلب الأول:السيناريو الثوري/إمكانية تحوّل الصين إلى قطب دولي.....171

1-المؤشرات الاقتصادية.....172

2-المؤشرات العسكرية.....178

المطلب الثاني:السيناريو الخطي/بقاء الأحادية القطبية.....184

1-العوائق و التحديات الداخلية.....184

2-التحديات و المشاكل الخارجية.....187

خلاصة الفصل الثالث.....192

خاتمة.....193

قائمة المراجع.....197

فهرس المواضيع.....212

فهرس الخرائط و الأشكال و الجداول.....219

2-فهرس الأشكال و الجداول و الخرائط

شكل رقم 01:نموذج سنايدر لاتخاذ القرار.....17

جدول رقم 01:حالات التغيّر الجذري في السياسة الخارجية 1945-1979.....18

شكل رقم 02:نظام الأحادية القطبية العالية المرنة.....26

شكل رقم 03:النظام الدولي متعدد الأقطاب.....27

شكل رقم 04:الظاهرة في النظام الدولي.....29

شكل رقم 05:أشكال المصلحة الوطنية.....36

جدول رقم 02:الصيغ المفتاحية لنظريات السياسة الخارجية.....46

جدول رقم 03:نسبة توزيع مساحة الصين حسب الارتفاع عن سطح البحر.....50

خريطة رقم 01:الموقع الجغرافي للصين.....51

شكل رقم 06:استهلاك المواد الأولية في الصين بالنسبة للاستهلاك العالمي.....53

شكل رقم07:نسبة توزيع عدد سكان الصين على المدن الكبرى.....55

جدول رقم 04:نسبة الاستخدام و الإنتاج.....57

جدول رقم05:إستراتيجية السير على ساقين في الصين.....58

جدول رقم06:تقلص العاملين بالقطاع العام في الصين.....60

جدول رقم07:تحول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الكبرى2000-2002.....61

جدول رقم08:مساهمة الصين في التجارة العالمية1992-2002.....62

شكل رقم08:نسبة مساهمة الصين في التجارة الدولية لعام 2010.....63

خريطة رقم 02:مدى الصواريخ الصينية المتوسطة و العابرة للقارات.....66

شكل رقم09:أهم الدول المشكّلة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الصين.....67

شكل رقم 10:الحكومة المركزية في الصين بعد إصلاحات مارس 1998.....71

شكل رقم11:مستويات استجابة الصين للثقافة العالمية حسب هنتيغ تونغ.....77

خريطة رقم03:النظام الإقليمي لجنوب آسيا حسب تصنيف البنك الدولي.....82

شكل رقم12:دول قلب و هامش النظام الإقليمي لجنوب آسيا.....84

شكل رقم 13:إنتاج موارد الطاقة في الهند.....87

جدول رقم 09:أهم الدول المستوردة من الهند لعام 2006.....88

خريطة رقم 04:الموقع الجغرافي لباكستان.....90

شكل رقم14:نمو الناتج المحلي الخام في باكستان.....92

خريطة رقم05:الموقع الجغرافي لإقليم التبت.....101

خريطة رقم 06:الموقع الجغرافي لإقليم كشمير.....104

جدول رقم 10:خطوات تحسين العلاقات الصينية الأمريكية.....137

خريطة رقم07:موقع جزيرة تايوان.....138

شكل رقم15:مسار القضية التايوانية.....141

جدول رقم 11:موازين القوى بين الصين و روسيا.....145

خريطة رقم 08:جزر دياويو(سينكاكيو).....152

خريطة رقم 09:طرق النقل البحرية للنفط إلى الصين.....165

جدول رقم 12:أهم الشركات الصينية في الأسواق العالمية.....173

جدول رقم13:مقارنة بين الصين،و.م.أ و اليابان.....177